النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الاربعاء 14 رمضان 1428هـ الموافق 26 سبتمبر 2007 العدد (121) Wed. 14/9/1428 - 26 September 2007 50 ريالاً 16 صفحة

صالح باصرة رئيس اللجنة الوزارية المصغرة لـ«النداء»

عسكريون ومدنيون وتجار نافذون سطوا على آراض بالقوة أو بوثائق مزورة

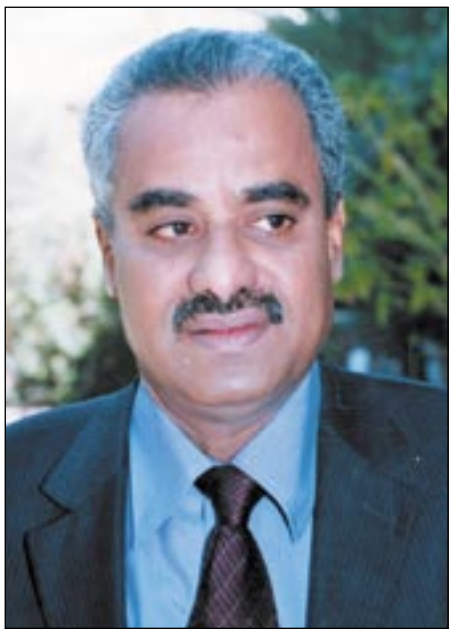

انتقد صالح باصرة وزير التعليم العالي مواقف أحزاب اللقاء المشترك من التداعيات في المحافظات الجنوبية والشرقية. وقال إن هذه الأحزاب لن تكون رابحة في حال تطورت الأمور (في هذه المحافظات) إلى دعوة انفصالية. وإذ أشار إلى امتناع قيادة الحزب الاشتراكي عن إدانة العناصر الاشتراكية التي ترفع شعار الانفصال، استغرب تورط (أعضاء من) الاصلاح في التيار الداعي للانفصال «رغم أن الاصلاح حزب يرفض المناطقية» وتساءل: «هل يعتقد الإصلاح أن في مقدوره حل هذه المشاكل في حال وصوله إلي الحكم في الانتخابات النيابية المقبلة».

ويرأس باصرة لجنة وزارية مصغرة قامت مؤخراً بزيارات ميدانية إلى 5 محافظات لغرض إعداد تقرير عن الملفات الساخنة فيها، وفي المقدمة ملف المتقاعدين العسكريين والمدنيين، وملف الأراضي في المحافظات الجنوبية.

وتحدث باصرة لـ«النداء» عن مهام لجنته ومضامين التقارير التي رفعتها إلى رئيس الجمهورية، لافتاً إلى أن الرئيس كلف لجنة برئاسة نائبه عبدربه منصور هادي لإجراء معالجات ميدانية، خاصة للقضايا المتعلقة «بسطو بعض العسكريين والتجار على الآراضي، إما بالقوة أو

التتمة في الصفحة 4
نص الحوار ص2، 3

على الدولة أن تقرر من هو أغلى: أغلبية المواطنين أم 15 مسؤولاً عسكرياً ومدنياً

الرئيس يربك معارضيه بمقترحاته لتعديل الدستور وتمرد نسائي على اللقاء المشترك

أبقى الرئيس علي عبدالله صالح الباب مفتوحا للحوار مع اللقاء المشترك، وترك أمر تحديد شكل نظام الحكم، وهل يكون رئاسياً أو برلمانياً للحوار مع هذه الاحزاب.

وفي احتفال يبدو انه رتب على عجل في الكلية الحربية بمناسبة الذكرى السنوية لثورة سبتمبر، قال الرئيس:" باب الحوار مفتوح مع كافة القوى السياسية الموجودة على الساحة الوطنية وأنها لن تجد أي قطيعة أو أي خصومة، وان مصلحة البلد تقتضي الحوار". ودعا كافة القوى السياسية إلى حوار مسؤول وبناء يقوم على قاعدة الدستور والقوانين النافذة وعلى قاعدة " لا تفرض رؤاك على الآخر، بل تفاعل وانتهج الحوار والشعب في نهاية الأمر هو المرجعية وسيقول كلمته الفاصلة".

وزاد فقال:" من خلال تجربتي في الحكم على مدى 28 سنة او 29 سنة، لمست أنه إذا ارتفع سعر الطماط أوإذا قل البصل في السوق أرجعوا ذلك إلى الرئيس، وحتى إذا ما احتجزت السلطات المختصة شخص يحمل السلاح بدون ترخيص ويتجول به في الشارع، قالوا هذا بأمر من السلطات العليا وكلها سلطات عليا إذا ما زلنا نعمل بأثر رجعي على محطة رقم واحد، كما كان

التتمة في الصفحة 4

كي لا تكون مناورة

■ سامي غالب

اختار الرئيس علي عبدالله صالح المبادأة، فابتدر معارضيه المتكاثرين بمشروع تعديلات دستورية، يشمل نقاطاً جوهرية يتصدر بعضها مطالب أصيلة للمعارضة وتطلعات للمجتمع المدني، والحركة النسوية خصوصاً.

لا جدال في أن مكاسب سريعة سيحققها الحكم جراء المبادرة الرئاسية، أولها إرباك المعارضة عبر قسرها على إعادة جدولة قضاياها، واصطناع مطبات على طريقها نحو احتضان «الحالة الجنوبية»، واستثمار مشاعر النقمة لدى الناس جراء الغلاء وتردي الخدمات العامة.

على أن الإرباك، بعد ذلك، يمتد إلى الموقف الذي ستتخذه المعارضة إزاء البند الرئاسي العاشر الذي ينص على تخصيص نسبة 15٪ للنساء في الهيئات المنتخبة. فمن المرجح أن يحرج هذا البند المعارضة، ويبعدها أكثر عن المنظمات النسوية في حال سارعت إلى ردود متشنجة دون تحوطٍ للأشراك الرئاسية. ومعلوم أن أحزاب المشترك أخفقت مؤخراً في إيضاح موقفها بشأن تمثيل المرأة في البرلمان والمجالس المحلية، وتراخت في، إن لم تكن تعالت على، إدماج تطلعات النساء في برنامجها للاصلاح السياسي.

وأبعد من ذلك فإن المعارضة إذ تطالب باعتماد نظام التمثيل النسبي في الانتخابات البرلمانية، لم تكترث لهواجس المنظمات النسوية بشأن تمثيل المرأة في هذا النظام، والتزمت موقفاً حذراً، ولا أقول إنتهازياً، لدواعٍ تتصل بالقيم السياسية الحاكمة لبعض أطرافها الرئيسيين. وبدلاً من الاشتغال مع هذه المنظمات من أجل تحالف سياسي مدني يحقق مطلب المعارضة بنظام التمثيل النسبي، وتطلعات النساء في حصة (كوتا قانونية أو

التتمة في الصفحة 4

أولياء دم ضحايا الضالع يكذبون تصريح الوكيل المساعد

■ الضالع - فؤاد مسعد

استنكر أولياء دم قتلى الاعتصامات في الضالع ما ورد في تصريح الوكيل المساعد للمحافظة لأحد المواقع الإخبارية، أن لجنة التحقيق في الأحداث استكملت أعمالها وسلمت الملف للنيابة ، معتبرين ذلك محض افتراء لا يمت للحقيقة بصلة. وأكدوا أن اللجنة انتهت قبل أن تبدأ. و قال لـ«النداء» المحامي محمد مسعد ناجي، وكيل أولياء الدم، إن ما ورد في التصريح المذكور عار عن الصحة ، ولا يعبر عن واقع القضية ، كما أبدى أسفه لتورط بعض المسؤولين في الحديث بهذه الصورة التي تعكس استهتارا واضحا بدماء الناس الأبرياء.

من جهته أشار الشيخ صالح المعكر، عضو اللجنة، ممثل الوجاهات

التتمة في الصفحة 4

• صورة من الاعتصام الذي شهدته الضالع أول من أمس

رفض دعوة الرئيس: الأسباب، التداعيات، ومقترحات حلول

■ محمد الصبري *

أثناء تناول وجبة فطور جماعية مع بعض الإخوان العرب مساء يوم السبت الماضي، أي قبل إعلان المشترك بموقفة الرافض لتلبية دعوة فخامة الأخ الرئيس للقاء المفتوح، عبرت لأحد الإخوان اللبنانيين (مهتم بالشؤون السياسية اليمنية) بأني أخشى من أن يرفض اللقاء المشترك دعوة فخامة الأخ الرئيس للأسباب التالية:

1. مبدأ إعلان الدعوة على الملأ سيفسر من قبل اللقاء المشترك بأنها غير جادة كونها لم تقتصر فقط عليهم وإنما ضمت في جنباتها دعوة بقية قادة الأحزاب والتنظيمات السياسية الصغيرة التي يرى المشترك وغيره من المواطنين بأن ليس لهم وزن سياسي.. حيث علق أحد الإخوة العراقيين بأنه كانت هناك أحزاب في عهد المرحوم صدام حسين في العراق هي عبارة عن أحزاب كرتونية كانت تسمى مثلاً الحزب الشيوعي العراقي لصاحبة حزب البعث.

2. على كل في تقديري الشخصي بأن الدعوة للجميع وعدم إقتصارها على اللقاء المشترك ذات الوزن الثقيل تدل على ذكاء فخامة الأخ الرئيس وحنكته في إدارة الأزمات فلعله كان يحس بإحتمالية الرفض من

التتمة في الصفحة 4

* كاتب وخبير اقتصادي – واشنطن.

القربي: لافتور في العلاقات مع السعودية والوساطة القطرية لم تتوقف

■ محمد الغباري

نفى الدكتور ابوبكر القربي وزير الخارجية وجود فتور في العلاقات اليمنية السعودية. وقال إن الوساطة القطرية بشأن الحرب في صعدة ما زالت مستمرة ولم تتوقف، وأبدى عدم الرضا من قرار صندوق الألفية منح اليمن مبلغ 29 مليون دولار فقط.

وزير الخارجية، الذي تحدث قبل طلب السعودية تأجيل اجتماعات مجلس التنسيق بعد أن كان غالبية الجانب اليمني فيه قد وصلوا مدينة جدة، استغرب الحديث عن وجود فتور في العلاقة مع الرياض وقال: «لا اعرف لماذا يشك الناس بوجود فتور في العلاقات مع السعودية». وبشر بنتائج إيجابية لأعمال مجلس التنسيق «سيفاجأ الكثيرون بحجم الاتفاقيات التي سيتم التوقيع عليها».

وبخصوص الوساطة القطرية الخاصة بإنهاء الحرب في صعدة، قال القربي إنها

التتمة في الصفحة 4

صالح باصرة - وزير التعليم العالي، رئيس اللجنة الوزارية لتشخيص الأوضاع:

الدولة مسؤولة عن معالجة القضايا الحقوقية حتى لا تستغل سياسيا

بقرار من رئيس الجمهورية ترأس صالح -وزير التعليم العالي- باصرة لجنة من وزراء الخدمة المدنية والإدارة المحلية والإعلام، لزيارة المحافظات وتقديم تقارير عن أكثر الملفات "سخونة"، واحتياجات تلك المحافظات. أنجزت حتى الآن خمس محافظات، باستثناء تعز، فالبقية هي محافظات التوتر المرتبط بـ"نتائج حرب 1994".

وهذا الحوار يتضمن عرضا لما حققته اللجنة، وما يتوجب على الحكومة تحقيقه لمواجهة أزمة يرى الوزير أنها "تهدد الوطن"، لكنه رفض الحديث عن "انهيار وشيك"، قائلا: "إلا إذا كانت ماما أميركا ترتب شيئا"..

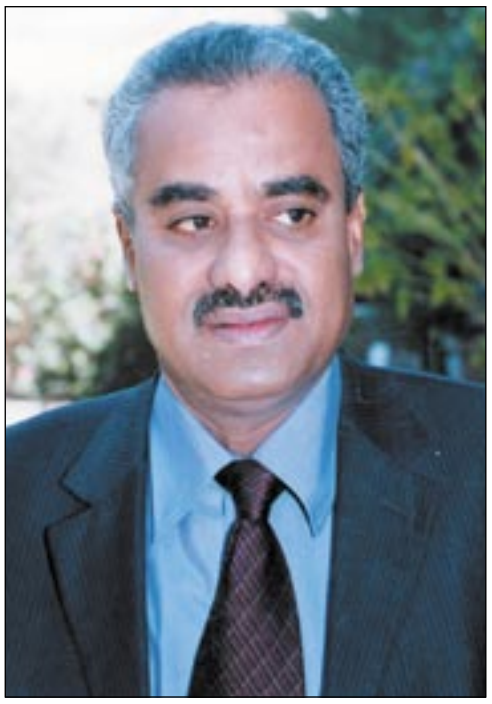

• باصرة

■ «نيوزيمن» - خدمة خاصة لـ«النداء»
حوار: نبيل الصوفي

المتنفذون الذين يسطون على الأراضي ليسوا من المحافظات الشمالية فقط

■ نبدأ بمفتتح عام عن حصاد اللجنة؟

– بالنسبة للجنة التي ترأستها وضمت عددا من الوزراء، فقد أنهينا حتى الآن زيارة خمس محافظات، هي: الضالع، عدن، تعز، أبين، ولحج. وقد عقدنا حوالي 60 لقاء بمسؤولين وشخصيات اجتماعية ومنظمات مجتمع مدني. اللجنة تلمست أبرز المشاكل في هذه المحافظة أو تلك، تضمنتها محاضر بما يساوي 500 صفحة، وزرنا أكثر من عشرين زيارة ميدانية لمواقع. ومن ثم قمنا بالتحليل المطلوب، وسلمنا للأخ الرئيس تقريرا عن هذه المحافظات. وقد وجه الرئيس بأن تكون بداية المعالجات من قضية الأراضي في عدن ولحج وأبين. وكلف لجنة برئاسة الأخ نائب رئيس الجمهورية بإجراء المعالجات الميدانية، وخاصة ما يتعلق بسطو بعض العسكريين وبعض القيادات المدنية من قيادات أو تجار، على الأراضي، إما بالقوة أو باستخدام وثائق مزورة. وتم التوجيه أيضاً بأن يتم استكمال صرف بقع سكنية للمواطنين، وهي في حدود 12ألفا. أما بشأن أراضي الجمعيات السكنية التي تم البسط عليها من قبل بعض الشخصيات فإنها ستسلم لأصحابها. أيضاً كان نظام العقود لمدة 33 سنة، وُجه بأن يكون نظام العقود 99سنة، طبعا بعد التأكد من صحة الوثائق.

■ أفهم أنكم مجرد لجنة لتصور المشكلة وتحليلها؟

– أي حل لا بد أن يبدأ بجمع الاستدلالات والمعلومات والملفات، وعلى ضوئها قدمنا مقترحا بأن تتم هذه المعالجات. لسنا نحن أصحاب القرار، الرئيس وجه نائبه بأن يعمل لجنة لغرض المعالجات. قضايا أخرى قدمناها وقال الأخ الرئيس يقدم التقرير إلى مجلس الوزراء. مجلس الوزراء في اللقاء الذي عقده مع الأخ الرئيس وبعد أن غادر رئيس الجمهورية المجلس أتيحت لي فرصة ضمن جدول الاجتماع أن أقدم ملخص تقرير اللجنة، وطرحت كثيرا من القضايا، وهي قضايا تتعلق بحقوق وليست قضايا سياسية، قضايا حقوقية، مطالب.

■ مادة السياسة هي القضايا الحقوقية؟

– نعم، نحن قلنا إنها تُستغل سياسياً، وبالتالي فإن هذه المطالب لا بد أن تُحل، حتى لا يستمر الاستغلال السياسي لها. ولذا الدولة الآن مسؤولة، والأخ الرئيس مسؤول عن تنفيذ المعالجات.

■ كرئيس للجنة، كيف ترى الاستجابة لما قدمتم من مقترحات؟

– هناك بداية، كمعالجة قضية أوضاع المتقاعدين العسكريين بشكل سريع. وهذه المعالجات تتضمن ليس فقط ترقية من كانت حقوقه الترقية، بل ترتيب وضعه، وبالتالي على وزارة الدفاع وأجهزتها المختصة أن تكون سريعة ومرنة في معالجة قضايا المتقاعدين العسكريين، وفقا للحق ووفقاً لتوجيهات الأخ الرئيس.

■ من يدير هذه اللجان الميدانية التي تحل هذه المشكلة؟

– تديرها وزارة الدفاع، هيئة الأركان. ونتمنى أن يكونوا سريعين وأن لا يتعاملوا مع المشكلة كما في السنوات الماضية: نزلت لجان وطلعت لجان ويحلوا مشكلة 200، 300، 400، وتبقى جذور المشكلة. المطلوب حل جذري للمشكلة، ما دام رئيس الجمهورية أصدر عفوا عاما، فإن العفو العام يلغي أي عقوبة، بما فيها عقوبة الإبعاد من الموقع. هذه المفروض أن يعالجوها. قضية ثانية: قضية الأراضي لا بد للناس البسطاء أن يحصلوا على حقهم في السكن. فليس معقولا أن ينظر المسكين من النافذة ويرى نافذا يأخذ 2000 فدان، وهو غير قادر على الحصول على مسكن 15× 15مترا.

والحقيقة أن التحدي هو تقرير من الأغلى عند الدولة، هل هؤلاء المواطنون الذي يشكلون الأغلبية، أم 10 أو 15 مسؤولا عسكريا أو مدنيا.

■ الحديث يتجه لمناطقية المخالف مقابل مناطقية المستفيد؟

– أنا أتحدث كمسؤول في دولة الجمهورية اليمنية. ونحن نعرف أن هؤلاء المتنفذين الذين يسطون على أملاك الناس ليسوا من المحافظات الشمالية وحدها، بل هناك من المحافظات الجنوبية أيضاً. لكن علينا أن لا نغرق في مناطقية الساطي أو المستفيد من المعالجات. نحن نتحدث عن حقوق مواطنين وكفى.

هناك قضايا تميز أوضاع أبناء المحافظات الجنوبية، كقضية البطالة. هذه هي التي علينا أن نتحدث بشكل أكبر عنها.

■ قضية المتقاعدين ما كان المفروض أن تعالج اليوم، كان المفروض تعالج في 94 أو 95، الأراضي كان المفروض أن تعالج في 94، لأن بعضها يعود لفترة الصراع بين الاشتراكي والمؤتمر، ليس اليوم في 2007، كان المفروض أن تعالج من زمان، نحن مشكلتنا أننا لا نحس بالمشكلة إلا عندما تكون فوق أنفاسنا

المحافظات الجنوبية نسبة البطالة فيها أكثر تعقيدا، لأن فرص العمل الإضافية الأخرى غير متوفرة، والناس غير متعودين عليها. الناس متعودون على وظيفة الدولة. الدولة هي الموظف الأول. الدولة عدد الوظائف التي تعطيها لعدن أقل من 300 وظيفة، بمعنى أنه يخرج على المعاش أكثر من 5 آلاف سنويا، ولذا المفروض أن يكون هناك تناسب. أيضاً عدن مدينة خليط. ليست مدينة عدنية، مدينة يمنية تمثل كل اليمن، فيها من كل المحافظات، وبالتالي يعطى لها الأهمية. الشيء الآخر أيضاً قضية الخصخصة التي تمت بطرق لن نقول غير نزيهة، ولكن خاطئة، لأن الذي اشترى المعمل أو المؤسسة كان المفترض أن يقوم بعملية إعادة تحديث وتطوير هذه المؤسسة، يشغل بها أيدي عاملة، إلى جانب التزامه بتشغيل الأيدي العاملة حسب الاتفاقية التي هي نسبة 25%، لكن للأسف هؤلاء أغلقوا المصانع منتظرين فرصة بيعها كأرض.

■ هل نستطيع أن نقول إن المشتكين كسبوا مناصرين داخل الحكومة؟

– نعم. الكثير من الوزراء، انتبهوا لدورهم. وزير الخدمة المدنية قدم معالجات لمشكلة العمالة الفائضة.

الشيء الآخر هناك مشاريع متعثرة، مرصودة في الميزانية منذ سنوات ولم يتم تنفيذها، ولم يتم الصرف، لأنه يرصد في الميزانية مبلغ صغير لا يكفي، وتتحول من سنة إلى سنة. طبعاً هذا يوقف التنمية في المحافظات، يجمد التنمية، يجمد حركة الإصلاح والتحديث، وهذه أيضاً مشكلة في كل المحافظات، لكن بعضها لديه آليات متابعة اجتماعية، ومحافظات ليس فيها.

هناك قضايا أخرى، مثلا مطار عدن الجوي من 36 رحلة أسبوعياً إلى 5 رحلات أسبوعياً. "اليمنية" تقول إن الرحلة من عدن مخسرة. وهنا سألناهم: إذاً لماذا تجمع اليمنيين من كل محافظة إلى صنعاء لتغادر بهم إلى مطارات العالم؟! لماذا لا تبدأ الرحلة من صنعاء وتمر بعدن أو المكلا وتطير إلى القاهرة أو على سوريا؟!

■ في ضوء تحليل المشكلات، ماذا كانت المشكلة الجوهرية؟

– المشكلة الجوهرية هي ضعف السلطة المحلية، ضعف محافظين، ضعف المتابعة، عدم الاهتمام من السلطة المركزية بقضايا جوهرية، لأنها تعتبرها قضايا صغيرة، لكن القضايا الصغيرة تكبر وتكبر وتصبح مشكلة.

■ إلى أي مدى أنت مطمئن أو قلق من قدرة الدولة على القيام بواجبها الآن وسط هذا الجدل؟

– لست مطمئنا، بل قلق. الدولة بكل أجهزتها الفوقية والتحتية والوسطى، وبطريقة تعاملها الكلاسيكية البيروقراطية، هل هي قادرة أن تنفذ الإجراءات بشكل سريع وتضع في بالها أن الأمر متعلق بمصير وطن، يراهن الأعداء على تخريبه من خلال هذه المطالب الحقوقية؟

■ بذكر الأعداء، تُكثر الحكومة من الحديث عن الاستغلال السياسي والمؤامرات...؟

– هناك تفاعلات سياسية لأحزاب اللقاء المشترك، هذه قضية أخرى، استغلال التحضير للانتخابات، ولو على حساب الوطن.

■ لكن هناك جماعات سياسية خارج اللقاء المشترك...؟

– لماذا لا يدينها اللقاء المشترك؟ لماذا لم يُدنْ ياسين سعيد نعمان العناصر الاشتراكية التي ترفع شعار الانفصال.

■ لكنه أمام سلطة لا تعترف أصلا بشرعية العمل الحزبي...؟

– القضية قضية وطن وليست سلطة، ليست قضية علي عبد الله صالح، ولا قضية علي مجور، ولا قضية باصرة. قضية وطن. لماذا لا يعلن ياسين... أنا سمعت مقابلاته مع "الجزيرة"، لماذا لم يعلن أن هذه مجموعة خاطئة لا تتماشى حركتها مع حركة ومواقف الحزب الاشتراكي. الحزب الاشتراكي مع المطالب، ولكنه ليس مع المساس بالثوابت الوطنية.

■ اللقاء المشترك أصدر بيانا تضمن هذا؟

– بيان واحد. لم يهتم به حتى إعلامه. وربما "الإصلاح" كان أصدر بيانا أو تكلم. أما ياسين في مقابلته في "الجزيرة" لم يتكلم، في مقابلاته في الصحف لم يتكلم، حتى عندما كانت حضرموت تشتعل وباعوم كان يشعلها، وحتى عندما خرجت عدن مسيرات ومظاهرات حاملة علم دولة أخرى غير الجمهورية اليمنية، وصور رئيس غير رئيس الجمهورية اليمنية، لم يتكلم، لم يتحدث. وهناك استمرارية في التهييج ضد الحلول، كالحديث عن مسيرة مليونية في 30 نوفمبر تحمل الشعار نفسه والصور نفسها. وعلي صالح عباد مقبل كان موجودا في منصة بعضها.

هناك خلاف داخل الحزب الاشتراكي، أن هناك جناحين: جناح جنوبي، وجناح وحدوي. ياسين لم يتكلم وهو أمين عام. هذه مسؤولية تاريخية. وفي "الجزيرة" رفض حتى أن يدين من اتخذ قرار الانفصال، علي سالم البيض أم المكتب السياسي، واعتبر الوقت غير مناسب.

■ ذلك حوار قديم، ولم يكن بشأن الأحداث...؟

– حتى قبل سنوات، لا بد أن نكون صريحين مع بعضنا. هناك من يقول: خلينا مع الجماهير ندفع لكي نكسب الجماهير. هذه الجماهير كان يمكن أن تضيع عدن، يمكن أن تُفلت الزمام من يدك.

■ أنت تحدثتَ عن مشكلات تعاني منها المحافظات الجنوبية...؟

– أنا أتكلم عن القضايا الحقوقية، أما السياسية فهذه غير صحيحة، ولا ترتبط الحقوق بالقضايا السياسية.

■ ما الفرق؟

– هل يريدون حقوق عسكريين أم يريدون عودة جيش الجنوب؟ هم يريدون معالجة قضايا الموظفين والاختلالات الأمنية والسطو على الأراضي أم عودة دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية؟

■ ولكن قضايا الحقوق لو لم تساعدها الخطابات السياسية لما انتبه لها أحد؟

– ربما، وهذا خطأ الدولة، الدولة عليها أن تعالج المشاكل كدولة باسطة لنفوذها، ومن خلال مسؤوليها في المحافظات قد تتفادى المشاكل، بمعنى أن تحلها قبل أن تفرض عليها الحلول.

■ ماذا عن تقييمكم بشأن المشكلات أو الصدامات أو الاحتقان الأمني في مواجهة المظاهرات والمسيرات؟ هل...؟

– نحن كنا لجنة وزارية لم يكن لها علاقة بالقضايا الأمنية، ففي كل محافظة لجنة أمنية هي التي تعالج قضايا الصدامات، وتقرر هل تواجه؟ هل تمنع؟ هل تسمح؟ نحن لم نتدخل نهائيا.

■ ولكن قمع التظاهرات صعَّد المشكلات...؟

– شخصيا (أرى أن) تستخدم القوة فقط عندما يستخدم الطرف الآخر المعتصم القوة أو يقوم بعملية تخريب. ولكن إذا سار بطريقة سلمية فيسمح له أن يتحدث ويعبر، وإذا طرحت آراء وطرحت أحاديث خارج الثوابت الوطنية، من حقك أن تقدم عبر النيابة، طلب احتجاز أو طلب تحقيق أو طلب محاكمة.

■ تطور الأمر وصار هناك قتلى وشهداء...؟

– أصبحت النار متبادلة من أكثر من طرف، في الضالع هناك لجنة للتحقيق، وأنا أدعو الجنود لأن يتحلوا بالصبر والهدوء. ونأمل أن يكون هناك قوات مكافحة الشغب، بالعصي، بخراطيم الماء، وهذا موجود حتى في أوروبا، وبالتالي تعالج المشكلة. إذا تمت عمليات إخلال بالأمن، قتل، إحراق محلات تجارية، إحراق مؤسسات حكومية، عندك النيابة تحرر أمر اعتقال واحتجاز ومحاكمة.

■ هل نقول إن اللجنة الوزارية أنهت مهمتها؟

– لا. نحن أنهينا خمس محافظات، ونتوقع أن نسافر إلى الحديدة، وبعدها سننزل إلى محافظات حضرموت والمهرة وشبوة، وأيضاً إلى مأرب والجوف، أي المحافظات التي فيها كثير من المشاكل، أو كثير من التدني في مستوى التنمية.

■ هل هذه حكومة مصغرة؟

–لا، هذه ليست حكومة مصغرة، هذا تكليف من الأخ الرئيس تم عبر رئيس الوزراء، وهذه اللجنة تقدم تقريرها لمجلس الوزراء، أي أن مجلس الوزراء هو صاحب القرار.

■ ليس معقولا أن ينظر المسكين من النافذة ويرى نافذا يأخذ 2000 فدان، وهو غير قادر على الحصول على مسكن 15× 15مترا. والتحدي هو تقرير من الأغلى عند الدولة، هل هؤلاء المواطنون الذي يشكلون الأغلبية، أم 10 أو 15 مسؤولا عسكريا أو مدنياً

←

فنحن جهة تسمع، تحلل، ترصد، تقدم نتائج هذا العمل لمجلس الوزراء.

■ الخوف أن نتائج اللجنة لن تكون أكثر من توثيق لمرحلة، ولن تنهي أعمالها إلا وقد صرنا في وضع أسوأ. هناك من يتخوف من أن ينهار اليمن في أقل من عام...؟

– هذا حديث عبثي، إلا إذا كانت "ماما" أميركا قد قررت شيئا معينا لليمن، فهذا أمر آخر. اليمن مشاكله أن الناس أصبحوا يعتقدون أن الدولة لا تحل مشاكلهم إلا إذا صاحوا، ومشاكل صعدة أعطت فرصا لكثير من الناس أن يعملوا مقارنة، وهذا المفروض الدولة تتحاشاه: أن لا تنظر للقضايا إلا بعد أن تتفجر وبعد أن تصبح أنت مجبرا على معالجاتها، عالجها من البداية، والدولة عندها مقدرة أن يكون لديها مراكز تستكشف المشاكل، عندها قدرة أن تتعرف على المشاكل، ولا بد أن يعرف الجميع أنه إذا انتكس الوطن لن تضيع مصلحته فقط بل سيضيع رأسه وماله.

■ نعود للجنة...؟

– نحن أنجزنا قضايا المحافظات الخمس، وقدمناها. وأقول لك: نحن كلجنة ما علق فوق أعناقنا من أمانة سلمناها للجهة المعنية. أي: أنا وزير التعليم العالي، لست وزير أراض ولا وزير داخلية ولا وزير خدمة مدنية، ولا أنا مسؤول عن الوزارات كلها، نحن لجنة قدمنا ما تحققنا منه، ما تأكدنا منه، في تقرير للأخ الرئيس ولمجلس الوزراء، ومجلس الوزراء عقد جلستين، ويتابع الآن تنفيذ الإجراءات، كل وزير معني بتنفيذ الإجراءات، والرئيس يتابع ذلك، وبموجب ذلك كلف لجنة برئاسة نائبه، وطبعا كلما تأخرت عملية التنفيذ، تفاقمت الأمور، وفقدنا مصداقيتنا عند الشعب، واستعجلنا في التنفيذ. كما أن من المفروض أن يكون عندنا استراتيجية ورؤية لكل مشاكل الوطن، لا أن ننتظر حتى تتفجر مشكلة ونبدأ نعالجها بلجنة.

والآن هناك لجنة ثانية تشكلت من مجلس الشورى، ولجنة ثالثة تشكلت برئاسة سالم صالح، اسمها "لجنة السلام الاجتماعي"، ولا نريد أن تكون العملية مجموعة لجان، الناس يريدون شيئا على الواقع.

■ دعنا لدى اللجنة الوزارية ولجنة نائب الرئيس...؟

– اللجنة الوزارية قدمت تقريرها، والرئيس وجه نائبه بالنزول وعلي محسن، وعليوة مستشار الرئيس، ويحيى دويد رئيس هيئة الأراضي، بالنزول ميدانيا، وإلغاء أي بسط على أي أراض من أملاك الدولة.

■ هل حدث شيء من هذا؟

– حدث، وتم تكسير معظم أحواش الباسطين.

■ والأراضي التي كان حولها تلك الأحواش، حتى لا يعود بعد أيام من جديد...؟

– بدأت الآن عملية التوزيع للمواطنين، في الأماكن التي سطا عليها ناس، بدأ التوزيع لقرابة 12ألف عسكري ومدني، بدأت عملية إعداد العقود وتوزيعها. أيضا بدأ توزيع العقود الخاصة بالجمعيات السكنية.

■ كيف نضمن أن لا يكون هذا التوزيع أزمة أخرى بعد بضع سنوات؟

– أنا لا أضمن حتى نفسي. أنا أقول لك: هذا بدأ الآن، وعلينا جميعا مراقبته.

■ التوزيع بدأ بناء على تقديركم أنتم...؟

– الآن توزيع البيوت المؤممة عقارات للشريحة الأولى والشريحة الثانية، توزيع التعويض، الذي لديه شقة أو بيت صغير وأُمم، أو الذي لديه ثلاث شقق، أيضاً بدأت عملية التوزيع وصرف عقود التعويض. الآن المرحلة القادمة هي مرحلة أصحاب العمارات، الشقق الكثيرة. أيضاً بدأت وزارة النقل تحديد الرسوم لتكون أقل من دبي، حتى يمكن لشركات الطيران استخدام مطار عدن الدولي. أيضا موضوع العمالة الفائضة تقريبا، قدم وأقر في مجلس الوزراء، والمفروض أن يستلموا مرتباتهم الجديدة خلال الفترة القريبة. أيضا مشروع ترميم مستشفى عدن، وتحويل المستشفى الجمهوري إلى هيئة عامة من أجل أن يزيد مخصصات المستشفى. وقد وجه الأخ الرئيس بأشياء كثيرة: بناء كليات، استكمال مشاريع لم تنفذ في بعض المحافظات، حدد منحا إضافية لبعض المحافظات: لحج، الضالع، عدن.

■ ولكن لم تكن المشكلة في التوجيهات، بل في ما يتحقق منها...؟

– نحن مشكلتنا هي في الكادر الوسطي، والكادر الأدنى، لا يعون أن بيدهم وطن، بل يقدمون مصلحتهم الشخصية، كيف يستفيدون من هذا الموضوع؟ هؤلاء هم الذين يعطلون كثيرا من الإجراءات، أي أن قرارا من الرئيس إلى الوزير، الوزير يوجه إلى تحت... حتى هنا عندي في البعثات عندما تأتي توجيهات بمنحة، يضيع الإجراء ستة إلى سبعة أشهر، لأن هناك من يحاول أن يستفيد ويحول القضية إلى قضية مصلحة شخصية، ومنهم غير مبالين أصلاً.

■ إذاً المعالجات تجاه المؤسسة الرسمية، كان يفترض في معالجات، هل حدث من هذا شيء؟

– المعالجات تجاه الإدارة، إصلاح إداري.

■ هل تم في هذا شيء؟

– حتى الآن هناك إجراءات تمت في الخدمة، لكن حتى الآن لم تستكمل ولم يتحقق الإصلاح الإداري.

■ معالي الوزير، نريد أن نقرأ التقارير الرئيسية، حتى ندرك كيف تقدر الحكومة المشكلة!

– ستقرأها ذات يوم، حتى الإعلام تحدثنا عنه، قلنا: الخطاب الإعلامي سقيم، الإعلام الرسمي قلنا إن "الأيام" صحيفة مقروءة في الصباح، أحياناً قبل فنجان القهوة، و"14أكتوبر" مؤسسة ضخمة وعندها إمكانيات مثل "الأيام" عشرات المرات ولكنها صحيفة يتعامل موظفوها بعقلية الموظف وعقلية الصراع بين الموظفين وبين مدير التحرير أو رئيس مجلس الإدارة.

■ حتى لا يكون الأمر على الصحفيين في الميدان، هم محكومون بالسياسة الإعلامية؟

– الإذاعات الموجودة في المحافظات إذاعات تكرر الأخبار الرسمية وتأخذ وقت كبير، لا تهتم بالقضايا المحلية، أي أن خبر حادث داخل عدن المفروض يكون أول خبر في الإذاعة، اختناق في مكان ما في حركة المرور، مسؤول عند الناس ملاحظات عليه تطلعه الإذاعة في حديث مباشر، ويتناقشون معه ويتواجهون. أصبحت عبارة عن تكرار للأخبار الرسمية، وما يطلبه المستمعون. كل الإذاعات، ما فائدتها إذا كانت تكرارا للإذاعة المركزية؟! الإذاعة المركزية تصل إلى كل مكان، المطلوب أن تهتم بالقضايا المحلية، تسمع آراء الناس، و"14أكتوبر" عندما تقرأها تكتب (نقلا) عن "الثورة" وعن "الجمهورية"، كل الأخبار التي سمعتها في التلفزيون تصبح موجودة في الصحيفة، وحرية التعبير محدودة، حرية الفكر، حرية الكتابة ليست واسعة.

■ هذه أسبابها السيطرة الرأسية...؟

– السلطة المحلية هي المسؤولة.

■ سأنتقل من الإعلام، لأسألك عن مخاوفي من أن يكون المستفيد من كل محطة سياسية وفعالية شعبية هي أجهزة الأمن، حيث تحصل على مزيد من الصلاحيات، التمويل... متحججة بأن الخطاب مناطقي، أو سياسي...؟

– عن المناطق، حينما يشكو صاحب إب أنه لم يحصل على نصيب واف من التنمية، هذا حق، ولن نغضب ونقول هذا مناطقي، ما دام في إطار الثوابت الوطنية ولا يتحدث عن فصل إب لتكون جمهورية. لكن أن يتحدث عن مشاكل إب أو أن مأرب أو الجوف البترول عندهم وما استفادوا منه، علينا أن نسمع، وعلينا أن نعالج، بدلاً من أن تكبر الأمور في الصدور وتتحول إلى أشياء أخرى، دعه يتكلم، اسمعه، أن يأتي صاحب تعز ويقول: أنا سكاني 2مليون و700 ألف، وبالتالي لا بد أن يكون لي حق في المنح، في الدراسات،

■ وجه الرئيس بأن تكون بداية المعالجات من قضية الأراضي في عدن ولحج وأبين. وكلف لجنة برئاسة الأخ نائب رئيس الجمهورية بإجراء المعالجات الميدانية، وخاصة ما يتعلق بسطو بعض العسكريين وبعض القيادات المدنية من قيادات أو تجار، على الأراضي، إما بالقوة أو باستخدام وثائق مزورة

في معهد القضاء، في المعهد الدبلوماسي، من حقه، أن تكون لي وظائف بحسب عدد خريجيّ في المحافظة، بحسب عدد سكان المحافظة، من حقه، والشيء نفسه في المحافظات الأخرى. لا بد أن نعزز ثقة كل محافظة بهذا الوطن.

الشيء الآخر: أجهزة الأمن والمؤسسات العسكرية لا تعتقد أنها كلما ثارت المشاكل تعزز موقعها، بالعكس كلما تعقدت الأمور تعقد وضعها، من أكبر مسؤول إلى أصغر مسؤول، لا بد أن يوازن بين مصالحه الشخصية ومصلحة الوطن، لا يجعل الأمر فقط مصلحته الشخصية وبعدها الطوفان، لأن الطوفان سيأتي يحمله ويحمل مصالحه، لا بد أن يكون هناك نوع من التوازن.

■ بالنسبة للأحزاب ودمجها بآليات محددة للمشاركة في المسؤولية، بحيث تتحمل من هذه القضايا...؟

– تتحمل مسؤوليتها، يعني هل "الإصلاح" يعتقد أنه غداً إذا تطورت الأمور إلى دعوة انفصالية ووجدت قبولا في الخارج، وخاصة الأمريكان يعتبرون هذه الدول بمثابة دول هشة، ونظام الفوضى الخلاقة، هل يعتقدون أنهم سيكسبون؟

■ لكن أنا كحزب أعاني من عدم الاعتراف بشرعيتي؟

– الآن في "الإصلاح" من دخل في التيار الداعي للانفصال، رغم أن الإصلاح حزب يلغي المناطقية، ويلغي الطائفية، ويلغي كل شيء من داخله، وبالتالي هو سيتعرض للمشكلة نفسها. لو حكم الإصلاح في الانتخابات النيابية القادمة، هل يعتقد أنه قادر أن يحل هذه المشاكل؟ هل سيحلها بعقلية غير عقلية المؤتمر؟ عنده قدرة أن يعالج هذه المشاكل؟

■ لست مهتما بمن يفوز انتخابيا. أنا أتحدث عن الاعتراف داخل المؤسسة الرسمية بها، في الإعلام الرسمي، داخل الدولة، وعدم استهداف الأحزاب باستمرار. الآن مثلاً حينما يظل الخطاب الرسمي لمدة أسبوع أو عشرة أيام يهاجم الأحزاب وكأنها خارج النظام السياسي...؟

– الذي يمكن قوله إن صحف الأحزاب دائما تهاجم السلطة بطريقة ليس فيها أي نوع من المسؤولية أو حتى الأدب. ولا ترى الأحزاب إلا مقالا أو خبرا ضدها هنا أو هناك. ومع ذلك ندعو لتذكر أن الأوطان ليست حلبة للصراع.

■ كنتَ مسؤولا عن حملة الرئيس صالح الانتخابية في حضرموت، تلك الحملة قدمت برنامجا والتزامات، غالب المعالجات الآن تأتي خارج سياق ذلك البرنامج وحتى برنامج الإصلاح؟

– برنامج الإصلاح قديم، ونفذ جزء منه، ولكن لم يستكمل لأن التغيير الحكومي لم يتح الفرصة لاستكماله. الآن هناك البرنامج الانتخابي، الشيء نفسه، البرنامج الانتخابي أخذ جزءا كبيرا من برنامج الإصلاح، والقضية: كيف يتم التنفيذ؟ ومتى يتم التنفيذ؟ ومن سيمول التنفيذ؟ لأنه أحياناً أنت عندك الرغبة أن تعمل كذا وكذا، لكن المالية لا تعتمد لك موازنة، لأنه ليس عندها إمكانية، وبالتالي يجب أن نكون واقعيين، ونضع ترتيب أولويات للمشاكل: ما هي المشكلة التي تحتاج أن نحلها؟ هل الكهرباء؟ هل البطالة؟ هل المتقاعدون؟ نعمل أولويات، لأن إمكانياتنا محدودة، ونبحث مع الدول المجاورة إمكانية المساعدة، لأن أي مشاكل تحدث في اليمن، ستنعكس سلباً عليها، وأيضاً من عندهم ثروات من مال هذا الشعب يشغلونها من أجل خدمة الشعب ولا يخرجونها الخارج، يشغلون بها أيدي عاملة، يشغلون بها الاقتصاد، ليست مشكلة أنهم أخذوها من مال الشعب، لكن أقل شيء أن يشغلوا بها الناس.

■ أقصد أن هناك معالجات مناقضة للبرنامج الانتخابي، مثل الحديث عن صرف مليارين، مثل المعالجات خارج استراتيجية الأجور...؟

– بعض الأحيان الظروف تفرض عليك، وهذه مشكلة الدولة، أنها عندما لا تعالج المشاكل في حينها ويكون عندها جهاز استكشاف مبكر وسريع للمشاكل، ليس عندما تحتقن وعندما تتفجر، طبعاً عندما تتفجر تكون كلفة المعالجة غالية، وأحياناً خارج نطاق البرنامج الانتخابي، لكن لو كان هناك استكشاف مبكر واستشارة صحيحة وناس ناصحون نصائح لوجه الله وللوطن، كان فعلاً عولجت المشاكل.

حقيقة قضية المتقاعدين ما كان المفروض أن تعالج اليوم، كان المفروض تعالج في 94 أو 95، الأراضي كان المفروض أن تعالج في 94، لأن بعضها يعود لفترة الصراع بين الاشتراكي والمؤتمر، ليس اليوم في 2007، كان المفروض أن تعالج من زمان، نحن مشكلتنا أننا لا نحس بالمشكلة إلا عندما تكون فوق أنفاسنا.

■ غياب الأرقام من مختلف الأطراف تجاه قضايا مثل قضية الأراضي، المتقاعدين، نحن نبحث عن رقم محدد...؟

– المتقاعدون في حدود عشرين ألفا تقريباً، قد سجلوا، والذين حلت مشكلتهم بقرار جمهوري أكثر من ألف، وآخرون بدون قرارات جمهورية، لأن هناك درجات عسكرية معينة بقرار جمهوري، ودرجات عسكرية بدون قرار جمهوري.

■ المتقاعدون يقولون: لماذا يطالبوننا بتسجيل أسمائنا؟ هم يعرفون أسماءنا، لديهم كشوفات بنا؟!

– بعضهم انقطعوا، مثلاً راتبه في محافظة بعيدة يذهب ويضيع نصف راتبه، فانقطع، أخذوا رقمه وأعطوه لواحد آخر، واحد اعتبروا أنه غير موجود وبالتالي ألغي من الكمبيوتر، بعضهم تم تجنيدهم قبل الحرب من قبل قيادة الحزب الاشتراكي وهؤلاء أعطيت لهم بطاقات وأسماؤهم ليست موجودة في الكمبيوتر، وهؤلاء كانوا طلبوا عملية القيد، ونزلت لجان في المحافظات مباشرة. صحيح، قد يكون فيها نوع من التطويل لكن كانت مطلوبة، لأن بعضها أيضا تظلمات، بعضهم ليس عنده حاجة، ليس في المعاش، وإنما في الخدمة، لكن ليس عنده وظيفة ولم يستلم مستحقاته كاملة، ولا يحصل على ترقية، وهذه من ضمن المشاكل.

■ أثيرت مشكلة الدبلوماسيين العاطلين، وغيرهم، هل لديكم تصور حقيقي عن مدى المشكلة في المحافظات الجنوبية تجاه هذا الأمر، مثلاً الدبلوماسيين في النهاية في قطاع واسع كانوا ممثلي دولة؟

– كان هناك دبلوماسيون بعدد كبير في المحافظات الجنوبية ومعظمهم إما راحوا معاش بحكم السن... القضية ليست هذه، القضية: كيف أنك تجعل الوظيفة الدبلوماسية متاحة لكل أبناء الوطن، وفقاً لشروطها، ولا تكون محصورة؟ لأنه أكيد سيروح معاش، وغيره سيأتي... في الكليات العسكرية، في كليات الشرطة، في معهد القضاء العالي، في الكليات الجامعية المتخصصة التي لا توجد إلا في مكان واحد أو في مكانين، لا بد أن نضع شروطا ومعايير تسمح لكل أبناء الوطن أن يشاركوا.

■ كم نسبة الاختلال؟

– لا أستطيع أن أعطيك نسبة. المشكلة موجودة موجودة، لأنهم كبار سن، ويروحوا معاش، لكن يتواصل من أبناء هذه المحافظة في العمل الدبلوماسي، من خلال مشاركتهم، من خلال إعطائهم فرصا للدخول في السلك الدبلوماسي عندما تعلن الخارجية عن الحاجة إلى موظفين جدد شباب، عندما تعلن الكليات العسكرية، كلية الشرطة... عندما تعلن عن منح، نحن مثلاً الآن نعلن عن منح، نعلن عن محافظات، كم تكون في كل محافظة، تجنبا لتركزها في محافظة أو لتجنب التضليل ونشر أخبار كاذبة.

■ هل هناك توجه حكومي قبل هذا الأمر؟

– عليه أن يقبل هذا الأمر، لأنه ما دام لديه سلطة محلية فيعطي للمحافظة حقها في المشاركة في كل الفعاليات.

يريدون منه بيع أرضه بثمن بخس..
مغربي تعز يناشد رئيس مجلس القضاء الأعلى إطلاق سراحه من سجن محكمة الشرق في قضية مدنية

تعز - "النداء" - عبد الهادي ناجي علي

تلقت "النداء" مناشدة من أسرة المهندس هاشم يحيى المغربي، موجهة إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى والنائب العام، تطلب فيها التوجيه إلى القاضي المناوب في محكمة شرق تعز، يحيى الذاري، للإفراج عن والدهم الذي تم احتجازه بطريقة لا إنسانية يوم السبت، العاشر من رمضان، بدون أي مسوغ قانوني. وقالت أسرة المغربي إنهم عندما توجهوا إلى القاضي المناوب للاستفسار عن سبب الاعتقال الذي تعرض له والدهم، رد عليهم القاضي أن ذلك من أجل أن يجدد والدهم الالتزام، بعد التعرض لأرضية المواطن محمد احمد هزاع. وأضافوا أن والدهم لم يسبق أن عمل التزاما على حقه، حتى يجدده، ولا علاقة له بالشاكي ولا بأرضيته، إن كانت له أرضية أصلاً، حسب دعاواه الباطلة التي يريد من ورائها "انتزاع حقنا الذي يملكه والدنا منذ أربعين سنة ولديه البصيرة التي تثبت ملكية والدنا للأرض التي يريد المدعي انتزاعها منه بالقوة كونها تقع في موقع مغري لسماسرة الأراضي".

وفي توضيح من المهندس المغربي، تلقت "النداء" نسخة منه، قال إن الشاكي به كان قد جاء إليه منذ فترة وطلب منه أن يبيع له أرضيته بثمن بخس وإلا سيأخذ المبلغ المعروض عليه للبيع ويعطيه لأقسام الشرطة والمحاكم لكي يأخذ الأرضية منه بالقوة. وقال: "عندما رفضت أن أبيعه أرضي، تفاجأنا به وقد أحضر عددا من الجنود وأخذوني إلى المجلس المحلي لمديرية صالة. وبمجرد وصولي قام مدير المديرية بالسب واتهامي بسرقة أراضي الناس، دون أن يسمع مني أي كلام، وأمر بحبسي. وبعد لحظات استدعاني مدير المديرية وطلب مني أن أُحكّمه في المشكلة، فرفضت وطلبت تحويلي إلى المحكمة، فأخذ بيدي وقال لي: نص لك ونص للسيد (المدعي) بدون ما تروحوا محاكم وطلعة ونزلة. فرفضت ذلك وأعادني إلى الحبس".

وأضاف المغربي يقول: "ذهب المدعي ضدي إلى رئيس محكمة الشرق وأحضر محبوسية ضدي لتنفيذ حكم على حسب قوله مع انه لا يوجد بيننا أي أحكام مسبقة ولم نمثل أمام المحكمة مسبقاً بخصوص الأرضية". وأضاف أن ولده ذهب إلى القاضي نفسه الذي أمر بحبسه وأحضر أمر إطلاق سراحه بعد أن قال (القاضي) إن القضية مدنية. ولكن مدير مديرية صالة يرفض أوامر الإفراج، وقام المدعي عليه "بالباطل"، بإحضار "سيارة تاكسي فيها أربعة جنود مسلحون إلى أمام مديرية صالة وحاولوا أخذ ابني بالقوة إلى داخل السيارة وهم يقولون له: جاوب العمري، ضابط أمن إدارة الأمن، واعتدوا عليه بالضرب أمام الناس في الشارع، ولم ينقذه من الضرب إلا مدير أمن مديرية صالة". ويواصل شكواه بالقول: "وعندما ذهبنا إلى إدارة الأمن نستفسر عن سبب إرسال الجنود لولدي، رد عليهم الضابط العمري أنه لم يرسل أحدا، وقال لنا: قدموا شكوى بالموضوع وتعالوا في اليوم الثاني للتعرف عليهم ولكن لم نجد لهم أثر، وبعد أسبوعين وجدناهم صدفة في إدارة الأمن وقام ولدي بإحضار أمر إطلاق من وكيل النيابة، وبعدها بيوم جاء جنود من إدارة الأمن وأخذوا ولدي بالقوة وحبسوه لمدة أربع أيام وعادوا يساوموني على بيع ارضي بـ800 ألف ريال، وبعد المراجعات والأوامر من هنا وهناك أطلق سراح ولدي على أساس احضر في اليوم الثاني لكي يحكم بيننا أو يرسلنا إلى المحكمة وعندما حضرنا طلب الضابط أن أبيع أرضي للمدعو محمد احمد هزاع بمبلغ مليون ريال أو أعطيه 600 ألف ريال من اجل يعمل له ورقة بعدم التعرض لي ويكف عن أذيتي، فرفضت ذلك فأمر بحبسي ولم يطلق سراحي إلا من قبل وكيل نيابة السجون". وقال: "بمجرد خروجي من إدارة الأمن أفاجأ بسيارة تابعة للمدعي بالباطل عليّ تنتظر في البوابة مع مجموعة من الجنود التابعين للمجلس المحلي وأخذوني مرة أخرى وحبسوني ولم يطلق سراحي إلا من قبل نائب مدير الأمن. ويوم السبت العاشر من رمضان أخذوني من أمام ورشتي بالقوة والعنجهية إلى محكمة شرق تعز حيث أمر القاضي المناوب، يحيى الذاري، بحبسي، وأنا الآن في حبس غير صحي وحالتي الصحية تعبانة وأعاني من المرض وتعنت القاضي في عدم إطلاق سراحي إلا بعد التزامي بعدم التعرض على ارض المدعي التي هي ارضي". وتابع: "أناشد رئيس مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل اتخاذ الإجراءات التي تحمي كرامة المواطن من المدعين بالباطل ليأكلوا حقوق الناس"، ويطالب وزير الداخلية بالتحقيق مع الجنود الذين "يستغلهم أصحاب المصالح لتمرير رغباتهم الظالمة ضد الناس، فما يدعيه المذكور هو قضية مدنية لو كان عنده ما يثبت فهناك محكمة مدنية يفترض أن يتقدم بها أمام المحكمة المعنية".

عسكريون ومدنيون

(تتمة الصفحة الأولى)

باستخدام وثائق مزورة».

وإذ قال إن المتنفذين الذين يسطون على أملاك الناس ليسوا من المحافظات الشمالية فقط، فقد حذر من خطورة «الغرق في (تحديد) مناطقية الساطي أو المستفيد من المعالجات».

واعتبر أن التحدي الماثل الآن هو تقرير من الأغلى عند الدولة: هل المواطنون البسطاء أم عشرة أو خمسة عشر مسؤولاً عسكرياً ومدنياً؟

وبشأن قضية المتقاعدين العسكريين، شدَّد على ضرورة الإسراع بمعالجتها جذرياً، انطلاقاً من قرار العفو العام الذي أصدره الرئيس، والذي يلغي أي عقوبة بما في ذلك عقوبة الإبعاد من الموقع. وتابع: على وزارة الدفاع أن تكون سريعة ومرنة في معالجة قضايا المتقاعدين وفقاً للحق (...) والمعالجة لا تتضمن ترقية من كان له الحق في الترقية وحسب، بل وترتيب وضعه الوظيفي».

كي لا تكون

(تتمة الصفحة الأولى)

توافقية) تمثيلية عبر هذا النظام، اكتفى قادة المشترك بترديد شعارات عن الحقوق السياسية للمرأة، حتى استنزفوا مصداقيتهم.

كذلك فإن الرئيس بالتزامه «كوتا قانونية»، يضمن لمبادرته تأييداً فورياً من منظمات مجتمع مدني محلية، ومباركة من منظمات دولية مؤثرة يتصدر اهتمامها دعم أية مبادرات لتحقيق تمييز ايجابي لصالح الفئات المهمشة، وفي المقدمة النساء.

بمعزل عن «التأويلات المرحة» لتخفيض مدة الرئاسة إلى 5 سنوات (وبالتالي البرلمان بغرفتيه الى 4 سنوات)، فإن هذه البنود سبق أن التزم الرئيس بها في برنامجه الانتخابي، علاوة على كونها حاجة ضرورية للديمقراطية اليمنية: حاجة للمحكوم قبل الحاكم.

على أن البند الأول في مبادرة الرئيس والذي ينص على اعتماد «نظام حكم رئاسي كامل»، يلبي حاجة الحاكم ولا يأبه لاحتياجات المحكوم.

في بلد غريب عن التقاليد الديمقراطية، وفي مسيس حاجة لإنعاش مؤسساته الدستورية والسياسية، فإن «النظام الرئاسي الكامل» من شأنه أن يكرِّس طغيان الموقع التنفيذي الأول، ويعزز دور مؤسسات القوة على حساب المؤسسات التمثيلية (برلمان ومجالس محلية). وبوسع المعارضة التي تطالب بنظام برلماني أن تجعل من هذا البند نقطة ارتكاز لهجومها المضاد.

ليس واضحاً في المبادرة الرئاسية ما إذا كان الحكم المحلي الموعود يتجاوز الاختصاصات التي يمنحها مشروع تعديلات قانون السلطة المحلية الذي أعدته وزارة الادارة المحلية مؤخراً، للمجالس المحلية. فباستثناء إنشاء شرطة محلية في المحافظات، فإن المبادرة تعتمد أسلوب «الغموض البناء»، في انتظار ما سيخرج من جعبة اللقاء المشترك في الأسابيع المقبلة.

المحقق أن اليمن في حاجة إلى أكثر من توسيع صلاحيات المجالس المحلية أو تحوير الإسم من سلطة محلية إلى حكم محلي. ولعلَّ في «مشروع الاستراتيجية الوطنية لتعزيز اللامركزية» الذي أنجزته وزارة الإدارة المحلية، الكثير مما يفيد في تظهير مثالب طغيان المركز على المحافظات، وأولوية الحاجة إلى اعتماد تقسيم إداري جديد يلبي متطلبات التنمية، ويحوِّل العاصمة الطاغية بالتدريج إلى «نهر قليل الروافد كثير المصاب»، على حد تعبير المفكر المصري الراحل جمال حمدان. بيد أن الخوض في إعادة هيكلة التقسيم الإداري، كمدخل إلى حكم محلي حقيقي، لا مجرد ذر طواغيت صغار على الوحدات الإدارية، رهن بتوفير بيئة مواتية لحوار مسؤول، متحرر من عقد التاريخ ورُهاب الجغرافيا لدى الحاكمين وبعض المحكومين. وليس متصوراً تحقق حوار كهذا قبل انجاز تسوية تاريخية لـ«المسألة الجنوبية». وإلا فإن البحث في قضايا تقع في صميم حياة السكان هناك سيعني أن النخبة السياسية في العاصمة، ما تزال منغمسة في دور الوصي المستعلي على الشعب.

الثابت أن تكافؤ الفرص بين الوحدات الإدارية، بلوغاً إلى عدالة مكانية، يتطلب ضبط جموح المركز (العاصمة) أولاً. وستتجلى مصداقية المبادرة حال بدأ المركز بالانشغال بالجنوب، حيث نقطة الإنطلاق المتاحة لتجاوز الأزمات الوطنية.

وفي الموازاة فإن السلطة مطالبة بتقديم ضمانات إلى المعارضة، تؤكد بأن المبادرة الرئاسية ليست محض مناورة جديدة، وأولى الضمانات الكف عن الألاعيب الصغيرة المكرورة، وإسقاط ورقة الاحزاب (الإدارية، المؤتمرية، المؤتمرة تمويلاً)، قبل التئام طاولة الحوار الموعود.

الرئيس يربك

(تتمة الصفحة الأولى)

الحال في النظام الشمولي والنظام الامامي، وطالما هناك من يريد كل شيء في رأس واحد، فليكن هناك نظام رئاسي كامل ويتحمل الرئيس هذا الأمر وأي رئيس جمهورية سينتخب يأتي ويتحمل كامل المسؤولية امام الشعب ويحاسب عن أي تقصير".

وبعد يوم من اعلانه جملة من المقترحات تخص الاصلاحات السياسية وتاكيده على وجود اتصالات مع معارضة الخارج قال:" الحوار سواء على مستوى الداخل أوعلى مستوى الخارج وسيلة مثلى للخروج من الازمات، دون اللجوء إلى خيارات أخرى قد تؤدي إلى كوارث وإحداث شرخ في الصف الوطني، والقوقعة ورسم السياسات من غرف مغلقة اسلوب خاطئ". ومع معرفته برفض اللقاء المشترك ضم أطراف أخرى الى أطراف الحوار الذي بدأ في يونيو الماضي ويضم الاحزاب الممثلة في البرلمان فقط، قال ان الدعوة مفتوحة أيضا امام منظمات المجتمع المدني ولن يكون محصورا على الأحزاب.

وفي خطوة قطعت الطريق امام أي رفض من اللقاء المشترك لمبادرته، قال الآن هم يطرحون بأنهم يريدون نظاما برلمانيا، وهذا من حقهم، أما نحن فقلنا أن يكون النظام رئاسيا، وفي الاخير نعود الى رأي الشعب، هل يريد نظاما برلمانيا أم نظاما رئاسيا " فليس لدينا مشكلة في أن نتحاور على هذا الامر وأن نوضح ما هو الفرق بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني، فهم يقصدون بالنظام البرلماني ان يكون المسؤول الاول أمام البرلمان، وسيكون هو المسؤول الاول سواء نظام رئاسي او نظام برلماني".

وبالمثل فيما يتعلق بنظام الحكم المحلي، قال:" البعض يقول تشكل حكومات محلية وهناك من يقول تشكل ولايات وهناك من يقول سلطات. ولكن دعونا نناقش هذا الموضوع : هل حكومة محلية ؟ أم سلطة محلية ؟ أم حكم محلي ؟ أم نترك الامر للنقاش وتعطى صلاحيات لاعضاء الحكم المحلي ويجمعوا الموارد وذلك للدفع بعملية التنمية في محافظاتهم او مديرياتهم وهذا شئ جيد بدلاً من أن تكون مركزية."

والرئيس الذي ابدى مرونة مغايرة للحملة الاعلامية التي تقودها وسائل الاعلام الحكومية ضد المعارضة، قال إنه فيما يخص إنشاء شرطة محلية في كل المحافظات والمديريات، وإنشاء أمن عام للدولة المركزية، مثلما هو الجيش رمز الوحدة الوطنية، فالجيش قال إنه :"بدلا من إرسال شرطي من محافظة الى محافظة اخرى لا يعرف خصوصياتها ولا يعرف طبيعتها، و يكون فيها مثل الغريب، ندع الشرطة المحلية تتعامل مع الأحداث المحلية اليومية، ويكون هناك احتياطي يسمى الأمن العام المركزي".

ورأى أن ذلك يخل بالوحدة" لانكم ستسمعون أصواتا نشاز بعد هذا الخطاب إنهم يريدون حكومة فيدرالية حكومة اتحادية دولة اتحادية، هذا كلام فارغ، هناك دوله موحده دوله مركزية دولة ذات حكم محلي هكذا تقتضي المصلحة العامة، ولم نكن قد أخطأنا عندما أعدنا وحدة اليمن وقلنا يقترن ذلك بالتعددية السياسية والحزبية، وليس القبلية ولا المناطقية".

ومع ذلك لم يخلو خطابه من غمز لجهة المعارضة، حيث قال: "نحن نعلمهم منذ 17 عاما ولو كنا مكانهم في المعارضة لكنا كسبنا الشارع، وهم مازالوا لايعرفون كيف يكسبون الشارع." لكنه عاد سريعا ليدعوها " لان تكن شريك في إدارة شؤون البلاد بالأطر الديمقراطية وليس شريك في صنع الأزمات".

وردا على تحذيرات من المعارضة من أن يكون مقترح خفض مدة الرئاسة من سبع الى خمس سنوات مقدمة لتمديد ولاية الرئيس حيث إن هذه آخر ولاية دستورية له قال صالح:" أنا ضد التمديد للرئيس وقد قررت وبدون أن يفرض علي احدا، ان تكون مدة النظام الرئاسي 5 سنوات ولدورتين فقط، وأنا لم أطلب 7 سنوات ولا أريدها".

ووجه خطابه للمعارضة من جديد وقال:" إذا أردتم النظام البرلماني نحن سنلبي ولن يكون لدينا كبرياء او عناد، نحن موافقون على مدة 4 سنوات للبرلمان، وأيضا أربع سنوات لمجلس الشورى، وعلى أن ينتخب مجلس الشورى من المحافظات بالتساوي بغض النظر عن التعداد السكاني او المساحة الجغرافية، ويكون هو الغرفة الملازمة لغرفة مجلس النواب".

في هذه الأثناء أكدت مصادر قيادية في الحركة النسائية لـ" النداء" أن منظمات نسائية بعضها كانت محسوبة على المعارضة، ستصدر بيانات ترحب فيه بمبادرة الرئيس تخصيص نسبة 15% من مقاعد غرفتي البرلمان، والمحليات للنساء، وأنها ستطالب اللقاء المشترك ان يحذو حذو الحزب الحاكم".

ويرى قادة المعارضة ان نظام الكوتة النسائية غير مجد، وان اعتماد نظام القائمة النسبية سيمكن الاحزاب من إيجاد تمثيل معقول للنساء في كافة الهيئات البرلمانية.

أولياء دم

(تتمة الصفحة الأولى)

الاجتماعية، إلى أن اللجنة انتهت بعد قرار الهيئة الإدارية لمحلي المحافظة، قبل أسبوع.

وكان الوكيل المساعد عبد القوي شريف، صرح أمس الأول (الاثنين) لمأرب برس أن اللجنة استكملت جميع أعمالها في ظل انسجام تام بين كافة الأعضاء فيها ، مما أثار استياء أقارب الضحايا.

إلى ذلك علمت النداء من مصادر مطلعة أن ادارة أمن عدن وجهت نيابة استئناف المحافظة باتخاذ ما اسمتها اجراءات رادعة بحق المحامي المعروف / يحيى غالب احمد، عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي لقيامه بالإدلاء بتصريحات صحفية بخصوص اعتقال أمن عدن لعدد من الناشطين، الشهر الماضي.

المحامي يحيى غالب كان قد ألقى كلمة في مهرجان الضالع، الذي اقيم مساء أمس الأول، وانتقد فيها الانتهاكات الامنية المتواصلة .

وفي اتصال هاتفي أجرته "النداء" فجر اليوم (الأربعاء) مع المحامي يحيى، أفاد أن التهمة الموجهة إليه بحسب المذكرة الرسمية، هي بخصوص التصريحات التي ادلى بها لصحيفة الأيام ومؤرخة بـ2 اغسطس:" وانا في هذا اليوم كنت في المعتقل مما يؤكد بطلان هذه الاتهامات".

رفض دعوة

(تتمة الصفحة الأولى)

قبل المشترك كونهم يريدون يوظفون ورقة تحركات الشارع للحصول على أعلى قدر ممكن من المكاسب السياسية والاقتصادية، ولهذا فدعوة الجميع تعتبر مخرج لفخامة الأخ الرئيس لكنها محرجة للمشترك كونهم يفسرون بأن هذه الأحزاب ما هي إلا دمية في يد الرئيس وبالتالي سيستفيد منهم الرئيس في إثارة المشاكل لكنها مخرج للمؤتمر لتوظيف ضد المشترك فيما لو رفض المشترك الدعوة والتي هي فعلاً بادرة خطيرة لصالح المشترك وضد الرئيس.

3. من المعروف في المطبخ السياسي اليمني بأن قادة اللقاء المشترك قد تعودوا من فخامة الأخ الرئيس بأنه عندما يكون جاد في مناقشة قضية ما يطلبهم لوحدهم وعلى إنفراد يتناقش معهم سبل معالجتها بكل حرية وشفافية مستخدماً علاقته الشخصية الجيدة مع بعض قادة المشترك ويطرح عليهم حتى نقاط الضعف والقوة التي يمتلكها موظفاً أيضاً معهم اسلوب الترغيب والترهيب وبالمصطلح السياسي البرغماتية والدوغمائية.

4. لا يخفى على كل حليم والحليم تكفية الإشارة بأن أسلوب إعلان الدعوة من قبل وسائل الإعلام الرسمية والمؤتمرية ووصف اللقاء بأنه مفتوح يضفي بعدم الجدية فاللقاءات المفتوحة في علم السياسة والاقتصاد هي للإستشراف المستقبلي وليس لحلول قضايا ومشاكل قائمة تعصف بالوطن شرقاً وغرباً شمالاً وجنوبا.

5. مشكلة اليمن الحالية هي مشكلة مركبة سياسية واقتصادية وهذه تعتبر من أخطر المشاكل كون الأولى ممكن التعايش معها وإدارتها بجرة قلم وتوجيه وتعيين ودعم مالي وخاصة أن فخامة الأخ الرئيس قد تمرس على ذلك، إلا أنه من الصعب إدارة الثانية كون الاستقرار الاقتصادي هو اساس الاستقرار السياسي ويحتاج إلى فترة طويلة لمعالجتها فإذا اختلت الأوضاع الاقتصادية بالضرورة تختل الأوضاع السياسية ولهذا كثيراً ما كنا نستجدي صناع القرار السياسي لاستغلال الهدوء السياسي والسيطرة الكاملة والعوائد النفطية المجزية لإجراء إصلاحات إدارية لتحسين مستوى جذب الاستثمار ورفع من قدرة إدارة الموارد الاقتصادية.

6. لهذا وفي ظل الأوضاع الحالية السياسية والاقتصادية كان من الأجدى وكما أقترحت على الأخ نبيل الصوفي أن يبادر بوضع جدول أعمال للقاء الرئيس بحيث لا يكون مفتوحا وخاصة أن اليمن تمر الآن بثلاث أزمات سياسية واقتصادية وإدارية وبالتالي فهي ليست بحاجة إلى لقاءات مفتوحة وإنما هي بحاجة إلى لقاءات مغلقة تقتصر على لجنة فنية مكونة من قادة اللقاء المشترك مع ممثلين من المؤتمر الشعبي العام وتحت إشراف فخامة الأخ الرئيس كونه رئيساً لليمن وليس رئيساً للمؤتمريين بحيث يتم الإتفاق على خطة عمل لتلك اللجنة يكون أهم مهامها هو تشخيص شامل لجميع المشاكل السياسية والاقتصادية والادارية التي تتجاذبها المنظومة السياسية ومن ثم يتم اقتراح عدد من الحلول لكل قضية من القضايا بحيث توضع كل حزمة حلول في سيناريو. معين يتم مناقشتها فيما بعد في لقاء مفتوح يضم جميع القادة السياسيين والاقتصاديين والإداريين.

على ضوء ما سبق، كم أتمنى لو يبادر الفريق الحكومي بوضع التحديات التي تواجهها الحكومة على قادة اللقاء المشترك بروح أخوية صادقة تبحث عن حلول من شركاء سياسيين وليس مجرمين في قفص الإتهام. كما أتمنى لو أن قادة المشترك ينظرون إلى التحديات من منطلق أنها تحديات وطن وليست تحديات حكومة فقط حتى ولو كانت مشاكل إدارية بسبب فشل الإدارة الحكومية فينبغي على قادة المشترك مساعدة الحكومة في تجاوز تلك المشاكل بتقديم الرؤى السياسية والاقتصادية ولو من باب النصح والمشورة بعيداً عن التشفي والتربص للحصول على مكاسب سياسية ضيقة من خلال المظاهرات أو وضع حلول تعجيزية غير عملية اقتصادياً. كما أتمنى على فخامة الأخ الرئيس بأن يتعامل مع الجميع كأب ساعياً وراء تحقيق مصالح اليمن العليا المتمثلة في الاستقرار السياسي والاقتصادي من خلال التطبيق العملي لمبادئ الديمقراطية وإجراء إصلاحات إدارية واقتصادية حقيقية بعيداً عن الترقيع،

وعلى كل نحن ما زلنا في بر الأمان وفي مقدور فخامة الأخ الرئيس وقادة اللقاء المشترك التوصل إلى حلول عملية فيما لو أخلصت النية بين الطرفين حيث واليمن تمتلك موروثاً ثقافياً سياسياً واسعاً تراكم منذ انتخابات عام 1993، وبالتالي سيكون من السهل تشخيص مجمل المشاكل والقضايا السياسية واقتراح الحلول المناسبة لها فالاحزاب بشكل عام والمؤتمر بشكل خاص يمتلك مصفوفات سياسية واقتصادية وادارية، بل وهناك حتى وثيقة العهد والاتفاق التي أعتبرها وثيقة وطنية في الإمكان الإستفادة منها برغم أنها قديمة وبحاجة إلى تحديث ولهذا أتمنى لو تعقد ورشة عمل لمناقشتها وتحديثها فليس بالضرورة التقيد بما جاء فيها، وإنما استخدام إطارها الفني كونها وثيقة وقع عليها الجميع وشارك في إعدادها ممثلون من المنظومة السياسية اليمنية..

القربي: لا فتور

(تتمة الصفحة الأولى)

مستمرة ولم تتوقف، وأن ما يجري الآن يخص آلية تنفيذ الاتفاق لا مضامينه، وشدد على أن الرئيس وأتباع الحوثي معاً لا يريدون تجدد المواجهات «حتى المتمردين لم يحققوا شيء وانما جلبوا الدمار لمناطقهم وأوقفو عملية التنمية».

وفي رده على سؤال حول اسباب تباطؤ دول الخليج في تمويل المشاريع التي تعهدت بها في مؤتمر المانحين الذي عقد في العاصمة البريطانية، أقر الوزير بهذا التباطؤ غير انه ربطه بالأدوات الموكل لها هذه المهمة مثل الصناديق ووزراة المالية والامانة العامة لمجلس التعاون، وقال إنه لا علاقة لذلك بوجود فتور في العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي.

وعن الكيفية التي يتم فيها التوفيق بين الحديث الايجابي للحكومة اليمنية عن تقدم في العلاقات مع دول الخليج، وشكاوى المغتربين اليمنيين من القيود المفروضة على العمالة اليمنية وعلى تأشيرات الدخول الى هذه البلدان، حمل وزير الخارجية الكثير من اليمنيين المسؤولية عن ذلك بسبب عدم التزامهم بقوانين تلك البلدان، كما حمل الصحافة جزءاً من المسؤولية بسبب تناولها غير المسؤول للأوضاع المحلية حيث تصور تلك الصحف اليمن وكأنها مليئة بالإرهابيين.

وقال: هناك قصور في التعاون الامني بين اليمن ودول الخليج عدا المملكة العربية السعودية، وهناك زيارات ولقاءات بين المسؤولين في اليمن وهذه البلدان من اجل تعزيز التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب.

القربي الذي يوصف لدى الدوائر الغربية على انه من الاصلاحيين في الحكم أبدى عدم رضاه عن قرار صندوق الألفية التابع لوزارة الخارجية الامريكية اعتمادمبلغ تسعة وعشرين مليون دولار كمساعدات في إطار تأهيل اليمن للانضمام الى قائمة البلدان المستفيدة من هذا الصندوق، وقال: إنه غير كاف ولا يلبي احتياجات اليمن التي تنفذ برنامجاً للاصلاحات يحتاج للمزيد من الدعم.

وعما نسب الى مسؤولين في الصندوق بأن قرار إبقاء اليمن خارج قائمة الدول المستفيدة من عائدات صندوق الألفية بسبب الاعتداءات والانتهاكات التي تعرضت لها الصحافة والصحفيين، نفى وزير الخارجية ذلك وقال: «لا اعتقد ذلك لأن القرار سابق لهذه الأحداث، وتم اثناء الزيارة الأخيرة للرئيس علي عبدالله صالح الى الولايات المتحدة».

وإذ جدد التأكيد على ان اليمن كانت من أوائل الدول التي طالبت الولايات المتحدة بتسليمها المعتقلين في جوانتانامو، ونفى تصريحات امريكية عن رفض صنعاء تسلم هؤلاء المعتقلين، قال إن الحكومة رفضت تسلم المعتقلين بالشروط الامريكية وقالت انها تلتزم بمحاكمة من ثبت تورطه في اية اعمال ارهابية طبقاً للقوانين المحلية.

اما عن المقاتلين اليمنيين في صفوف حركة فتح الاسلام في مخيم نهر البارد في لبنان، فقال القربي إن صنعاء لم تتسلم إلى الآن أية معلومات من السلطات اللبنانية عن عدد هؤلاء المعتقلين أو هوياتهم.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
مدير التحرير
جلال الشرعبي
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

صبراً آل هادي
نتقدم بأخلص التعازي والمواساة إلى الأخ العميد الركن
العميد الركن/ أحمد علي هادي
بوفاة شقيقه
العميد الركن/ منصور علي هادي
نسأل الله أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ومغفرته ويسكنه فسيح جناته
وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون:
الشيخ/ علوي الباشا بن زبع، الشيخ/ عبدالرب الباشا بن زبع
وكافة قبائل الجدعان

لجنة حل مشاكل الاراضي بعدن توقف أعمالها

■ عدن - صالح علي

التوجه الذي أقدمت عليه الحكومة على إثر تصاعد الاحتجاجات في المحافظات الجنوبية والشرقية، بالاسراع في حل كثير من المشكلات التي كانت في أكثر من محافظة عاملاً مساعداً في تأزم الاوضاع.

ما تجسد واقعاً من هذه الحلول، والذي طالما يرجع فيه الفضل لتصاعد تلك الاحتجاجات كما يراه كثير من مواطني تلك المحافظات، ولو أنه لم يكن المرجو ولم يلامس بعد عمق المشكلة، إلا أنه رغم ذلك واجه كثيراً من العقبات حين تدخل تلك الحلول مناطق مصالح بعض المتنفذين، كما حصل بمحافظة عدن وعلى إثر توجيهات رئاسية بتشكيل لجنة لحل قضايا الأرض بعدن برئاسة نائب رئيس الجمهورية. هذه اللجن بدأت بقضية أراضي المصاعبة وال البان الواقعة شمال عدن على حدودها مع محافظة لحج، التي كانت مساحة لعدد من المواجهات المسلحة طوال السنوات الماضية.

ورأت اللجنة الرئاسية أن يتم دك الاسوار المقامة على هذه الاراضي لأنها جاءت مخالفة لكل ما أتفق عليه خلال الحلول السابقة التي تم الاتفاق عليها بين السلطة المحلية والملاك من المصاعبة. وتحديداً المحضر الموقع بين الطرفين في الـ 30من اكتوبر 1997، الذي قضى بتخصيص عشرة بلوكات من تلك المساحات للمصاعبة، على أن يقوم المصاعبة بتسليم كل الوثائق العرفية التي بحوزتهم لمصلحة العقارات وتعهدهم بعدم المطالبة بعدها بأي ملك في هذه المنطقة.

المحضر نفسه أقر إلزام كل الجهات ذات العلاقة في محافظة عدن بعدم التعامل مع أي تصرف بأراضي المصاعبة إلا من خلال وثائق تصرف عن طريق مصلحة اراضي وعقارات الدولة.

وهو ما لم يحصل، حيث تم الالتفاف على محضر الاتفاق وتم البيع في هذه الارض وتحرير كثير من عقود البيع عبر بعض الجهات دون الرجوع لمصلحة اراضي وعقارات الدولة، الأمر الذي أسفر عن البيع الى اطراف كثيرة في مكان واحد وخلق نزاعات أدت إلى مواجهات مسلحة مرات عديدة.. البعض استطاع تمرير عقود البيع من خلال تواطؤ بعض الجهات في عدن، منهم علي درهم طالب، استطاع تسوير مساحة تقدر بـ860 فدا.

الإجراءات الجديدة لتصحيح الوضع رأت دك كل أعمال البناء في المنطقة وإعادة العمل فيها وفق ما جاء في محضر الاتفاق. وقالت مصادر أن علي درهم طالب توجه برسالة للمجلس المحلي بالمحافظة لعقد دورة استثنائية لمناقشة هذه القضية، وكان له ما أراد، حيث تداعى المجلس خلال ساعات ملبياً طلب الانعقاد، ليقر وقف اعمال الهدم وابقاء الوضع على ما هو عليه.

المجلس المحلي الذي ظل راكداً طوال العام ومنذ انتخابه والذي لم تحرك ركوده كل الاحداث التي شهدتها عدن وجدناه مستنفراً فور استلامه طلب الانعقاد في هذه القضية.

مجلس محلي عدن بموقف كهذا يؤكد انه قد عقد العزم على تعطيل كل الحلول التي قد تقدم عليها أي لجان من هذا القبيل. بل إنه بموقف كهذا يؤكد ايضاً أنه الراعي الرسمي لفوضى نهب الاراضي بعدن. فكما كان أمينه العام المسؤول المباشر في تمرير كثير من عقود البيع دون الرجوع الى الجهات المعنية، نراه اليوم يقف بجسارة في وجه اصلاح ما أفسده بتوجيهات سابقة.

«النداء» اتصلت بأحد ممثلي المصاعبة للاطلاع على ما يجري في الواقع بعد بدء اعمال اللجنة في دك الاسوار بناء على تعليمات عليا بتصحيح أوضاع الاراضي في عدن.

هاشم المصعبي أوضح لـ«النداء» في تصريح خص به الصحيفة، قائلاً: «إننا وكثيرون ممن تعرضت اراضيهم للنهب استبشرنا خيراً ببدء اللجنة بالعمل والنزول الى ارض الواقع ودك الاسوار التي بنيت على املاكنا وآخرين من قبل بعض سماسرة الاراضي وبعض المتنفذين العسكريين. ولكن خابت آمالنا بعد توقف عمل اللجنة، بعد يوم واحد من بدء عملها. وهذا مؤشر الى أننا ما كنا عليه، بالتسويف في قضايانا من خلال تراكم الوعود.. التي نعرف انها فقط مجرد اعطاء هؤلاء المتنفذين الفرصة للبناء لنصبح أمام الأمر الواقع».

وتابع: «صدمتنا كانت أكبر في أن تعطيل عمل اللجنة جاء من قبل المجلس المحلي بالمحافظة».

عدالة مستعجلة وشهيد بلا أسطورة!!

في مقتل شيخ شرعب

■ يحيى هائل سلام

ليل وادي جديد، بعصيفرة، إلى الشرق من مدينة تعز، ليس كمثله ليل؛ فالسلاح، ومئات المرابطين من أبناء شرعب من نسل حمير -كما يحلو لصاحبهم، عبد الله ديوان، عضو محلي السلام، أن يتحدث عنهم، ولعلها إحدى منافع الأساطير، في لحظة وجع تلمهم وتصنع ليلهم الخاص- في انتظار نتائج تحقيقات، على مشارف عدالة مستعجلة، بعد مرور أسبوع على مقتل شيخهم، عبد السلام حمود، برصاصات أمن تعز المركزي.

"الواضح أن الرجل قتل عمداً، وبدون أي سبب". هذا ما قاله لـ"النداء" عضو مجلس النواب، الدكتور علي المخلافي. مضيفاً: "إلى الآن القضية تسير في مسارها الصحيح، فالدولة وقفت موقفاً جيداً، ونحن في انتظار أن يقتص من المجرمين. ما نطالب به هو الاستعجال بالإجراءات".

رواية مأمون ناجي غالب، أحد مرافقي الشيخ عبد السلام، لـ"نيوزيمن"، تؤكد أن القتل كان عمداً. فبعد تفتيش سيارة الشيخ ومرافقيه من قبل أفراد طقمي الأمن المركزي أثناء توجههم إلى مدينة تعز، إستمر الطقمان يتبعانهم.

وأردف مأمون: "لم نكن نشعر بمتابعتهم لنا، وفوجئنا بهم يطلقون الرصاص بشكل مكثف من أغلب أفراد الطقم، وعندما صرخنا أن الشيخ قُتل، تقافز 3 من أفراد الطقم وخلصوا عليه داخل السيارة"، مشيراً إلى أن مواطنا كان مارًا بالشارع أخرج تلفونه الجوال وبدأ يصور الحادثة بكاميرا التلفون، فأطلق عليه الأفراد الرصاص وطردوه من المكان.

وذكر أنه عقب ذلك وصل مدير أمن "التعزية" الذي ينتمي إلى منطقة الشيخ عبد السلام نفسها، ومقر عمله قريب من مكان الحادث، وحاول إسعاف الشيخ ومرافقيه، إلا أن الجنود منعوه وأشهروا السلاح في وجهه، وقاموا بإسعاف الشيخ بالطقم ذاته الذي أطلق منه الرصاص.

بالتاكيد هذا لا يعني أن الأبواب سدت جميعها أمام احتمالات النكوص إلى مرحلة التوتر التي أعقبت الثلاثاء الماضي، وتخللتها ردود أفعال على واقعة القتل، ميزها الانتقام.

آنذاك، مجاميع من نسل حمير، هاجمت موقعا أمنيا، وقتلت "مختار"، وهو جندي لا أساطير تنتصر لدمه، ربما لأنه من قرية نائية (العنسيين) في أقاصي مديرية ذي السفال. وبالنسبة لمثله، الدولة لا تصلح في وظيفة الأسطورة، وحدها ميكانيزمات التفاوض قد تضطرها لذلك، من قبيل: واحد بواحد. ذلك في وقت، الجميع فيه بحاجة للقناعة بأن مختار ليس مجرد ميكانيزم، إنه في الحقيقة واحد!!

وإذا كانت السلطات في محافظة تعز، من خلال وساطة أسرية، وإن بالزي والرتبة العسكرية، تمكنت مؤخراً من استعادة 6 سيارات حكومية تابعة لـ: الأمن المركزي، البحث الجنائي، والبلدية، كان مارًا بالشارع أخرج تلفونه الجوال وبدأ يصور الحادثة بكاميرا التلفون، فأطلق عليه الأفراد الرصاص وطردوه من المكان.

وذكر أنه عقب ذلك وصل مدير أمن "التعزية" الذي ينتمي إلى منطقة الشيخ عبد السلام نفسها، ومقر عمله قريب من مكان الحادث، وحاول إسعاف الشيخ ومرافقيه، إلا أن الجنود منعوه وأشهروا السلاح في وجهه، وقاموا بإسعاف الشيخ بالطقم ذاته الذي أطلق منه الرصاص.

بالتاكيد هذا لا يعني أن الأبواب سدت جميعها أمام احتمالات النكوص إلى مرحلة التوتر التي أعقبت الثلاثاء الماضي، وتخللتها ردود أفعال على واقعة القتل، ميزها الانتقام.

آنذاك، مجاميع من نسل حمير، هاجمت موقعا أمنيا، وقتلت "مختار"، وهو جندي لا أساطير تنتصر لدمه، ربما لأنه من قرية نائية (العنسيين) في أقاصي مديرية ذي السفال. وبالنسبة لمثله، الدولة لا تصلح في وظيفة الأسطورة، وحدها ميكانيزمات التفاوض قد تضطرها لذلك، من قبيل: واحد بواحد. ذلك في وقت، الجميع فيه بحاجة للقناعة بأن مختار ليس مجرد ميكانيزم، إنه في الحقيقة واحد!!

● عبدالسلام حمود

القليلة القادمة، باختزال الجريمة في عدد من الجنود، والآخر يتعلق بأولياء الدم، ومن ورائهم "ثلاثة ألف رامي" على حد تعبير أحد كبار مشائخهم، ووفقا لهذا المسار، فالمنفذون ليسوا أكثر من أداة، وثمة يد خفية حركت هذه الأداة، لا بد من الكشف عنها، وبحسب معلومات صحفية متطابقة، يتجه هذا المسار بقناعاته ناحية أحد كبار الشخصيات الأمنية في المحافظة.

تفاصيل الواقعة، بما تشير إليه من إصرار على القتل، هي السند الوحيد لمقولة اليد الخفية. سنداً قد يتعاظم باستعادة التفاصيل عبر الصورة، هي الآن في ذاكرة هاتف. معلومات موثوقة حصلت عليها الصحيفة، تشير إلى أن صاحب الهاتف لم يعد مجهولا، وأن الذاكرة في طريقها إلى شيخ تلقى اتصالا من صاحب الهاتف، وأخذ موعدا للقاء به وتسليمه الذاكرة التي قد تكون بمثابة الملح على الجرح!!

دار سعد محمية طبيعية للمهمشين وسكان العشش والفقراء

■ مرزوق ياسين

دار سعد إحدى مديريات محافظة عدن، وبوابتها الشمالية. مدخل المديرية من الناحية الشمالية تبدأ بجولة السلام المصممة على شكل برج كأنها ضريح الجندي المجهول.

«بوابير الدار» لقب يطلقه أبناء عدن علي أي سيارة قديمة خارجة عن الخدمة؛ ذلك أن فرزة دار سعد- الشيخ عثمان عبارة عن متحف مفتوح لأقدم الحافلات والمركبات التي لا تزال تستعمل في تنقلات المواطنين يومياً. الحافلات المهترئة كأنها عجائز مصابة بالزهايمر هي عنوان لأوضاع دار سعد المتردية.

فالى جانب قدم الحافلات، فإن فرزة الدار التي تعد من اكثر الفرزات بعدن نشاطاً، لا يوجد بها مظلات يستظل تحتها الركاب وتقيهم حرارة شمس صيف عدن الحار.

خط حركة المركبات تبدأ من شارع ضيق، أعمدة الانارة فيه ركبت بطريقة عشوائية أثناء الانتخابات الماضية. وعند نهاية الشارع تتفرع الى أزقة ضيقة وأحراش وأحواش التهمت التخطيط وتكاد تنتقص من المساحة المتبقية من الشوارع غير المزلفتة والمملؤة بأكوام أتربة وأبقار وأغنام وثروة حيوانية كبيرة تحتل مقدمة المنازل.

منذ ثلاثة أشهر أصدر محافظ عدن أحمد الكحلاني قراراً يمنع تربية الأغنام والأبقار داخل المحافظة من ضمنها مديرية دار سعد.

الحاج سعيد أحد سكان المديرية عند سؤال «النداء» عن استجابة المواطنين للقرار قال ساخراً: «في المنصورة وخور مكسر يمكن هذا الكلام صح علشان ما ياكلوش الغنم حشيش جولة «ريجل» الواقعة أمام فندق عدن لكن في الدار «القرية» ليس فيها مساحات خضراء يقلق عليها الكحلاني من مواشينا والدار تعيش حياة بداوة». كلما اتجهنا شرقاً في المديرية كانت الصورة اكثر قتامة واكثر عبوساً؛ المنطقة الشرقية محمية طبيعية للمهمشين ساكني العشش والفقراء. أغلب المنازل لاتزال تستخدم الحطب في عملية الطبخ، والكثير من الصبيه ينتشرون في براميل القمامة بحثاً عن علب بلاستيكية وقطع معدنية يبيعونها ويشترون ما يسدون به رمقهم. عند سؤالنا بعض كبار السن عن الضمان الاجتماعي، ردوا بأنهم لا يعرفونه ولا يعرفون الدولة الا في موسم الانتخابات حيث يتم توزيع مبالغ بسيطة، دونها لا يرون شيئاً.

عبدالقار شمسان، صاحب بقالة، قال إن السلطة المحلية تجيد فقط جلب الأموال من خلال المخالفات والغرامات التي تفرضها فإذا لم يجدوا برميل النظافة امام المحل تفرض على صاحبه غرامة 2000 ريال، وفي نفس الوقت يتجاهلون ما عليهم من استحقاقات تجاه الناس، فعمال النظافة في ظل عدم وجود شوارع مسفلتة كالذي يحرث في الماء. في كل زاوية من أزقة دار سعد تجد جيشاً من الشباب العاطل جمعهم الفراغ، انحرافات كثيرة وأوضاع صعبة يمرون بها. وبحسب عفيف (صاحب صيدلة) فإن الكثير من الشباب يأتون اليه بحثاً عن حبوب منوم (فاليوم) وبأعداد كبيرة لا يمكن تصورها.

ولعدم وجود أندية في المديرية يذهب إليها الشباب ليقضوا فيها أوقات فراغهم؛ تتحول الشوارع والاحياء الداخلية في المديرية الى ملاعب مفتوحة لكرة القدم.

خالد الفوصي، مدير الاشغال العامة بالمديرية قال في تصريح لـ«النداء» إن هناك جملة من المشاريع رصف وسفلتة الشوارع. لكن مواطنين اكدو أن العمل في طريق لا يتعدى طوله كيلو متر واحد، دخل عامه الثاني ولم يتم الانتهاء من العمل به، والجولة الواقعة أمام كلية المجتمع وضعت بطريقة غير صحيحة سببت اختناقات مرورية وتم هدمها وما زالت على ما هي عليه. منصور البراق، طالب في كلية المجتمع قال: «كل شيء في المديرية يسير بطريقة عشوائية وهذا الطريق نموذج حتى يمكن الاستدلال به».

اثناء الحملة الانتخابية الماضية تم تحريك معدات الشق والسفلتة من قبل مكتب الأشغال، ضمن الحملة الانتخابية لعبد الكريم شائف الامين العام لمحلي المحافظة مرشح المديرية، وحتى اليوم ما زال العمل في هذا الطريق الحيوي يسير بطريقة غير طبيعية.

حنايا

هدى العطاس

hudaalattas@yahoo.com

ينتظم مقالي هذا في مربع يستطرد الحديث بين أضلاعه كمقاربة لا تدعي الضلوع في الفهم، غير أنها تحاول استقراء صحيفة الواقع على هدى اليقين المعاش.

الضلع الأول: تحتدم مجالس النخبة (المثقفة) أو من تدعي، والدوائر ذات العلاقة بالمشهد السياسي، في نقاشات -غالبها يكرس السفسطة- حول تطورات الأحداث في الميدان الجنوبي، باعتبار أن هناك ميدانا شماليا ما زالت جنباته مخضوبة. والتوصيف هنا جغرافي وليس شطريا، ولكنه ليس منفكا من محمولات الخصوصية. وغالبا تتصدر هذه المجالس أصوات شمالية تخوض بحدية في الشأن الجنوبي. تتبدى الحدية في فرض مسلمات الوجهة الشمالية وتأصيلها كمنطلق للنقاش. ومن واقع سير النقاشات دائما ابتدر التعليق التالي: إن إخواننا قاطني المناطق الشمالية يخوضون نقاشهم وبينهم وبين المعايشة الجنوبية مسافة، ويغترفون تحليلاتهم عبر المتاح الإعلامي أو النميمة السياسية أو سياقات تاريخية لا يقاس على وثوقيتها، أن الشأن الجنوبي لا يدرك عمقه وفداحة تجلياته سوى أبناء الجنوب أنفسهم. وهذه ليست دعوة لإقصاء الصوت الشمالي أو مطالبة بتحييده أو تحديده، فالتحييد والحدود قد نزعت منذ أن أصبحت الوحدة فرضا واقعا بقرار سياسي طوباوي، وليس طرحا يبنى على قول شائع (عدن للعدنيين)، بل أروم من التعليق أن النخب الشمالية ما زالت تدور في فضاء الجدل والتنظير، بينما في ظني أن النخب الجنوبية وقادة حركة الشارع الجنوبي والمشاركين فيها على الأخص، قد تخطوا مرحلة الجدل إلى رؤية شبه واضحة ترجح أجندة المطالب على اللغو الدوغمائي. إن ما أذهب للاستطراد فيه هو تهوين البعد الشعوري الوجداني لأبناء الجنوب عنه لأبناء الشمال، الذي تحاول السلطة جهدها لتغييبه. إن هذا البعد ليس محض ارتجاع عاطفي، أو إفراز لحظة تساوقت والأحداث الجارية، أو تداعيا ارتداديا تنامى وخيبات الواقع الوحدوي. كلا، بل هو سياق ناتج عن مجهولية آخر يتقاسم معك الخارطة اليمنية، منفصل عنك سياسيا واجتماعيا واقتصاديا بعقود وأجيال، ترتب على ذلك اختلاف في الاتجاهات الجمعية والبنيات والبنى التحتية والفوقية ونشوء مجتمعين يمنيين يتباينان في العقد الاجتماعي. مثالا لذلك مجتمع في الشمال يرتهن للقبيلة ومشايخها، ومجتمع جنوبي تهيأ على مدى حقب تاريخية للانضواء تحت جناح دولة مؤسسية؛ مما خلق تفاوتا في توجهات وأولويات القاعدة الشعبية في شطري الخريطة اليمنية.

وفي قطيعة أخرى تم في الحقبة المتأخرة بعد الثورة وقبل الوحدة تغييب مقصود للأدبيات (السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية) بين شطري الخريطة اليمنية، وسعى النظامان السياسيان فيهما إلى إلباس الآخر طاقية الإخفاء، فهو موجود تجريديا ولكنه مختفي مادي مما أدى إلى نشوء أجيالا مفرغة حسيا من الإسقاطات والأبعاد الوحدوية. ومثال آخر في سياق التدليل: عندما يتحدثون عن رموز حركة الأحرار في الشمال والمناضلين في الجنوب، فإن هذه الأجيال لا تقرأهم ولا يقرون في وعيها كرموز وأطروحات وحدوية، بل اغلبهم يكون مجهولا لدى غالبية الأجيال آنفة الذكر. أما بعد الوحدة فقد عمم نظام صنعاء تكريس رموز الشمال وتهميش رموز الجنوب، فسميت مدارس وشوارع وخلافه، في عدن والمدن الجنوبية، بأسماء أعلام شماليين، مما أدى إلى تصعيد النقمة الشعورية لدى الجنوبيين، عضده جهل سالف الذكر بهؤلاء الأعلام، وبالنتيجة تحميلهم هوية النظام القائم ومثالبه.

واستدراكا للإمساك بنواة الحديث حتى لا ينفرط الضلع، فإن التوكيد على البعد الشعوري الوجداني يقودنا إلى تمثل وسوق مقابلاته الشمالية. ففي حدث مثل حرب صعدة -مثالا على قضية ميدانها شمالي- لم يكن يستساغ أن يخوض فيها الجنوبيون، مقدمين فيها تحليلاتهم من موقع الضليع العارف بأبعاد القضية سياسيا وجغرافيا وتاريخيا واجتماعيا ومذهبيا إلى آخره، أو يتنطع حضرمي أو عدني أو يافعي بالذهاب بعيدا في تبني قضية صعدة ولو على المستوى النقاشي. سيبادر من يقول إن أهل صعدة أدرى بشعابها وقاطني الشمال أقرب فأدرى، وقس على ذلك... هذه بعض ملامسات الضلع الأول.

وحديثنا ممتد...

■●■

طق... طق

منى صفوان

monasafwan@hotmail.com

عام واحد غيب النكتة السياسية، التي حضرت الخريف الماضي في شارع مزدحم بالمآسي. يومها صاحبت موسم الانتخاب، وكلما تأزم الموقف زادت تألقا. كانت دليل الشارع أنه لا يزال بخير، أنه قادر على الضحك من مأساته، وعلى التعبير بهدوء. فلم يكن كل الأمل قد تسرب منه. كان يؤمل بموسم انتخابي يخلف محصول خير.

ولكن... إن كان الأمل سرابا، ما الذي يحدث...؟!

عام واحد أجاب. لم تعد في حسابات الشارع. أصبح هناك وسيلة أكثر قوة للتنفيس والتعبير، بعد حالة يأس وإحباط قتلت روح النكتة، وربما روح الحياة..!

وإن انطفأت روح النكتة في شعب، فليس لك الحق أن تقول إنه لم يزل يمسك بقيد الحياة.

الآن... عمق المأساة لا يخلق الملهاة؛ لأن المأساة زادت عن حدها المعقول.

النكتة السياسية تعبير إيجابي، ووسيلة للتنفيس عن المآسي والاحتقان؛ لكن متى انفجرت الصفارة تطايرت أشلاء النكات السياسية، فلا مكان لها وسط لغة الدم...

سلام

ذات الثماني سنوات، وبجسدها الصغير أصبحت تحمل في داخلها جسماً غريباً يؤرقها ويقظ مضجعها لتتلوى من الألم كلما أقدم ذلك الغريب على أي حركة.
حصوة صغيرة تكونت في حياة «جميلة» لتغير لونها وكأنما ابتلعت الألم جرعة واحدة.
وليس في يد والديها سوى النظر إليها وإمدادها بكل ما قد يخفف عنها وعنهم تلك الأوجاع.

■ بشرى العنسي
boshrasalehali@yahoo.com

مياه الحكومة لعنة يحملها اليمنيون داخل كلاهم

● خزانات الحصى

● جميلة

● قليلة.. أم قنبلة موقوتة!

قبل سنة بدأت «رحلة» جميلة مع الفحوصات والمهدئات والأعشاب الطبيعية، لكن تلك الحصاة اللعينة أبت، برغم صغرها، مع توقعات الأطباء نزولها في أي لحظة.

المياه المعدنية هي الرفيق الدائم لتلك الصغيرة ولجدها أيضاً؛ بعدما عانى هو الآخر من حصوتين اجتمعتا في كليته اليمنى وانتزعتا من راتبه، الذي لا يصل إلى العشرين الف ما يزيد على خمسة أضعافه قبل أن تفتتها مناظير مستشفى الثورة إضافة الى ثمن قوارير المياه المعدنية التي غدت تؤرق جيبه وجيب ابنه عبدالله (والد جميلة).

قد لا يكون أحمد غيلان وزوجته وابنته وحفيدته وجارهم، الذي رفض الحديث لـ«لنداء» (حي سبأ) هم فقط من يتجرعون ثمن المياه المعدنية كثمن أيضاً لصداقتهم القديمة مع الحنفيات.

فربما لا يخلو أي بيت من مرض الكلى سواء كانت إلتهابات أو حصوات أوقد يتطور الأمر إلى فشل كلوي. والماء الذي يعتبر من أحد مكونات الحياة يأتي ليكون سبباً في إنهائها كونه جاء عبر أنابيب الحكومة قبل أن يستقر في خزانات وحنفايات المستهلك.

الدراسات الدقيقة التي تحدد نصيب المياه في أمراض الكلى قد تكون معدومة في اليمن، لكن المستشفيات المحلية والخارجية خير دليل على تزايد ذلك المرض.

الدكتور نجيب أبو أصبع، رئيس قسم الكلى في مستشفى الثورة، اعتبر الماء الملوث والأملاح الزائدة فيه من أسباب ارتفاع معدل مرض الكلى تكاتفاً مع المسببات الأخرى.

أكثر من 2000 من مرضى مستشفى الثورة مصابون بالفشل الكلوي، و630 مرضى زراعة الكلى، وعشرة آلاف آخرون مصابون بالحصوات، مع سرد «أبو أصبع» لهذه الأرقام طالب بتنقية المياه وعمل فلترة لها.

قنبلة موقوته على رأس كل بيت

معلم يهتدى إلى البيوت بحسب لونه، فيقال لك: منزلي فوقه خزان بلون كذا وبكبر كذا. ومع تعدد ألوان تلك الخزانات من الخارج فهي كذلك من الداخل، بحسب لون الماء الذي يصل في حينه متعكراً كمزاج وضمير من أرسله.

شكت ليلى من الماء الذي كرهت لونه وطعمه. وبرر مدير المؤسسة ذلك بعدم نظافة المستهلك. وعلق صديق علي أن المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي تريد أن إهمال حكومتهم وصل إلى ذلك الماء كون تتماشى مع مزاج المستخدمين فتعطيهم كل جديد من لون وطعم. وتظل الخزانات القابعة على قمم المنازل تنضح بما فيها للساكنين إلى أن يثبت كل منهم نظريته.

ياهارب من الموت

يحاول الواعون الهروب من مطب الحكومة ليرتموا في أحضان القطاع الخاص بحثاً عن الأمان والنظافة في ماء الكوثر أو مياه الوايتات. ولكنهم لا يلبثون أن يكتشفوا أنهم واقعون في مطب آخر، وأن الرقابة على مياه الكوثر والمحطات التي تنتجه معدومة.

مركز المياه والبيئة بجامعة صنعاء اكتشف، من خلال بحث شمل 8 محطات لمعالجة المياه في كل منطقة من أمانة العاصمة، أن معظم الآبار ملوثة، وأن الدبات المستعملة لحفظ الماء غير نظيفة، وتؤدي الى تلوث الماء.

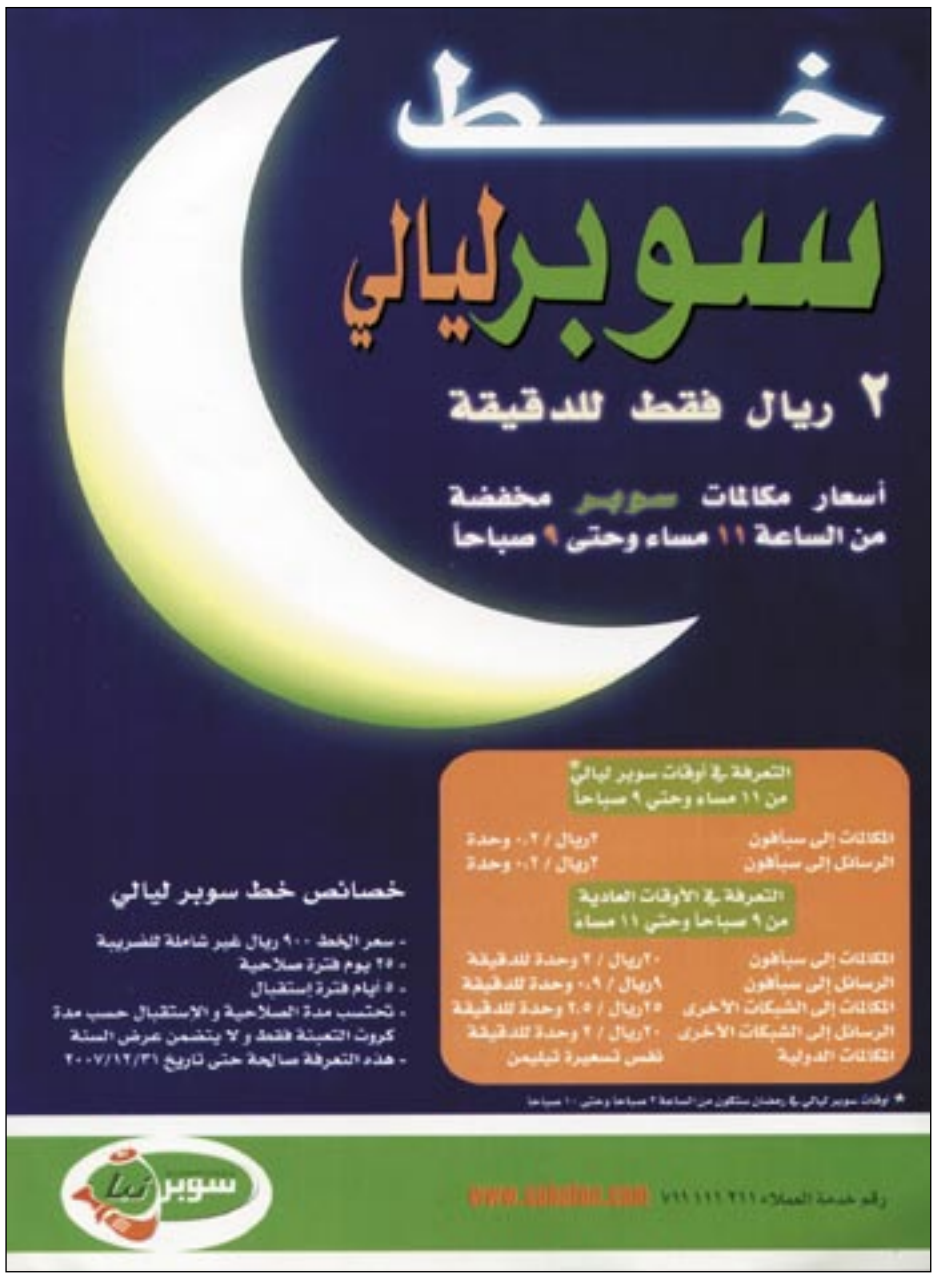

مهمشو الضالع.. من يكترث؟!

■ «النداء» - فؤاد مسعد ضيف الله

يسكنون حيث ينتهي بهم المكان، ويمارسون حياتهم البسيطة كيفما اتفق، ويستقرون حيثما يحصلون على عمل بالكاد يوفر لهم لقمة عيش متواضعة غالباً ما تكون مغموسةً بالتعب الذي يبدأ ولا ينتهي. كيف لا والحياة تعب، كما يقول أحدهم قبل أن يلتفت الى اثنين من زملائه، الذين هم بالطبع جيرانه ليوفقوا مقولته بإيماءة قصيرة.

مجموعة تقدر بالعشرات من أبناء هذه الطبقة يقطنون في منطقة سناح، تلك المنطقة التي كانت تجثم فوقها براميل التشطير قبل إعلان الوحدة في مايو 1990م. قالوا انهم جاؤوا مع بداية اعلان الوحدة، ولا تزال آثار التشطير باقية... قال عبده محمد 28 عاماً، القادم من مدينة إب: «عندما جئنا الى هنا كانت المنطقة كلها خالية من المساكن باستثناء صناديق صغيرة كان يتم فيها آنذاك صرف وتبديل العملة بين الريال والشلن». بعدها تغير واقع المنطقة التي كانت خالية جرداء، صارت معمورة، تكتظ بالمباني والسكان خصوصاً بعد ما تم تشييد المجمع الحكومي فيها؛ زحف البناء والعمران، فيما هؤلاء باقون لا يرجون أماكنهم، وإن كانوا لا يكفون عن الأسفار والرحلات بحثاً عن العمل، إلا انهم سرعان ما يعودون الى المنطقة التي ألفتهم ألفوا البعش فيها.. ودائماً يكررون القول: «اي مكان نحصل فيه عمل سنكون فيه مرتاحين».

كثير من الشباب قالوا إنهم يستطيعون، القيام بأي عمل يطلب منهم. سعد البالغ من العمر 25عاماً قال إنه يجيد أعمال السمكرة، لكنه لم يحصل على فرصة عمل في هذا المجال.. أكد «للنداء» أنه يعتمد الآن على خياطة الأحذية وترقيعها بشكل رئيسي، وان كان هذا العمل يخف في رمضان خاصة في النصف الاول من الشهر.

سعيد قال ايضاً إنه أتى من مديرية جبلة إلى هنا قبل سنوات مع بعض أقاربه واستقروا «لنا أقارب ومعارف موزعين في الضالع ودمت ومريس». ويضيف سعيدك: «أنا ذهبت اكثر من مرة الى البيضاء وشبوة وحضرموت أبحث عن عمل، لكن دون جدوى».

عاقل الحارة ويدعى سعيد علي (45عاماً) أتى قبل عامين من مديرية الشعيب، حيث كان يسكن وهو عائلته، أكد أيضاً أنه على استعداد للقيام بأي عمل- باستثناء أعمال النظافة- وكأنه أمر مجمع عليه فمعظم من التقتهم الصحيفة يقولون انهم يقبلون هذا العمل بالرغم أنهم (عمال النظافة) رفعوا رواتبهم.. ويستدرك العاقل : «مع ذلك لا تحصل على عمل، والأسعار ارتفعت ومن الصعب توفير قيمة أي من المواد الضرورية».

وعن رحلة البحث عن لقمة العيش يتذكر عبده محمد رحلاته المتكررة الى عدد من المحافظات، كما أنه سافر أكثر من مرة إلى السعودية عن طريق التهريب. وفي كل مرة كان يذهب ليسلم نفسه للسلطات السعودية التي بدورها تقوم بترحيله مع من تم الامساك بهم الى اليمن.

«أخيراً قررت أسافر السعودية مع أبنائي لكي أستقر نفسياً لأن التواصل معهم والاطمئنان عليهم كان يكلفني كثيراً»، قال عبده. لكن الرحلة الجماعية توقفت في صعدة؛ عندما نشبت الحرب الأخيرة مع الحوثيين وعبده واولاده هناك.. هربوا بعد نشوب المعركة الى منبه خوفاً من الحرب، إلا أن هذه الأخيرة لم تسلم من غليان المواجهة، ومن منبه إلى رازح. وفي رازح كان الطرفان قد قررا ضمها الى قائمة المناطق الشمولة بالحرب... وعندما توقفت الحرب، عادوا ادراجهم الى صنعاء ومنها الى الضالع.

تحدثوا عن الانتخابات: «عندما جاء بعض المسؤولين وقال لنا: الأرض هذه حقكم، وأنتم لكم الحق في تملكها، بس هذا كلام فاضي وعدونا ان يسجلونا في الضمان الاجتماعي، لكن بعد الانتخابات لم نحصل على أي شيء».

يناشدون الدولة والمجتمع النظر اليهم بعين الاعتبار: «أو ضاعنا في حالة يرثى لها، نحن نعاني الفقر والحرمان، ولا نجد من يعطف علينا». يقول/ عبده محمد: «الحكومة ما تريد إلا الذي يشاغبوا ويعملوا مشاكل ونحن ساكنين لذلك ما تريد تحل مشاكلنا».

الثورة كحدث استثنائي مسكون بالإقصاء

أحمد الزرقة
alzorqa11@hotmail.com

بشكل غريب ومفاجئ لكنه متكرر، تحضر الثورة اليمنية في الخطاب السياسي الرسمي المسكون بهاجس الخوف من الماضي وليس بعقلية التطلع للمستقبل الذي يجب أن تشد الخطى باتجاهه. حضور الثورة المتكرر كهدف تسعى العديد من الجهات للانقضاض عليه، أمر يخالف المعروف والمألوف سياسيا، لأن مرحلة الثورة يفترض أنها انتهت بقيامها وترسيخ جذورها وتغير النظام السياسي من الإمامية إلى الجمهورية التي تعاقبت سنونها حتى صار عمرها خمسة وأربعين عاما، ولم تعد هواجس ومخاوف اندحارها تعشعش سوى لدى المسكونين بنظريات المؤامرة، فتعاقب الجمهوريات وتناقص أعداد جيل ما قبل الثورة، إن كان ذلك ما يقلق، قد خلق قناعات للناس بأنهم بحاجة لنظام سياسي قائم على الشراكة الكاملة في الحكم والموارد والثروات، وبالتالي فإن الخطاب السياسي المتخوفين على الجمهورية لم يعد ذا جدوى عملية. وما يواجه اليمن من تحديات تتعدى ذلك الجانب، لأن الظروف السياسية المحلية والإقليمية تفرضه نوعا من الخطاب المتقدم المستند إلى قاعدة من الحلول والمبادرات الرامية للحاق بالمحيط الإقليمي على الأقل في مجالات التنمية البشرية والاقتصادية. هناك أجيال تتعاقب وتكبر احتياجاتها ومعها تكبر تساؤلاتها حول مستقبلها ولا تهتم بما كان، لأن الماضي يهتم به المؤرخون والأكاديميون، بينما المستقبل هو سلعة الشباب والباحثين عن حياة أفضل وعيش رغيد.

المجتمع اليمني فتيّ يمثل فيه الأطفال والشباب أكثر من 59% من إجمالي سكانه، وتصوراتهم للحياة لا مجال فيها لخزعبلات السياسة، هم مسكونون بالتعليم والصحة والمياه النظيفة والكهرباء والطريق، وهذا ما تقدمه الثورات التي تعنى بتحقيق ما فشل الأئمة في تقديمه لعامة الشعب خلال فترة حكمهم، وبالتالي فإن الأجيال الشابة ستنحاز بالضرورة لما يلبي احتياجاتها. كما أن شركاء العمل السياسي بالتأكيد ليسوا سعداء بالانقلاب على الجمهورية والتآمر عليها. وهناك بالتأكيد فرق كبير بين ممارسة العمل السياسي والتنافس على الحكم، لأن ذلك حق مشروع ومكفول دستوريا وقانونيا لجميع الأطياف السياسية ولا يوجد حزب يمني معلن يحمل في أجندته السياسية أهداف تدعو للعودة لما قبل خمسة وأربعين عاما.

الإماميون، الانفصاليون، الظلاميون، الرجعيون... الخ، من الصفات التي يتم استحضارها عند كل أزمة سياسية تمر بها اليمن أو عند ارتفاع حمى التنافس السياسي، تهدف لإخراس الصوت الآخر، وأداة لتخويف الشارع السياسي وتعبير عن عجز في آليات الخطاب والحوار بين الفاعلين في الساحة السياسية اليمنية، واستخدام تلك المصطلحات كفزاعة يؤثر سلبا على مستوى الأداء واللغة التي يجب أن تكرس لخدمة قضايا الوطن والمواطن، وهو تكريس لاستمرارية الخطاب الاتهامي الاقصائي، ويتناقض مع الفعل اليومي الذي يفترض استناده على التساوي بين جميع المواطنين أمام القانون. والغريب أن يتم الحديث عن تحالفات بين عدد من القوى السياسية ضد النظام الجمهوري، على الرغم من أن التحالفات بين القوى السياسية من أدوات الأداء السياسي المتعارف عليه.

إن استمرار استخدام واستحضار اللغة المهترئة والتخوينية قد تنعكس آثاره على قدرة الفعل السياسي المطلوب، ومن شأنه تعطيل قدرات يمكن الاستفادة منها في مجالات البناء السياسي وليس الهدم وهو خطاب استعدائي يهدد السلم والأمن الاجتماعيين، وكيف يغيب عن صانع الخطاب الأثر المدمر لتلك المفردات التي قد لا تظهر تأثيراتها على السطح، ما يجعلها تتنامى تحت الأرض وعاقبتها لن ترضي أحد؟

الذكرى الخامسة والأربعون لقيام ثورة 26 سبتمبر هي مناسبة جيدة لمراجعة الخطاب وتغييره حول هذه المناسبة التي مثلت تحولا هاما في تاريخ اليمن، وهذا ما نتمنى أن يدركه الجميع، وهي فرصة لفتح صفحة جديدة تتناسب مع الدعوة لبناء مستقبل جديد في يمن يتسع لجميع أبنائه.

مظروف خاص إلى السيد رئيس الجمهورية

مروان الغفوري
thoyazan@hotmail.com

سيدي الرئيس..

لا توجد مناسبة واضحة لأكتب لك الآن. لكن دعني أزعم أن مرور عام على حيازتك الجديدة لكرسي الرئاسة، وشهر رمضان، وذكرى ثورة سبتمبر، وظهور هلال أكتوبر، وحداثة العهد بيوليو، واقتراب نوفمبر، "القابُ مملكةٍ في غير موضعها"، وغيرها من المناسبات الفخمة التي تتراكم في فضائنا اليمني على مدار العام، يسير فيها المدّاحون والمتزلجون من صنعاء إلى حضرموت لا يخافون الله ولا يمنعون الذئب عن الغنم. كل هذه المناسبات من المفترض نظريّاً أن تفتح شهّيتي للكتابة إليك، وبداخلي شجنٌ إقطاعي قديم لأن تصلك هذه الرسالة وأنت تقرأ طالعَ اليمن السعيد، بحقّ، وتتساءل عمّا الذي دفع اليونانيين القدامى لأن يمنحوا بلادنا هذا الاسم الفاخر "العربية السعيدة". وأنت ربما تعلم لماذا غيّر النبي اسم شاب في المدينة يُدعى "شهاب"، وأنه قال: لا تسمّينّ ولدَك يساراً ولا رباحاً. فالشاب لم يكن له من اسمه نصيب. ولكي لا يبدو المجتمع متسامحاً مع الكذب ومتواطئاً ضد الحقيقة فإن حظر الأسماء المتفائلة والمفارقة لمنطوق الأشياء هو فعل تربوي وأخلاقي. هل تسمعني؟

سيدي الرئيس..

هل قرأت عن الشدة المستنصرية في تاريخ الجبرتي، أو المقريزي، أو ابن تغري بردي؟ حسناً، لقد كانت الفترة التي حكم فيها المستنصر الفاطمي مصرَ في القرن الخامس الهجري. استمر في الحكم ستين عاماً، مثل عهدك مرّتين. ونتيجة لطول بقائه في السلطة، كما يقول المؤرخون، فقد ترهّلت الدولة وطفا عليها الفساد وتحكم في أموالها وأسواقها وخراجها مجموعة من الأقارب والعسكريين، وكانت النتيجة أن دخلت مصر في شدة عظيمة لم تعرفها سوى مرّة واحدة إبّان القحط الذي ضربها في فترة حكم العزيز. لا أكاد أصدّق يا فخامة الرئيس، فكل المؤرخين يقفزون على الموضوعي والذاتي ويختزلون السبب فيما يعتقدون أنه أم الخطايا: طول فترة بقاء الحاكم على الكرسي، وما سيرافق ذلك بطبيعة التكوين الهش للدولة من اختلالات وثقوب ورتابة وهشاشات تفتح الباب شاسعاً أمام الرخاوة، والانهيار. يزعم المقريزي أن الجوع وصل في تلك الفترة لدرجة أن لصوصاً سرقوا فرس أمير، عجز عن الدفاع عنه لفرط جوعه، فأكلوه، فتبعتهم الشرطة فصلبتهم، فجاء لصوص آخرون فأنزلوهم من خشبة الصلب فأكلوهم. أشعر بالرعب. هل تشاركني الشعور يا فخامة الرئيس؟

سيدي الرئيس..

خرجتُ إلى الدنيا بعد توليك الملك بعامين. كان اليمن في تلك الساعة المخيفة غارقاً في الفوضى، تسيطر عليه الأمية والمرض والخوف والفقر، وتفحسه بيادات العسكر من أعلاه إلى أدناه، بحسب رواية ثلاثين عجوزاً في قريتي، تماماً كما هي الصورة الآن برواية عشرين مليون جائع. نعم، أقسمُ لك أن الصورة لم تختلف كثيراً. ربما ستزمّ حاجبيك وتبصق على كلامي! مقبولة منّك، فأنت لا تمر في الأحياء الفقيرة مثلنا، لا تقطر على الخبز الجاف والشاي كما فعلت أنا لخمسة عشر عاماً حتى أصبتُ بفقر الدم والعقل، وتنازلت عن فكرة الإفطار من أساسها. أنت لا تعْبُر الأرصفة والأسواق لترى الإنسان اليمني الأثري المتهالك. فمُوالوك وماسحو نعلك الكريم يسرّحون ضفائر كل متر مربع قبل أن يعْبُره موكبك الإمبراطوري، وقلّما يفعل. ويَصُفّون بناتنا وأخواتنا على طول طريقك مثل النخّاسين الأفارقة، حين تقرر أن تزور مدينتَنا كل سنة مرة". كل هذا لكي يستمروا في خداعك عن أن ترى الوجه الحقيقي لبلدتنا التي ماتت بصندوق وضاح ويحيى وسلطان، بلا سبب وبسبب، بينما تستمر أنت في مديح ظلّ جوقتك وأتباعهم من الخاطفين الأشدّاء لأكثر من سبب. سيادتك لم تستخدم المواصلات العامة بعد صلاة المغرب لترى وجوه الناس المطموسة، لم تشرب كبّاية شاي أمام موقف لعمال الحراج في الحديدة أو صنعاء أو تعز لتطّلع على بقايا الآدمية التي لا يُرى منها سوى الرقم القومي... هل تعلم كم موقفا للحراج في العاصمة على بعد ألف متر من مقيلك؟ لم تقض دقيقة واحدة في مطعم شعبي لتعرف كيف تنتقل العدوى وتهبط الصحّة، وكيف يتشبث مواطنوك بلقمة العصيد. إن صراعنا اليومي يدور حول توفير رغيف الخبز لا أكثر، في حين نرى بذخ أصدقائك وامتيازاتهم ونعدّ رحلاتهم الجوية إلى أماكن النجوم في الكون كما يفعل الهامشيون في كتب الأساطير؛ فهل تنتظر منا أن نصدّق مقولة القاص الكبير، أحد ماسحي نعلك القديم، حين أن كتب عنك قبل الانتخابات الأخيرة: "تغدينا مع الرئيس على مائدة كُدم وإدام، على الأرض وتحت شجرة"؟ ألا يقشعرّ جلدك القروي يا فخامة الرئيس من هؤلاء الطفيليّين؟ كيف تقبل لنفسك أن تصفهم في اجتماعات عامة بأنهم "خيرة أهل اليمن وأشرفهم"؟ وكيف ترضى أن يكتب عنك الطبّالون: أعظم ديمقراطي في العالم الثالث، وفارس العرب، كما يفعل أحد أشهر غلمانك من مُشاة الصحافة الرسمية. فيما هم يبصرون العالم الحر يشطب اسم اليمن من جدول الدول ذات الديمقراطيات الناشئة، ويضع اليمن في المرتبة 148 في حريات الصحافة بعد كل دول العالم، اللي يسوى واللي ما يسواش. بينما يحرز بلدنا في عهدك المديد أعلى الأرقام في تضخم الفساد والأمية والمرض ووفيات الحوامل والملاريا وحوادث السير ومعدل الجريمة، وأقل الأرقام في الناتج القومي ومعدل دخل الفرد والإنفاق على البحث العلمي والخدمات العامة والشفافية والحكم الرشيد... هل لديك أدنى فكرة عن أي فروسية يتحدث هؤلاء يا فخامة الرئيس؟ كيف تكون فارساً وخلفك شعبٌ تائه مريض أمّي؟ هل ستصدقني إذا قلت لك إن ميزانية البحث العلمي في جامعة صنعاء، خمسة ملايين ريال يمني سنويّا، بما يعادل ربع النثريات التي يسجلها مكتب عميد كلية الطب تحت بند القهوة و"الحاجة الساقعة" لضيوف مكتبه في العام؟ متخيّل سيادتك معنى هذا الكلام؟ هل تخيّلت معنى أن يكون اعتماد البحث العلمي 5 ملايين ريال فقط في العام؟ في خمسينيّات القرن الماضي رفعت لجنة مكوّنة من 37 خبيراً أمريكياً تقريرها عن حالة التعليم في أمريكا إلى البيت الأبيض، إثر نجاح السوفييت في إطلاق أول مركبة فضاء. لقد حمل التقرير عنوانا كاشفا وصادما: "أمة في خطر"، وكان سبباً في تعديل المزاج العلمي الأمريكي برمّته وتسيّد الأمّة الأمريكية على الكوكب. وأنت ترى العالم يسبقنا في الفضاء والأرض، في النووي والمجاري، في الطاقة والرقص... فهل فكرت للحظة ما أن تكون صريحاً معنا ومع نفسك ومع التاريخ، وأنّ تعلن حالة طوارئ عامة لأجل غير معلوم ولحين الانتهاء من تسوية المسألة العلمية والمعرفية بحسبانها الطريق الوحيد المفضي إلى العالم الحديث، فنحن أمة في خطر، بكل الحسابات؟ بربّك، ألم تصب بالرعب والعرق والوجيب من تقرير المعهد العالمي للمعلومات: سجّلت اليمن "صفر بحث علمي" في السنوات الخمس الأولى من الألفية الجديدة، وهي الدولة الوحيدة في العالم التي حازت هذه الفرادة؟! ألا يستحق التعليم ومستقبل المعرفة تخصيص جهاز أمن قومي، على شاكلة ذلك المسؤول عن تفتيش حقائب المسافرين، يقيل عثرة التعليم ومعه ينجو بسفينتنا من الهلاك؟ أخبرني يا فخامة الرئيس: كيف سنبحر سويّا ونحن بهذه العطالة العارمة؟ فتوّة يعني، وخلاص. أهذا هو اليمن الجديد؟ وبمناسبة حديثك الأبدي عن المعاهد الفنية، هل سمعت عن ميكانيكي صنع سيارة؟ كيف يسمح أصدقاؤك لأنفسهم أن يجعلوا من الطرقات أهم إنجازاتك التنموية ولا يعتبرون هذه الفاجعة "87 ألف ضحية، بين قتيل وجريح، هي إجمالي حوادث الطرقات في السنوات الثلاث الأخيرة"، أهم الأعراض الجانبية المخيفة لإنجازك الكبير، مما يعرّض الإنجاز وصاحبه للمحاكمة بحجّة تهديد السلامة والأمن الداخلي!

سيدي الرئيس..

أنا لا أحبّك ولا أكرهك. لكن تعالَ نتخيّل معاً هذا المقطع اليمني: في عام 2007 تخرّج في مصر حوالى 300 طالب يمني: 40 بشهادات دكتوراه،80 بشهادات ماجستير، والبقية بشهادات بكالوريا. لن أحاكم هؤلاء الخريجين ولا شهاداتهم؛ احتراماً لرمضان. لكن: من بين هذا الحشد من الخرّيجين، فقد سقطت ليلة القدر على كتفيْ واحد منهم فقط، يحمل شهادة بكالوريا، فأصبح دبلوماسيّا أنيقاً (إكسلانس، بالصلاة عالنبي) في سفارة اليمن لدى مصر بدرجة "مستشار طبّي مساعد". هكذا مرّة واحدة ودون خلق الله كلهم. سل عنه صديقك وزير الداخلية، وبالمرّة طمّنه على "ولد خويّه" وقُل له علومه زينة والله. وأرجوك يا فخامة الرئيس اطلب تعليق صديقك د. الإرياني على هذا المقطع الناعم، وتأكد من جوابه: هل يمكن أن ندرج هذا الفصل ضمن دلائل وعلامات "العدالة الاجتماعية المتوفرّة عشرين قيراط في عشرين قيراط" كما في حلفائه الشهير منذ عام من الآن؟ لن أعلق بشيء يا فخامة الرئيس، لكن سأطلب من سيادتك أنتَ أن تقول لي ما الذي ينبغي أن أقوله.

وبمناسبة الخرّيجين من حملة الدكتوراه، فنحن لا نرى أن الدولة استفادت من هذه الكفاءات (بافتراض وجود كفاءة)، بينما ظل المشهد اليمني بكل تجلياّته حصراً على الذين وجدنا عليهم آباءنا وكبراءنا وأضلّونا السبيل. طبعاً، باستثناء مجموعة من حملة الدكتوراه تم استجّارهم كنافخي كير وطرشان زفّة. وإذا شئت يا فخامة الرئيس أن تتأكد من كلامي فاسأل وزير الخارجية عن المسح الذي أجراه على حملة الدكتوراه من مرؤوسيه في الوزارة. أرجوك، استحلفه بالله أن يطرّي على قلبك المشتّت بالمفاجآت التي تحصّل عليها. لقد كانت فكرة "بنت جنّيّة" تلك التي سوّلت له الإبقاء على حملة الشهائد المزوّرة لأجل استخدامهم بتقنية الأندر – كونترول، فالرأس الأبيبيض ينفع في اليوم الأسسود، أو بنظام طرفة بن العبد: "كالطّول المرخى وثنياهُ باليدِ". معايا، يا فخامة الرئيس؟

سيدي الرئيس..

هل تعلم أين اختفت الـ46 مليار ريال يمني، طبقاً لتقرير الجهاز المركزي للرقابة، والذي كان بحوزتك منذ أيّام؟ أنت لا تريد أن تعلم، كما يقال، ولذلك فلا أحد سيجبرك على ذلك، ولن يساعدك أحد. إن هذا المبلغ العظيم، وهو رأس جبل الثلج وحسب، كان كافياً لإغراق تعز وإب بالكهرباء في الدنيا والآخرة، فهل تستطيع أن تعيده إلى مالكيه ومحتاجيه الحقيقيين: الشعب؟ أنت بعيد عنّا، يا فخامة الرئيس، جداً لا تعرفنا ولا نعرفك. وفي ساعات الخداع الجماهيري يقوم أصدقاؤك بجرجرتنا إلى الميادين العامة لكي نعلن ولاءنا الجديد لك، كي يزيّنوا لك سوء الحال فتراه حسناً. لقد فعلوا ذلك معي أكثر من مرّة، وفي كلّ عدْوني عاشقاً زاهداً وأنا لست كذلك. وأرجو أن لا تغضب مني فأنا لا أحبك ولا أكرهك، إذ كل ما أبحث عنه هو "ماء وخبزٌ وظلّ، ذاك النعيم الأجلّ" وهو ما لم توفّره أنت لي رغم مسؤوليتك الكاملة عن ذلك. سيادتك تعلم أنهم قادرون على حشدنا بألف وسيلة، حتى لو اقتضى الأمر حشرنا في آنية زبادي فإنهم سيفعلون. لا تقل أنه ليس لديك فكرة عمّا أتحدث عنه الآن. لكن بربّك: كيف تسمح لنفسك بتصديق أن حشود الفقراء والمرضى الذين يرفعون صورَك ويهتفون بدوام السؤدد والعلو لك هم محبّون حتى النخاع. كيف تفعل هذا وأنت ذاتك قلت أن الفقراء يلعنون أثرياء المسؤولين فور انتهائهم من موائدهم وأعراسهم؟ هل تظن أن الجوع سيستثنيك؟ ألم تقرأ مثلنا: أوشك الجوعُ أن يكون كفراً؟ ألم تعلمك السياسة، وأنت تنجز عقدك الثالث رئيساً، الحقيقة التالية: يكفي أن تنشر الجوع في المدينة لكي تحوّل سكانها إلى مجرمين.

هل قرأت تصريح المستشار الطبّي في سفارتنا في مصر: 200 ألف مريض سنوياً يفدون على مصر ومثلهم إلى دول أخرى. ألا تصاب بالرعب مثلنا؟ فخامتك تحاول دائماً حل مشاكلنا باستخدام العقليات نفسها التي أنتجتْها وأنت تعلم أن ذلك مخالف للمنطق والخبرة والتجربة، ثم تتحدث عن أنك تعتمد على التجربة والحدس في تصريفك لأمورنا، فكيف يستقيم ذلك؟ سيدي الرئيس أنت تقدر على فعل كل شيء، لكن كثيرين يقولون إنك لا تقدر، وقليلين يقولون إنك لا تفكّر، وفيصل بن شملان يقول إنك لا تريد. فمثلاً: لا أحد يعرف على وجه اليقين ما معنى أن قراراً جمهورياً يقضي بتعيين "سين" من الناس مستشاراً لسيادتكم وليس لديه أي خبرة قانونية، ولا سياسية، ولا اقتصادية، ولا ثقافية، ولا علمية، ولا يحمل أي شهادة، ومع ذلك فإن المتوقع منه هو أن يشير على سيادتك في كل ما يخص المستقبل اليمني على كافة الصعد، أن يقدّم اقتراحاته وتصوّراته الواثقة في تفصيلات أسئلة الراهن التنموي والمعرفي والإيديولوجي، فهل تعلم عنه هذه المهارات؟ أم أن ما يقال صحيح. أعني: أنك تخشى منه، أو تسعى لترضيته؟ هل تخشى منه يا فخامة الرئيس أم تشتريه؟ هل تخاف من المشائخ مثلنا؟ وهل يعقل أنك تشتري مستشاريك؟ كيف ستثق، ونثق نحن من خلفك، بقرارات وإجراءات يقترحها عليكم أناس سبق وأن باعوا أنفسهم وحددوا ولاءاتهم بمعادلات كمّية ونوعية، أو حدثوا فجأة في الواجهة بسبب من علاقات بنيويّة غير شفّافة؟!

سيدي الرئيس..

لماذا لم تقدم أيّاً من قيادات المعارضة إلى المحكمة، حتى الآن، ما دمتَ واثقاً تماماً من فسادهم؟ لماذا تتركهم يواصلون عبثهم في البلاد وأنت المسؤول الأول عنها وعنّا؟ بصراحة، لم أفهم ما معنى قولك عن المعارضة "إن أنت أكرمت الكريم ملكته". فكيف تكرمهم خارج القانون والحقوق؟ وماذا عنّا نحن الذين لا شفة لنا في السلطة ولا قدح لنا في المعارضة؟ كيف تذهب أموالنا العامة في إكراميات لا نعلم تحت أي بند صُرفت؟ ولماذا لا تكرم بقية الشعب كما تفعل مع المعارضة؟ ثمّ هل أنت متأكد من كل ذلك؟ أعني: من أنك أكرمتهم فعلاً، وأن إكرامك لهم كان مبرّراً قانونيّاً، وأن اليمن استفادت من وراء حفلات العطايا والسبايا هذه؟ أيضا: هل تكرم أصدقاءك في الحكومة من أموالنا كما تفعل مع المعارضة؟ ما الذي يحدث بحق السماء؟ أهو اعتراف من سيادتك بمقولة علي سالم البيض، نهاية العام 1992، عنك: "لقد جعل من قصر الرئاسة مكتباً للتحويلات المالية"؟ لن أقول شيئاً خارجاً عن حدود الأدب لكي لا أكون أول ضحايا قانون حماية الوحدة، لكني أريد أن أتأكد مما إذا كان رئيس الجمهورية مسؤولاً فعلاً عن حراسة أموال العامة؟ أليست أموال العامة أهم مجلى من مجلات الوحدة الوطنية والجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي؟ وكيف لا يحميها أحد؟ فعلى مدى عهد سيادتك بالسلطة لم يُقدّم مفسدٌ واحد إلى المحاكمة، ولم نسمع عن قرش واحد استعادته الجهات المختصة من سالبيه. لا أفهم ما معنى أن تؤسس هيئة للمناقصات، بحُجة فساد اللجنة السابقة، وهيئة لمكافحة الفساد، بذريعة عدم كفاءة الجهاز المركزي. صدقني يا فخامة الرئيس لست أفهم لماذا لم تحاكم اللجنة السابقة إذا كانت مفسدة ولا لماذا لا يُحل الجهاز المركزي إذا كان غير كفوء. وما هو الفرق بين "لجنة" وهيئة، أو بين "هيئة" وجهاز؟ إن هي إلا أسماء سمّيتموها أنتم وأصدقاؤكم، ما دامت الحقائق على الأرض تقول بسخرية: كيف ينشأ جهاز متخصص دون وجود حاجة وضرورة تستدعيه؟ وبفرض وجود الضرورة، فما هي علاماتها؟ وكما يقول الإخوة القبائل: "اللي ما تشرّقش ما تنشرش"! وكما فشل الجهاز المأمور ستفشل الهيئة المأمورة، والذكر كالأنثى.

سيدي الرئيس..

هل قرأت كتاب مهاتير محمد "المشكلة الماليزية"؟ أو كتاب محمد بن راشد آل مكتوم "تجربتي"؟ لن أسأل عمّا إذا كنت قد قرأت "الكتاب الأخضر" أم لا. لكن: هل وضعت في تصوّرك شكلاً لليمن بعد عشر سنوات؟ كان مهاتير محمد، من بين ركامات الفقر والجوع، يصرخ: "ماليزيا قادرة على أن تفعل كل شيئا". بينما تصرّ سيادتك على المنظمات الدولية أن تبقي اسم اليمن ضمن "الدول الأكثر فقراً" ولا تنسى دائماً أن تذكّرنا بأننا فقراء وأن الفقر قدرنا الأرضي المحض. النتيجة مذهلة في الحالين: الماليزي واليمني، بسبب اختلاف المقدّمات يا فخامة الرئيس، بكل تأكيد.

سيدي الرئيس.. أنا تعبت وحياة الله. سأكمل بقيّة تعبي مع أغنية "ضاق خلقي" للسيدة فيروز. أتمنى لك إفطاراً شهيّاً. وبالمناسبة: هل شاهدت نصيحة تلفزيون "قفي" للشعب اليمني: لا تكثروا من أكل اللحم؟ سؤال أخير، وأعتذر إلى سيادتك عن تعكير مزاجك في رمضان: هل فعلاً تناولت غداءً من "الكدم والإدام"، مع الغربي عمران، كما بشر بك عبر "الميثاق" في سبتمبر 2006؟ كل سنة وسيادتك طيّب.

الجنوب اليمني قبل الاستقلال وبعده*

الاستاذ أحمد محمد نعمان

كان الإمام يحيى يقول: "قبَّح الله ملكاً يدخل عليه من هو أعلم منه".

كان اعتداده بنفسه قوياً، وبأنه خليفة الله في الأرض وخليفة رسول الله. ويرى أنه أولى بالاستيلاء على الحرمين. وما اعتبر الحرب واسترجاع الحدود اليمنية إلا مبرراً. وإلا فكان عنده أمل بأن يسيطر على الحرمين الشريفين ويخلصهما من آل سعود.

وقد بلور هذا المعنى الأستاذ الزبيري في أبيات يهجو فيها الإمام يحيى قائلا:

فيا ملكاً لجَّ في بطشه
وداس البلاد وأخنى بها
ودبَّ لأمته في الظلام
دبيب اللصوص لأسلابها
وذرَّ الغبار بأجفانها
وصبَّ السموم بأعصابها
وقال لها: مصر أرض الفجور
تسير الخمور بأبوابها
وبغداد عاصمة الملحدين
ومكة نهب لأعرابها
وما الأرض إلا لنا وحدنا
ولكنهم غالطونا بها

فتحت تأثير هذا الوهم، الذي يسيطر على الإمام بأنه الأحق، اتفق مع الانكليز على هدنة ووقع معهم معاهدة لأربعين عاماً سنة 1934 ليتفرغ للحرب مع السعودية، وحينما يفرغ من الحرب مع السعودية سيستأنف الحرب مع الانكليز، لأنه كان يقول: "خذ الفروض بالعهود". فهو في حال الضرورة يهادن، ولكنه حينما تزول الضرورة ينقض العهد. كان هذا دأب الإمام يحيى دائماً.

وعمل الانكليز في هذه الفترة أيضاً لتحقيق الكيان المستقل في الجنوب، وظلوا يبحثون عمن يتبنون هذه الفكرة من أبناء الجنوب. ولكن أبناء المحميات كانوا أشتاتاً، أعطوا لقب السلاطين ولكن مثل لقب "العمدة"، أو لقب الشيخ، وقرروا لهم مرتبات ولكن لم يكن عند هؤلاء السلاطين فكرة عن الدولة ولا يمكن أن تبنى دولة في هذه المنطقة، لأن السكان قليلون والأرض متسعة والعلم مفقود. يعني كانت مقومات الدولة مفقودة، وكان اليمن يمضي نحو التأخر والعزلة بمرور الأيام، وأصيب الإمام بهزائم متوالية: هُزم على يد السعوديين، وهُزم على يد الانكليز، وقد أسقطت هذه الهزائم هيبته في اليمن، فظل ينكمش ولا يطمح. ونشأت فكرة الأحرار، كما تحدثنا، لأن اليمن أصبح عرضة للضياع، قد تأتي إيطاليا التي كان لها مطامع، أو قد يفكر الانكليز يوماً باحتلال اليمن، لكن الانكليز أرادوا أن يوجدوا هذا الكيان.

فلما قامت حركة الأحرار كان أبناء الجنوب مرتبطين بها. حتى قادة الانفصال فيما بعد، كانوا من أكثر المتحمسين لفكرة الأحرار لكي يتحرر اليمن من الحكم المتخلف، ويقوم فيه حكم عصري يشمل المنطقة كلها. وكان فيهم محمد علي الجفري (من مؤسسي كتيبة الشباب اليمني في القاهرة عام 1940) رئيس رابطة أبناء الجنوب، والسيد شيخان الحبشي، وسالم الصافي. كل هؤلاء أصبحوا فيما بعد قادة لدعوة الانفصال.

بعد قيام حركة الأحرار وقيام الحكم الدستوري عام 1948 وقتل الإمام يحيى وسقوط حكمه، تشكلت حكومة لم يفكر الأحرار بأن يُدخلوا فيها عناصر من أبناء الجنوب، بل جعلوا كل الحكومة من الشمال فقط. بعد هذا بدأ الانكليز يلفتون نظر أبناء الجنوب إلى أن الشماليين إنما يستغلونهم للوقوف مع الشمال، وهم حينما شكلوا الحكومة لم يدخلوا أياً منهم في الحسبان، كأنهم ليسوا مواطنين. فبدأ، من بعد 1948 وفشل حركة الأحرار، التفكير عند المثقفين من أبناء الجنوب بإيجاد كيان خاص بهم، أوحى الانكليز لهم باسم برَّاق يجلب مشاعر العرب لتدعيم هذا الكيان، فأعطوهم تسمية "الجنوب العربي" ليفصلوا بينه وبين الشمال في اليمن، يبقى محصورا في المنطقة التي يهيمن عليها الإمام يحيى إلى حدود المملكة العربية السعودية. أما ما عداها فاسم آخر لا يتصل باليمن بشيء: الجنوب العربي.

ظل الصراع حول هذه التسمية. وكان على أحرار اليمن أن يقاوموها. وقد تبنى هذه التسمية رابطة أبناء الجنوب بقيادة محمد علي الجفري وشيخان الحبشي وسالم الصافي، الذين كانوا يعملون مع الأحرار من أجل تحقيق يمن واحد والتخلص من الاستعمار. تبلورت هذه الفكرة وظلوا يدعون الناس إليها. لم يقبل الإمام أحمد بهذه التسمية، وكان يرفض إذا جاءت إلى الجامعة العربية أية مذكرة تحمل اسم الجنوب العربي، ويصر على أن تكون التسمية الجنوب اليمني.

وعندما قام عبد الناصر طامحاً باسم العروبة ليسيطر على البلاد العربية باسم هذه العروبة، بدأ يقوي اسم الجنوب العربي ويدعم رابطة أبناء الجنوب نكاية بالإمام، غير عابئ بفصل الجنوب عن الشمال، لأن كلمة "العربي" كانت تلهب مشاعره دائما كشعار يطغى به على العالم العربي.

اختلف الأحرار مع رابطة أبناء الجنوب، ووقع انقسام شديد بينهم. فقام مؤتمر نقابات عمال عدن، بقيادة عبد الله الأصنج (وزير الخارجية السابق)، والعمال الذين في عدن أغلبهم من أبناء الشمال، فكانوا يتحمسون ويطلقون على أنفسهم "عمال جنوب اليمن" ولا يطلقون عليها الجنوب العربي. وبدأ الصراع بين المؤتمر العمالي ورابطة أبناء الجنوب. وتبنى عبد الناصر رابطة أبناء الجنوب وظل يدعمها ويقويها. وكان الإمام يحترق. ولم تسجل الجامعة العربية في محاضرها اسم الجنوب العربي بل الجنوب اليمني.

وفكر الانكليز فيما بعد بإقامة دولة "اتحاد إمارات الجنوب العربي" وجمع السلاطين في مجلس من أجل تحقيق هذا الانفصال وإقامة الدولة. تواصل الصراع. وكان الأذكياء من اليمنيين والمفكرون كلما نبهوا المصريين إلى أن هذه التسمية خطرة لأنها تقسم اليمن قسمين، كانوا يقولون: "التسمية ليست مهمة، ماذا ستعملون؟ فهل أنتم قادرون على أن تفعلوا شيئاً؟". وظلوا يدعمون رابطة أبناء الجنوب. فلما اختلفوا معها عادوا لتقوية المؤتمر العمالي ويتمسكون بالأصنج ويقاطعون الرابطة. وانضم إلى الرابطة السلطان علي عبد الكريم الذي كان سلطاناً للحج، خرج على الانكليز وانضم إليهم إيماناً بالعروبة!!

وأخيراً أهملوا الرابطة وشدوا أزر عبد الله الأصنج.

وتبلورت الحركة بتكوين "جبهة تحرير جنوب اليمن". رجع المصريون فيما بعد لاستعمال اسم "جنوب اليمن". بدأ عبد الله الأصنج بحركته العمالية على أساس أن تكون حركة يمنية وتحقق الوحدة مع اليمن الواحد. وأراد المصريون للانقسام أن يتعمق، فأمسكوا بقحطان الشعبي (أول رئيس لليمن الجنوبي بعد الاستقلال) زعيم الجبهة القومية، وألغوا الأصنج! وساروا وقتاً مع قحطان الشعبي الذي كان مرتبطاً برابطة أبناء الجنوب وعضواً فيها يدعو للفصل، وأخيراً تبنى الجبهة القومية.

فشل قحطان الشعبي، فعادوا يمسكون بعبد القوي مكاوي. جاءوا بالمكاوي وضموه إلى الأصنج وأطلقوا جبهة التحرير خلال هذه الفترة. والموقف يتبلور على أساس أن هناك دولة مستقلة في الجنوب في مواجهة الجمهورية التي في الشمال، إلى أن تم جلاء الانكليز عام 1967. فجاءت الجبهة القومية وطمرت كل الفئات. ولم تقبل جبهة التحرير التي كان يدعمها عبد الناصر ويؤيدها، لأنه أيدها انتصرت الجبهة القومية.

رأى الانكليز أن يسلموا الأمور للجبهة القومية نكاية بالمصريين ونكاية بالوطنيين أيضاً الذين ظلوا يكافحون ضد الانكليز هذه المدة. فتولى قحطان الشعبي وأطلق عليها "جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية"، وعنده مطمح بأنه سيستولي على الشمال أيضاً. وبدأ الصراع. ولكن مصر عادت تدعم الجبهة القومية واعترفت بها، وكانت أول من اعترف بقحطان الشعبي، وجمدت جبهة التحرير في القاهرة، وهي التي ظلت معها هذه المدة كلها، واعترفت بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.

بدأ الشمال يتطلع لتحقيق الوحدة واستعادة الجنوب. فبعد جلاء الانكليز من الجنوب وخروج المصريين من الشمال جاء الوقت المناسب لأن تتحقق الوحدة بين البلدين وتتحقق الوحدة الوطنية. وقد كان كل الأحرار ينادون بهذا الشعار. وأصرت الجبهة القومية وبتدعيم من مصر على الانفصال لتبقى منفصلة عن الشمال باسم دولة مستقلة. والتجأ كل أبناء الجنوب: الرابطة وجبهة التحرير التي يرأسها مكاوي، إلى صنعاء مطالبين بتحقيق الوحدة.

أصبح الصراع الآن بين الشمال والجنوب. وأسس الشمال مجلساً وطنياً وخصص فيه اثني عشر مقعداً شاغراً لممثلي الجنوب على اعتبار أن الجنوب جزء لا يتجزأ من اليمن وإنما الظروف التي كانت تقيد حكومة صنعاء خلال هذه الفترة ظروف خارجية تحررت الآن منها فأصبح من حقها أن تطالب بإعادة الشطر الثاني؛ والصراع الآن قائم، فالجبهة القومية تنادي بالوحدة ولكن بشرط أن تكون الجبهة القومية هي المسيطرة وإخراج الرجعيين وإخراج أصحاب العهد البائد، أي الوحدة بشروط الثوريين.

الموقف إلى اليوم على هذا النحو: أبناء الجنوب، من جبهة التحرير والرابطة، مع حكومة صنعاء، يطالبون بتحقيق الوحدة!

والوضع الطبيعي أن يشمل اليمن عدن والمحميات وحضرموت، وأن تقوم حكومة مركزية تتألف من جميع أبناء المنطقة. ولكن الانفصال الآن يحارب بعنف. هذا ما يتعلق بالجنوب اليمني، خصصوا اثني عشر مقعداً في المجلس (في الشمال) للجنوب، على أساس أن يعقد أبناء الجنوب الموجودون في صنعاء وفي مناطق الجنوب، مؤتمراً وطنياً لينتخبوا اثني عشر عضواً من النواحي المختلفة في الجنوب ليمثلوا الجنوب في المجلس. وما تزال المقاعد شاغرة الآن.

* من مذكرات الأستاذ أحمد محمد نعمان
مراجعة وإعداد: علي محمد زيد

تتكون نكبة هذا الشاب من جزأين: دارت أحداث الأول في 97، والثاني في 2007. المؤكد أن الجزء الأول رتب، بطريقة ما، للجزء الثاني. لكن المفارقة هي أن كلا الجزءين وجهان لميدالية واحدة.

ولئن بدا في الصورة مشرقاً وأنيقاً، فهو يعتقد، في قرارة نفسه، أن مصيره انتهى به الى ذاك «الجريح الذي يقطر قلبه دماً»، «القابع في غياهب السجن المركزي»، بحسب توصيفين وردا في رسالة سنشير إليها تالياً.

كان في الـ18، عندما بدأ عبدالرحمن يمارس وجوده في الحياة بشراهة.

وعلاوة على كونه تاجراً يافعاً، كان عنصراً متوثباً في فرع المؤتمر الشعبي العام، الدائرة 11.

● الاكوع

«ممثل شباب اليمن» و«صانع النصر والسلام» كوجهين لنكبة واحدة..

مصلوب بين ميداليتين

■ محمد العلائي
alalaiy@yahoo.com

في 1997جرت انتخابات نيابية عاصفة. وبالطبع، لم يكن ترشح احمد علي عبدالله صالح في الدائرة 11 أمراً عادياً بالنسبة لأعضاء المؤتمر. لقد كان بمثابة المحفز الخارق، وباعث الحماس الذي لا يضاهَى.

وإذ نال عبدالرحمن محمد عبدالوهاب الأكوع 30 عاماً قسطاً وافراً من ذاك الحماس (القاتل)، فقد ناء بثقل فكرة دعائية جذابة، لكنها لا تنفك تبدد ربيع عمره، رويداً، رويداً، (عمره آنذاك 20 عاماً تقريباً).

في حماة الضجيج الانتخابي، لم يشأ عبدالرحمن أن يؤدي دور المتفرج السلبي. فهو ابتدر طرح فكرة غير معهودة: سك ميداليات نحاسية فاخرة تحمل في أحد وجهيها صورة «الاستاذ احمد علي عبدالله صالح»، وعلى الوجه الآخر الرمز الانتخابي للمؤتمر.

كانت الفكرة مغوية تماماً. فلم تكتف قيادة الفرع، بإبداء الاستحسان، بل أكثر من ذلك: شجعته للشروع في بلورة الفكرة الى حيز الوجود.

لا يفتقر عبدالرحمن إلى روح المغامرة الجامحة. فوق ذلك، هو يتمتع بقدر كاف من العواطف النقية. ومهما يكن، على المرء أن يحترس أكثر، سيما عندما يتصل الأمر بنجل الرئيس. وأن تكون مؤتمرياً، وحده لا يكفي، كي تنجو من مزالق مقاربة «بيت الحكم».

حسبما أفاد شقيق عبدالرحمن فإن مكتب «الأستاذ احمد علي» كان على احاطة كاملة بالفكرة. ذلك أن الآلة الانتخابية للأستاذ لم تغفل موافاة مكتبه بأي جديد.

درجت العادة أنه عندما يعطى المرء إذناً من نجل الرئيس، لإنجاز عمل دعائي ضخم، فإنه لن يساوره أدنى شك في أن ما سينفقه لن يذهب سدى، هذا إن لم يدر عليه أموالاً طائلة.

هكذا كان يفكر الفتى المتطلع. وعلى أية حال ليس في الأمر مروءة، قدر ما أنه تصرف تنقصه الكياسة، كما يبدو.

حينما أعطي الضوء الأخضر، بدأ عبدالرحمن لتوه في تنفيذ العمل، بيد أنه جازف بتحمل كافة الأعباء المالية. لكأنه رحّل المطالبة بالتكاليف ريثما يكمل الإنجاز.

عامئذٍ اجتاز احمد علي الانتخابات بنجاح فائق، في الوقت الذي كان فيه عبدالرحمن يبذل ما بمقدوره لصك تلك العملة الدعائية الفريدة (سيكون مفعولها سارٍ حتى عقب الانتخابات). طبقاً لتاريخ الوثائق التي حصلت عليها «النداء»، فقد استغرق تنفيذ الميداليات النحاسية بضعة أشهر.

يقول شقيقه علي الأكوع: كان عبدالرحمن يستورد من الهند ملابس وسلعاً ذات أثمان زهيدة، وكان بحوزته في 97 رأسمال لا بأس به، الا أن فكرة الميداليات كانت كفيلة بتبديد كل ما جمع، فضلاً عن لجوئه الى القروض التي أثقلت كاهله بعد ذلك».

لطالما سافر عبدالرحمن الى الهند قبل 97 فهو رحل أزيد من 14 مرة، وحين سافر لطبع الميداليات لم يكن يعلم أنها رحلته الأخيرة إلى الهند.

في الصورة تبدو الهيئة الأخيرة التي خرجت بها الميدالية. ففي نموذج احمد علي سُطرت هذه الجملة: «ممثل شباب الجمهورية في عضوية مجلس النواب». وأضاف عبدالرحمن من قبيل تبجيل الأب نموذج ميدالية أخرى عليها صورة الرئيس، وهذه الجملة: «صانع النصر والسلام».

لدى مغادرته بالنماذج منح ترخيصاً من قبل الجهات المختصة في مطار صنعاء. غير أن أمراً قاطعاً ومباغتاً أصدره طارق الرضي مدير مكتب احمد علي يمنع بشكل مطلق عبور الشحنة الأولى فور وصولها مطار صنعاء قادمة من مطار بومباي.

لأول وهلة، يبدو كما لو أن المنع ذاك لا يستحق أن يعار أدنى اهتمام، في الواقع هو بالنسبة لعبدالرحمن كارثة فادحة، أصابت تطلعاته في مقتل. إنها نكبة باهظة، كلفتها تقدر بـ100 ألف دولار.

مطلع 1998، وحينما كان يبذل مساع حثيثة للإفراج عن الشحنة مني بفشل ذريع. فبدل أن يفرَج عنها، زج به في السجن على ذمة 5000 دولار. والمبلغ الأخير اقترضه ضمن مبالغ أخرى لاستيفاء تكاليف صك الميداليات (اللعينة).

بعد 6 أشهر أطلق سراحه بموجب حكم إعسار. وبعدها أكمل تسديد المبلغ تقسيطاً، وبدأ يستجمع ما تبقى لديه من قوة كي ينهض من كبوته.

لا بد أن عبدالرحمن يجيد خوض المغامرات، لكن على الدوام، حظه العاثر لا يسعفه لمواجهة مترتباتها جيداً.

لا شك، كانت الضربة أكبر من قدرته على التحمل، إذ أنها ألحقت الأدنىَ حتى بشقيقه علي.

«الى جانب الـ5000 دولار، استدان 2 مليون ريال، ما جعلني أبيع قطعة أرض كي نخفف من وطأة الديون»، يقول علي ومسحة حزن طفيفة تكسو ملامحه.

ببساطة، كان علىَ عبدالرحمن أن يمتثل لمشيئة طارق الرضي، التي لا تخلو من كبرياء. نعم، كان لا مناص من ذلك (من يجرؤ على منازلة نجل الرئيس!؟). لكن ما حز في نفسه حقاً هو أنه شاهد عشرات الميداليات التي صكها في الهند يتداولها الناس في اكثر من مكان (كيف عبرت مطار صنعاء؟).

هل نسينا توضيح أن العدد الإجمالي للميداليات كان زهاء 150 الف قطعة، وفق رواية عبدالرحمن؟ وصلت الى مطار صنعاء شحنة تتكون من 6000 قطعة، والبقية كانت تنتظر الشحن من بومباي. غير أن أمر مدير مكتب «الاستاذ أحمد» حال دون نقلها رغم أن عبدالرحمن سدد أجور النقل.

في 2007/7/16 كتب عبدالرحمن من سجنه رسالة استغاثة، لكنها لم تصل الى «النداء» إلا مساء السبت الفائت.

الرسالة صيغت بلغة منمقة. وهي موجهة الى كلٍ من: «فخامة الاخ رئيس الجمهورية صاحب القلب الكبير القائد الرمز المناضل، والاخ العزيز العقيد الركن احمد علي عبدالله صالح قائد الحرس الجمهوري قائد القوات الخاصة، والاخ القدير العقيد طارق احمد الرضي مدير مكتب قائد الحرس الجمهوري، والاستاذ القدير عبده بورجي السكرتير الصحفي الخاص لرئيس الجمهورية»، طبقا لمستهل الرسالة(احمد علي أصبح عميد ركن مؤخراً).

وإلى كونها كتبت بنبرة هادئة وودودة، سطرت أيضا بخط أنيق.

يقول: «لم يكن أمامي، وفي مثل وضعي، وما أمر به من معاناة طويلة، سوى رفع صرختي واستغاثتي، صرخة واستغاثة المتالم الجريح».

عندما فرغ من الديباجة المعتادة، بدأ يسرد حيثيات مأساته: «أمل التدخل العاجل منكم شخصياً لحل قضيتي بعد أن مسني الضر أنا وأسرتي، وإنقاذي من المأساة والنكبة الرهيبة والخسارة الفادحة، التي تكبدتها وتجرعتها في عملي وتجارتي وفي كل وأعزما أملك، والتي لحقت بي منذ 10 سنوات وتحديداً في الانتخابات البرلمانية عام 1997». يمضي عبدالرحمن في توصيف تراجيدي مكثف لحالته النفسية المعذبة.

ما هو حري بالتمعن، هو أن الرجل ما يزال يستطيع الاعتقاد أن ما قام به هو «دور وإسهام وطني بارز في إعداد وتصميم وتنفيذ وصناعة وطباعة وتمويل الميداليات»، حسبما قال في الرسالة ذاتها.

ليس من شك، فالشاب الأنيق يكابد إحساساً بالخيبة الكبرى. فهو صمم الميداليات بأحدث الوسائل الفنية الحديثة، وطبعت في أكبر المعامل الهندية لعدد 150 الف نسخة، وبتكلفة اجمالية توازي 100 الف دولار في ذلك الحين.

لقد كان أمر التوقيف المباشر من قبل مدير مكتب احمد علي اكثر من مجرد خذلان لعنصر مؤتمري مولع بالرئيس وأنجاله وحزبه. بالتاكيد كان من شأن مرور الشحنة التخفيف، ولو النزر اليسير من حجم الكارثة. لكن الراجح أن طارق الرضي لم يجشم نفسه عناء التفكير في مضرة المنع، الذي لم يكلفة سوى إجراء مكالمة مقتضبة الى حافظ معياد مدير جمرك مطار صنعاء يوفداك.

«وأنا ما قمت بذلك العمل، إلا وأنا أعرف يقيناً أن لي حقوقاً أدبية وعليّ واجبات، وبعد هذا كله، والى حد الآن لم ولن تصدق أو يصدقه عقل أو منطق ، صدور ذلك التوقيف الذي لم تحسب نتائجه ولا حجم الاضرار التي سوف ستترتب عليه» يواصل عبدالرحمن وأنت تقرأ رسالته لن تعثر على جملة شديدة اللهجة. بل انه فوق ذلك، يلتمس لهم الاعذار (لكأنه يخشى مزيداً من المرارات، رغم أنه خسر كل شيء).

يقول من الفقرة الأخيرة: «وأنا في سجني الذي لم أكن أتوقع الوصول إليه، لا أحمل أمداً المسؤولية، وخاصة الاخ طارق، الذي اكتفى بذلك الاجراء السالف ذكره فقط ونسي أو تناسى، ولا أعتب عليه لكثرة مشاغله».

وأطلق ما يشبه الزفرة المستغيثة الأخيرة: «أناشدكم واستحلفكم بالله الواحد الأحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد أن تنظروا لقضيتي بعين الاعتبار، إن كان لي الحق، بعيداً عن التوسل والاستجداء، فأنا وحقي في أعناقكم».

الاحتمال الأكبر هو أن عبدالرحمن، الشاب العازب، حامل مؤهل الثانوية، يكتوي بنار الحسرة.

والحال أنه بعد ذاك الجزء من النكبة، توالت عليه الضربة تلو الاخرى. لقد أسست لما سيأتي من انكسارات.

في 2007/7/8 قضت المحكمة التجارية بسجنه على ذمة 75 الف دولار. الى الآن أمضى نحو شهرين. والجزء الأخير لا يرتبط بعلاقة مباشرة مع الجزء الأول، لكنه، على نحو ما، من آثاره. فعندما باع عبدالرحمن كل أملاكه وأثقلته الديُون، كانت كل محاولاته التجارية تبوء بالفشل. لقد أصبح محطم الروح.

في ذاك العام كان الرئيس عملة مستساغة ورائجة. وبالتالي لو قدر للميداليات أن تدلف الى صنعاء، لا ستطاع عبدالرحمن بيعها، واستعادة بعض ما أنفق، طالما فرع المؤتمر ومكتب الأستاذ احمد مصرين على خذلانه. وتقديمه ككبش فداء.

رسالة إلى وطني وأمي الغالية: اليمن..

أمي الحبيبة، الجمهورية اليمنية الغالية:

أكتب إليك رسالتي هذه وشريط الأحداث يمر أمام عيناي، الأحداث التي مررت بها وعانيت منها يا أغلى أم. ولا يسعني حيال كل هذا إلاّ أن أدعو الله سبحانه وأرجوه أن يكون في رسالتي هذه ما يبعث لديك بعض الأمل في الشفاء وأن تحمل سطورها ما يقوي عزيمتك للبدء في رحلة العلاج. واعذريني يا أمي إذا صارحتك بحقيقة الداء الخبيث الذي تعانين منه؛ لأنه لا بد من أن تعرفيه لأن معرفة الداء هي أول خطوة نحو العلاج، فقد أجمع الاطباء على أنك تعانين من العديد والعديد من الأمراض الخبيثة والمستعصية والتي أدت الى تعطيل معظم أعضائك الحيوية الداخلية نظراً لإصابتها بفيروس الفساد الذي نُقل الى جسدك وللأسف من بعض أبنائك الكبار، وبالتالي فإن هذا الفيروس الذي استوطن جسدك قد انتشر وتكاثر بسرعة وتسرب إلى شرايينك فأفقدها القدرة على القيام بواجبها وأدى الى تصلبها وإصابتك بالشلل.

أمي الحبيبة، لن أخفي عليك كم عانيت في سبيل الوصول الى حقيقة مرضك العضال، الأمر الذي دعاني الى الاستعانة بأكبر الاطباء والخبراء والاستشاريين والحكماء وقد أجمعوا على ان سوء حالتك الصحية وتدهورها بهذا الشكل المفجع يعود الى عدة عوامل أهمها:

1 – الإهمال واللامبالاة المتعمدان من قبل الوصي على حياتك وحياتنا، إبنك البكر.

2 – القهر والتهميش والاذلال الذي ترينه يُمارس ضد أولادك الصغار من قبل أولادك الاكبر منهم والمسؤولين عن حياتهم.

3 – تحكم أختنا الكبرى الحكومة في مصيرك ومصيرنا ومصادرتها لكافة حقوقنا وتعاملها معك ومعنا بمنتهى الاذلال والاحتقار.

4 – الجور والجوع والخوف والعذاب والاضطهاد والغلاء والفاقة، كلها جراثيم أدت إلى اعتلال صحتك.

5 – الابتزاز والانحطاط وحب الذات وتقديم المصالح الشخصية والطمع والجشع من بعض أبنائك البالغين الراشدين الذين فضلوا مصالحهم وأطماعهم المريضة، وهو ما أودى بنا نحن أبنائك الصغار الى التشتت والضياع، وأدى كذلك الى ضياع صحتك.

والدتي الغالية، نعلم أن الله راعينا وسوف يحفظك ويشفيك من كل هذه العلل، ولكن لابد من تحمل بعض العذاب الاخير الذي سيصاحب العلاج الكيميائي والإشعاعي والذي لا بد منه لاستئصال السرطان الخبيث الذي أفسد حياتك وحياتنا وانتشر في جميع أعضائك وأجهزتك السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية فعطّلها وعطّل أعمالها وحولها إلى أمكنة موبوءة وجعل منها أداة للتعسف والقتل لكل الاعراف السماوية والوضعية ومنعت وصول التغذية الحقيقية الى سائر أنحاء جسدك الهزيل.

كما إن الاطباء يا أمي الغالية قرروا حاجتك الضرورية إلى تناول بعض الفيتامينات الهامة لبناء جسدك من جديد والتي تعانين من نقص شديد فيها، ومنها على سبيل المثال فيتامين «الدستور» والذي يُعتبر من أهم الفيتامينات الغذائية للعقل والوعي والفكر، وفيتامين «القانون» والذي يتفرع منه عدة فيتامينات كفيتامين «قانون الاجراءات الجزائية»، وفيتامين «قانون العقوبات»، وأهمها فيتامين «قانون مكافحة الفساد الجرثومي».

لكن وللأسف الشديد يا أمي الغالية أن كل هذه الفيتامينات غير متوفرة ويؤسفني أيضاً أن أخبرك يا أمي أن علاجك شبه مستحيل في هذا الوطن الذي تحتضنه، لأن معظم بل كل الادوية الواجب توفرها لعلاجك غير موجودة ويستحيل استيرادها، بسبب عدم تقبل أبنائك الكبار لفكرة وجودها ولن تستغربي إذا عرفت أن هذه الادوية هي:

1) الشرف. 2) الذمة. 3) الضمير . 4) المبدأ. 5) القناعة. 6) الوطنية. 7) العدالة.

وليس هناك من أمل يا أمي سوى إسعافك وعلى وجه السرعة إلى إحدى الدول للعلاج وعلى نفقة إحدى المنظمات الدولية وإجراء هذه العملية على يد أطباء وممثلي مجلس حقوق الانسان بجنيف والمفوضية الاوروبية والامم المتحدة.

رسالة من أبنائك السجناء على ذمة الحقوق المالية الخاصة، ضحايا المحاكم التجارية والجزائية الجنائية.
عنهم: إبنك السجين بالسجن المركزي بصنعاء
كاتب الرسالة: عادل الحداد.

الديمقراطية والدولة الريعية

أبوبكر السقاف

الدولة الحديثة أو البرجوازية تميزت بسمات أساسية جعلتها تختلف اختلافاً نوعياً وشاملاً في الوقت نفسه عن الدولة القديمة أو الوسيطة، فهي تقوم على العقلانية في الفكر والنفعية في المجتمع والسياسة، وترفع لواء الوطنية في الأيديولوجيا. ومبدأ النفعية هو ما يعبر عنه بكلمة المصلحة. وجماع هذه المكونات هو الذي يصنع الديمقراطية، ولا تكون في التزامها بالتعددية السياسية إلا معبرة عن التعدد الاجتماعي والطبقي. ولذا فإن رفض الديمقراطية يقترن بإنكار وجود الطبقات.

ومع صعود دول النفط العربية بدأ الاهتمام بفكر الريع في الدراسات الاقتصادية وبدرجة أقل في الدراسات السياسية، إلى حد يمكن معه القول بأن العلاقة بين الدولة الريعية أو الاقتصاد الريعي والديمقراطية لم تدرس بصورة معمقة وظلت ملمحاً يشار إليه في سياق الدراسات الاقتصادية، بل أراد بعضنا في بداية «الفورة» النفطية والحج إلىَ النفط أن يشيد نظاماً عربياً جديداً يقوم على زواج شرعي بين المال النفطي والقوة العاملة العربية بما في ذلك الكفايات العلمية. وعندما طرح اليمين الجديد وبوساطة دولته الامبريالية الديمقراطية هدفا يجب فرضه على العالمين العربي والاسلامي، تم ببساطة تجاوز السؤال.فأصبحت الديمقراطية ممكنة في السعودية ومصر والجزائر وجزر القمر، وبدت ديناً جديدا، على الجميع اعتناقه طوعاً أو كرهاً. ولفحص هذا الإمكان لا بد أولاً من تعريف الريع. وقد كتب آدم سميث في كتابه المشهور «بحث في طبيعة وأسباب ثورة الأمم»: «يدخل الريع في تكوين الأسعار بشكل مختلف عن الأجور والأرباح، فإذا كان ارتفاع أو انخفاض الأجور والأرباح يعتبر سبباً لارتفاع أو انخفاض الأسعار، فإن ارتفاع أو انخفاض الريع يعتبر نتيجة لارتفاع أو انخفاض الأسعار». هذا وصف لاختلاف الريع اختلافاً جذرياً عن صور الدخل الأخرى. وعند قطب اقتصادي آخر هو ديفيد ريكاردو يطلق الريع على «كل أشكال الدخول التي مصدرها هبات الطبيعة». والنظريات الاقتصادية الحديثة ترى الريع دخلا غير مرتبط بدورة الانتاج، ومن ثم فهو دخل غير مكتسب، وهذه نظرية متأثرة بإحدى أشهر نظريات ماكس فيبر التي تربط بين الرأسمالية والأخلاق البروتستانتية في كتابه المعروف «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية»، حيث العمل هو وسيلة الخلاص في الدنيا والآخرة*. وجدير بالإشارة هنا رأي فقيه حنفي هو الشيباني محمد بن الحسن، صاحب «كتاب المخارج في الحيل» تحقيق جوزيف شاخت ليبزغ: هنريكس،1930، الذي يكاد ينفرد بطرح فكرة تشبه ما جاء عند فيبر في سياق مفلسف ومعقد، ومفادها أن العمل ضرب من العبادة**.

الاقتصاديون الكلاسيكيون الغربيون يميلون الى رفض الريع، بسبب احترامهم العمل. ولعل ماركس يقف بين أكثرهم رفضاً وتمجيداً للعمل، الذي وضعه في النقطة المحورية لنظريته الاقتصادية.

ما يهمنا هنا هو السلوك الاجتماعي والسياسي للفئة التي تستولي على الريع، وهو يتسم بالتعريف بغياب الذهنية الإنتاجية، كما أنها لا تساهم في الانتاج، فالنفط وهو مصدر الثروة الأساسي في دول ذات ريع اقتصادي، أودول ريعية بصورة كاملة، يُستخرج ولا يُصنع، كما لاحظ الزميل غسان سلامة. وتقوم الشركات الغربية (أوروبا وأمريكا) بهذا العمل في كل مستوياته، من البحث حتى توصيل السلعة الى المستهلك. والمنظم (وهو غير المستثمر) عند عالم الاقتصاد شومبيتر، هو محرك الحياة الاقتصادية (راجع إن شئت في التعريفات «الرأسمالية»)، وهو نقيض ملوك وأمراء وشيوخ وضباط الريع من حيث الوعي والسلوك والقيم التي تحكم السلوك. وهذا الجانب عبر عنه الزميل أحمد النجار بصك مصطلح مدهش: «البطالة الاختيارية»، في سياق حديث عن البطالة في البلدان العربية، وهي في مقدمة دول العالم في هذا المضمار أيضا. وهي بطالة يلجأ إليها صاحبها لأنه لا يحتاج إلى العمل، فدخله يقدم له اكثر من ما يحتاج. والحديث لا يجري عن الأمراء ومن في حكمهم، بل عن «مواطنين» في السعودية والخليج خارج دائرة «الكبار» من المترفين في الأرض. نتاج فاقع للدولة الريعية.

وهذه الدولة يعتمد اقتصادها على الخارج، وهي حال خاصة من الاقتصاد الريعي، وفيها تستولي الطبقة السياسية الحاكمة على المال العام، وتبني سلطتها عليه، إذ تقوم بتوزيعه أرزاقاً وهبات، وكل ما يجري في حياتها الاقتصادية ينبع من هذا النبع ويصب فيه. وتبعيتها للخارج الامبريالي مزدوجة: اقتصادية، وسياسية. وتركيز الثروة والسلطة في هذا السياق في أيدٍ قليلة متواشج بهذه التبعية المزدوجة. وتخلو هذه الدولة من أي تشريع ضريبي هو عماد الدولة البرجوازية الحديثة والمعاصرة، لأن المجتمع والدولة يدوران خارج فلك الانتاج: علماً وثقافة وسلوكاً. وقد تجاوز تأثير الدولة الريعية حدودها الى الدول العربية الاخرى سواءً أكانت ذات اقتصاد شبه ريعي أو ريعي. وبسبب هذا التأثير زاد فيها اعتماد مبدأ الامتيازات على القانون الصوري في تنظيم علاقات الدولة بالأفراد والجماعات. ويرى فؤاد عجمي محقا، وإن في إطار عدائه الفيزيولوجي للعرب والفكرة القومية العربية، أن دول النفط توزع الأرزاق في الداخل، وكذلك في الخارج، وتتخذ من فكرة القومية العربية ستاراً لهذه العملية، مما أدى الى ظهور نمط التوزيع الريعي بين الدول العربية. وما لا يهتم به فؤاد أن هذا التوزيع ستار يقوض مقومات التضامن والتعاون بين هذه الدول، فالنفط ضاعف وعمق عوائق الوحدة العربية، ويسر على الامبريالية الغربية وأد كل إمكان لها، بالضغط السياسي والاقتصادي وبالقوة المادية القاتلة التي أصبحت المفضلة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين والواحد والعشرين.

ان المواطنين الذين يحصلون على الخدمات المجانية في دولة الريع لا تشبه علاقاتهم بدولتهم، علاقة المواطنين في الغرب بدولة الرفاهية التي بدأت مسيرتها منذ إصلاحات بسمارك في نهاية القرن التاسع عشر في المانيا بتقديم الخدمات خوفاً من قوة العمالة والاشتراكية الصاعدة. انهم رعايا. كما أن الاقتصاد كله ليس رأسمالياً بالدلالة الصارمة للكلمة، فلا وجود للمخاطرة ولا المبادرة، والشركات الكبيرة في مجال الخدمات والانتاج عائلية بامتياز، ولا تذكر في شيء بتلك العائلات العصامية التي نشأت داخل المجتمعات الرأسمالية الغربية ونجد صورها الخلابة في أدب دوس باروس الأمريكي، وتوماس مان الألماني ودرايزر الأمريكي، تمثيلاً لا حصراً.

إن الاقتصاد في الدولة الريعية وشبه الريعية نقيض اسمه، لأنه يقوم على الإنفاق. وهذا يعود بنا القهقرىَ الى العبقري الحضرمي الذي وضع الطور الاقتصادي في المكان الثالث والأخير من عمر دولة الاستيراد، لأن الاقتصادي تابع للعسكري/ السياسي، فالدولة القوية هي القادرة على الإنفاق وشراء الولاء والذمم وإرهاب الأعداء. كتب الباحث الفرنسي ميشيل سوريا عن سورية: «من غير الضروري أن تكون خبيراً في الانثروبولوجيا الاقتصادية لكي تكتشف أن مصنعا من مصانع القطاع العام هناك لا يسير وفق القواعد التي يسير عليها مصنع مشابه في فرنسا. وذلك أن سبب وجوده الحقيقي ليس تحقيق الارباح بقدر ما هو فتح الباب أمام إنفاق. هذا الإنفاق جزء من استراتيجية السلطة السياسية، ويشكل بالنسبة لها مصدراً جديداً للقوة». إن علاقات السيطرة سابقة زمنياً على علاقات الاستغلال واقوى منها في التحليل الاخير. ذلك لأن السلطة تكتسب بالعصبية، وهذه توصل الى الرئاسة، ولها السيطرة على آلة الدولة وتحديداً قرار الإنفاق. فالهرم هنا مقلوب عمّا هو عليه في التصور الكلاسيكي للاقتصاد السياسي. ان القلب واضح في عبارة ابن خلدون: «الجاه يجلب المال»، وليس العكس.

هذا في سورية وإن كان بها ملامح شبه ريعية إلا أنها أكثر عصرية من دول الريع النفطية ذات المستويات كافة. إن النفقات أهم من الواردات دائماً في هذه الدول، لأنها في صلب اللعبة السياسية: لعبة شراء الولاء (سمير امين، «الامة العربية». وهنا جذر الاستقلال النسبي للدولة عن المواطنين والمجتمع، سواء أكانت الدولة ريعية أو شبه ريعية. فالجمهورية العربية اليمنية حتى نهاية الثمانينيات كانت تعتمد في الحصول علي العملات الحرة على تحويلات العاملين في دول النفط وتشكل 85٪ من هذه العملات، وانتاج النفط جاء ليسد الخسارة التي نتجت عن عودة العاملين في تلك الدول بعد غزو «القائد الضرورة» الكويت. ومصر والاردن وسورية والمغرب اعتمدت وتعتمد على تحويلات المغتربين من أبنائها وبناتها، ما جعلها قريبة من دول شبه ريعية. ويمكن اعتبار المعونات الأجنبية في هذا السياق من صور الريع. ويقدر الاقتصاديون العرب المكونات الخارجية للدخل غير الخاضعة لسيطرة الدولة العربية في بداية التسعينات من القرن الماضي بنحو 45٪ في مصر. أثر هذا المال النفطي في سلوك وقيم العرب في الدول شبه الريعية: الاردن ومصر واليمن، في مجال القيم والاخلاق، تأثيراً مدمراً بدءاً من قيمة العمل، فقد أصبح اللا عمل هو المجد، وليس العمل، وهذا تصور يقوض أساس الإنتاج: العمل(1). وازداد هذا التأثير قوة ونطاقاً بفضل سيطرة المال النفطي على الفضائيات وانتاج ثقافة التسلية ضداً على الفن والثقافة. وبوساطة الخبر والصورة سيطر هذا المال على الديني والقيمي في سماء الاعلام، الذي يمزج الموعظة المتشددة وسبل الفتاوى بأحدث الرقصات الغربية، فأصبح «الكليب» سيد أغاني الطرب والاعلانات، فتم تسليع كل شيء: الدين والقيم والذوق. وأصبح جسد المرأة مكوناً محورياً في هذا التسليع، فأصبحت تعيد صورة الجارية في العصور القديمة.

إن تقويض فكرة العمل بما هي قيمة، والفصل بينه والعائد، وازدراء الكسب الشريف، والانتاج الذي يتطلب ترشيداً عقلانياً، هو أخطر ما أصاب الذهنية العربية من الأضرار، فقد شل مركز القوة والكرامة: العمل.

فهل يمكن الحديث عن ديمقراطية في مجتمع غير إنتاجي؟(2) إن الاستيلاء على الدولة هو محور المحاور في التفكير السياسي، ولا أقول الفكر السياسي. وهذا مرتبط بالدولة الريعية وتخلف أشكال الريع الاقتصادي، وهو موصول النسب بالدولة السلطانية، التي تسري تعاليمها المضمرة والمعلنة في عقول العرب ووجدانهم، وهي دائماً تنويعات على «الاحكام السلطانية» القديمة. وهل يمكن أن يتزامن فعل ديمقراطي حقيقي مع نمط انتاج ريعي أو شبه ريعي وذهنية سلطانية هي مزيج من الاستبداد الفردي والتحريم والتأثيم والأثرة، التي الفرد والطبقة السياسية الحاكمة في غرائزها وشهواتها.

إن كل أشكال التجارب –المحاكاة – الديمقراطية في البلدان العربية قائم على:

1 – المرحلة الليبرالية في العهد الاستعماري.

2 – المرحلة الليبرالية بعد الاستقلال التي أطاحها السيد الانقلاب، فأحيا الدولة السلطانية في طبقات متعددة: الانكشارية الجديدة، القبيلية، والطائفية.

3 – بما أن الدولة العربية الحديثة نتاج توازن دولي، فقد أصبح من شروط علاقاتها بالغرب الامبريالي استحداث ديكور ديمقراطي يحاكي برانياً الأنموذج فيبدو وكأن رسالة التمدين التي يقوم بها الرجل الأبيض على ما يرام.

وعندما استبدلت الولايات المتحدة بالمحاربة البولسية للإرهاب، شن الحروب الامبريالية على الدول والمجتمعات العربية الاسلامية: افغانستان والعراق وفلسطين، فالتقت مع الأنظمة النابعة في مستوى جديد من التحالف هو المشاركة في الحرب على الارهاب.

وفككت سياسة الحرب على الارهاب عرى غير مجتمع عربي وإسلامي، فقوضت بذلك مقومات الدولة الريعية السياسية والمعنوية، فأسفر المشهد السياسي عن صراع بين السنة والشيعة يكتسح المشرق العربي وباكستان، ويراد له أن يضفي العروبة والاسلام على حرب أمريكا على ايران من ناحية والزج بالعرب في حرب الأعوام المائة.

وبذلك تقوم دول الريع التي جعلت النفط العربي أداة السيطرة الأمريكية الأولى في المجال الدولي، بتقديم البشر والثروات فدية لبقائها في ظل حاميها وراعيها الأمريكي، ويتفق الحامي والمحمي الآن بعد ترحال في البحث عن الديمقراطية الأصفى وحقوق الانسان. على أن الاستقرار، الذي أصبح المصلحة الأولى لأمريكا هو الجدير بالرعاية.

وإذا كانت الوحدة الوطنية المجتمعية المقدمة التاريخية الأولى لنشأة أية تجربة ديمقراطية، فإن البلدان العربية ومعظمها مجتمعات منقسمة على نفسها، فإن هذا الانقسام يغدو تشظيا يلهبه سعار التشدد الديني المذهبي ورايات الطوائف، وتتضاعف العوائق أمام تمدين هذه البلدان وإمكان الشروع في تجربة ديمقراطية، وبذلك يتفاقم الدور المدمر للثقافة السياسية العربية، التي تحول بين العرب وبناء الدولة الحديثة. والدولة الريعية في مركز الدائرة من هذه المشكلة التاريخية.

2007/9/9

* رأس كاتب هذه السطور في العامين 1983 – 1984مجموعة تكونت من أساتذة في قسم الفلسفة والاجتماع بجامعة صنعاء، للقيام ببحث ميداني مولته جامعة الامم المتحدة بطوكيو بوساطة منتدى العالم الثالث الذي رأسه الراحل العزيز اسماعيل صبري عبدالله، وكان جزءاً من بحث شامل في الاردن ومصر لمعرفة تأثير المال النفطي في الأخلاق والقيم في الإقطار العربية غير النفطية. وتستحق النتائج عرضاً مستقلاً.

** النخبة الحاكمة في الدولة الريعية ليست حاملاً إجتماعياً للديمقراطية، لأن الشغل الشاغل للفاعلين السياسيين فيها هو الامساك والسيطرة على الريع والاستفراد به. أما في الاقتصاد الانتاجي لا يجري الصراع على السلطة على هذه المشكلة، لأن الناس يؤمّنون حاجاتهم ويلبون مطالبهم بوساطة العمل والدخول في دائرة الانتاج، وهذا يعني أن الجهد والعمل الانساني هو الأساس فتتم الدورة الدموية الصحية في جنبات المجتمع. الدولة الريعية تلد الاستبداد والتسلط. الدولة تسلطية سلطانية، يحمي فيها مالك الثروة نفسه وعشيرته واسرته والقاعدة الاجتماعية التي يستند اليها. وفي مجتمع كهذا يستحيل بناء أية تجربة ديمقراطية. التناقضات بين الديمقراطية والاقتصاد الريعي لا يمكن تجاوزه إلا بالخروج على مقومات الدولة الريعية والاقتصادات العربية ريعية وإن تنوع الريع، وتباينت شروطه.

هذه دولة كسيحة وقعيدة تقوض الفرد والمجتمع. والدخل الوطني هنا مجاز.

العريضة الوطنية

علي عبدالكريم

مقدمة:

في العدد رقم 6201 من صحيفة الأيام الغراء الصادرة يوم الثلاثاء الموافق 2007/9/18م، إحتوى ذلك العدد على رسالة الاخ العزيز علي صالح عباد مقبل، المفتوحة إلى الاخ رئيس الجمهورية. وقد أبرزت العزيزة الأيام وبالبنط العريض مقتطفاً يعكس مضمون الرسالة بالكامل كعنوان بارز يقول: «أخشى أن يضيع آخر ما تبقى من فرصة لإنقاذ اليمن من الإنهيار».

الهدف الذي نريده:

لأنني كغيري من الكثيرين الذين قرأوا رسالة الاخ مقبل وبإمعان شديد فقد وجدت فيها وفي أفكارها وتحليلاتها والمقترحات الواردة فيها محاولة جادة لإلتقاط الأنفاس وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، كما وأنها محاولة جادة لدرء انزلاق الأمور نحو ما لا تُحمد عقباه ولا نتمناه، ووجدت من واقع قناعتي بمضمون لرسالة إنها صالحة ووفق قراءة ممنهجة ورؤية جماعية لتتحول الى عريضة وطنية تتيح سبيلاً للخروج من الأزمة الطاحنة التي تمر بها؛ ورأيت أن المزيد من تسليط الأضواء عليها سيحولها إلى واقع متداول نقاشاً وإضافة من قبل كل الذين تهمهم مصلحة الوطن ومستقبل أبنائه بثوابت العدل والقانون والمواطنة المتساوية وللعزيز مقبل نقول: مُقبل قال الصدق

كسر الصمت/ الحاجز
حرك الأشياء
بدد القلق/ طارد الشيطان
في الغسق/ بعد قال للشيطان
أعوذ برب الفلق
من شر ما خلق.

هكذا هو مقبل كعادته: البساطة المتناهية، السهل الممتنع، مهلٌ مطلٌ مقبلٌ معاً.. كحرف وإضاءة ورسالة تقول: ويحكمُ أيها الحكام.. ماذا أنتم فاعلون!؟.. فأيامنا على وشكٍ ان تعيد مأساة أيادي سبأ التي تمزقت وتفرقت وتقول حذاري الا نحول دون ذلك فبعد ذلك لا ينفع الندم.

ها هي رسالة مقبل تحاول الدخول الى مناطق الظلام الدامس والاحتقان الدامي، داخلة ترفع صوتها من هول خوفها وجزعها على الوطن والأبناء.. تصيح: يا أيهاً المزمل.. خذ كتابك واقرأ من سورة النخل والنحل والأمان آيات الإفصاح عن جذر الاشياء حتى تتحرك الدماء في الشرايين ويعود العقل ليحكم بين الاشياء بدلاً من فوهات البنادق– والمدافع والدماء البريئة التي تسيل على جسد وطنٍ يكاد يتشظى.

ها هي رسالة مقبل تتحرك عبر كلماتها الصادقات، كموج البحر، كزهر الفجر المشبع بالند يرنو لوجه الوطن الكلوم المنطلق من خناجر وتحركات أبناء الارض الذين يرفضون الضيم والظلم والطغيان وفساد الامكنة والضمير وضياع هيبة الدولة والقانون في صورة أراض تنهب وحقوق تسحل وجيش من الابناء في سجون البطالة مسجون يقبع.

بدائل رسالة مقبل ها هي رسالة مقبل ومقترحاتها تقول أمام ساعة الصفر لمن يمسكون بدفة الأمور: ارحلوا بنا بعيداً عن ميادين التوتر واحتراب الأهل، الأخوة الاعداء، ارحلوا بنا بعيداً عن طلقات المدافع وفوهات البنادق، الرصاص، الحرب، الدماء، الفتن والايحاءات المناطقية المريضة، فكل لا تحل المشاكل لكنها تزيد الطين بلة، ارحلوا بعيداً عن عنتريات القوة والمناكفة. وهذا مطلب على الجميع فهمه وتقديره فكفانا ما نحن فيه من تبعات وويلات حرب 94م، وعلى الجميع إدراك ألا غالب ولا مغلوب، ولكن المتضرر الاكبر هم البسطاء من ابناء الشعب الطيبين هذا الشعب الذي يتكلم الجميع باسمه وعند المحن بالذات.

ما أحوجنا، كما تقول رسالة الاخ مقبل لوأد عوامل الفتنة والفساد، وما أحوجنا للتعقل والعقل. وأول الطريق نحو ذلك إنما يتأتى عبر إرادة سياسية وآليات عمل فعالة تبتعد كثيراً عن المعالجات البيروقراطية. آليات لها طابع السياسي، تخلق مناخات وفضاءات تنزع نحو التهدئة عبر حل كافة المشاكل المعلقة التي ثار غبارها خلال التحركات والتظاهرات الجماهيرية من أول قضايا الارض والتقاعد الجبري وتفشي الفساد ووضع السياسيات الكفيلة بمحاربة موجات غلاء الاسعار؛ حتى يشعر الشارع السياسي أن ثمة تحركات جادة وعملية تمثل استجابة وتفاعلاً مع ما يطرحه الناس من تحركاتهم.

مقبل والمشروع الوطني:

هاهي رسالة العزيز مقبل والتي كما اشرنا نجد فيها ارضية صالحة لمشروع وطني جدير بالتبني والمتابعة م قبل كل القوى الحية في البلاد وأناسها الطيبين، ومن ثم تحويلها الى خطة عمل حية، تتحرك، تؤثر، تنشر النور مع غيرها من المبادرات الخيرة التي تسعى الى تصحيح مسار التاريخ والمستقبل عبر الدخول المباشر في خطط ومعالجات تثمر حقائق على الأرض، لا مجرد وعود وكلام معسول لوجه الوطن؛ فالوطن في هذه المرحلة أهم من أي اعتبارات، خاصة ونحن على دراية تامة بما يعتمل في الصدور وحجم التناقضات التي توشك أن تمزق وحدة النسيج الوطني وما يحيط بهذا النسيج من تغيرات وتداخلات وتفاعلات إقليمية ودولية وذات مشارب ومآرب شتى، نقول مع مقبل إن مصلحة الوطن فوق الجميع، ونعرف أن مصلحة الوطن لا يعبر عنها إلا إصطفاف وطني واسع دون وصاية وهيمنة وتهميش، إجماع وطني يشارك فيه الجميع على قدم المساواة.

خاتمة:

هاهي رسالة مقبل تقول لمن يمسكون بزمام الأمور.. يا من ترفعون عقيرتكم ضد مصالح الشعب، لا ترفعوها ثانية ضد إرادة الشعب الذي وحدته المحن والتطلعات عبر تاريخه الطويل. وقد تكون كارثة وثالثة الأثافي أن يدمر الشعب وحدته خلال دولة الوحدة.

هاهي رسالة مقبل تخاف على ما تبقى من وطن جريح مخافة أن تتناهشه الغربان وان تنق خلاياه نسور الخلاء الجائعات.. ها هو مقبل مكرٌ مفرٌ مقبل معاً، لم يرى وطناً في مكان آخر، بقى حيث بقى الناس، يبحث معهم جدول أعمال أيامهم المقبلات، يحول دونهم ودون سيل العرم، داعياً لوطن حر وشعب سعيد ودولة الحداثة والعدالة والقانون. هكذا يصنع الناس مآثرهم.. إنها دعوة صادقة لتبني ودعم رسالة العزيز مقبل.

ولمقبل الذي بدء القلق
وطارد الشيطان في الغسق
وبعد قال للشيطان
أعوذ برب الفلق
من شر ما خلق... لمقبل
التحية والسلام.

البردوني إرادة الإبداع والتحدي

النشـــأة، الريـــادة، والتجديـــد (2-2)

عبدالباري طاهر

هل كان البردوني كلاسيكياً؟

في كتابه "في معنى النص و تأويل شعريته" يتناول الناقد الدكتور عبد الله حسين البار ما يسميه "فرية الكلاسيكية الجديدة في شعر البردوني"؛ إذ يزعم أساتذة أجلاء أن شعر البردوني ينتمي إلى ما يسمونه بالكلاسيكية الجديدة. وتلك فرية يرددها شيوخ الأدب ونقاده الثقاة، وينقلها عنهم شداة الأدب الطافون على سطح أمواجه[7].

ويتساءل: "فهل ينتمي شعر البردوني إلى ما يسمى بالكلاسيكية الجديدة؟ وما الكلاسيكية الجديدة التي يزعمون؟ وما سماتها في شعره؟ أم من أين تراها تتجلى فيه؟ أمن جهة الرؤية والموقف؟ أم من جهة الصياغة والتشكيل اللغوي؟ والأهم من ذلك كله: من أين جاءهم أن البردوني ينتمي في شعره إلى الكلاسيكية الجديدة؟ أمن استنطاق نصوصه وقصائده واستكناه أشعاره؟ أم من أخباره وأقاويله وما أكثرها؟!".

وعندي أنهم لا يملكون من الحجج الداعمة ما يقولون سوى أن "القالب" الذي صب البردوني فيه أشعاره موروث من أشعار العرب القدماء. وكأن "الحداثة" كامنة في تغيير القالب، وكسر نسقه الموروث ولا غير. وليس هذا من الصحة والصواب في شيء.

إن الشعر رؤية للحياة وموقف منها. وتقتضي طبيعة الرؤية عناصر تشكيل لغوية تتلاءم مع خصائص تلك الرؤية وسمات ذلك الموقف. وهذا من موجبات اتساق الشعر، والتئام مكوناته، رؤية وصياغة. فليس من المنطقي أن يقف شاعر رومانسي موقف شاعر كلاسيكي. وقُل مثل هذا في سواهما، فالأمر واحد. وهذا عائد إلى أن ما عرف في تاريخ النقد الحديث بالمدارس الأدبية إنما هي اتجاهات جمالية ومواقف فلسفية ورؤى تتنوع بتنوع الأنماط الاقتصادية الاجتماعية التي تظهر فيها هذه المدرسة أو تلك. وتصنيف الشعراء في واحدة منها ينبع من معطيات النص الشعري الذي يكتبه هذا الشاعر أو ذاك، وطبيعة تشكيل الدوال فيه، وليس سوى هذا السبيل سبيلا.

ومن هنا سهل على علماء النقد وشيوخه تنظيم القواعد، وتنضيد النظريات بضم الأشباه إلى نظائرها، فتحدد السمات، ويقاس للمجهول على المعلوم، والغائب على الشاهد[8].

ويترسم البار خصائص الكلاسيكية: محاكاة القدماء، مظاهر الأداء، استلهام الآداب القديمة، استمداد المواد الأدبية منها، وأنه نتاج عقل صارم محافظ لا يقوى على تفجير الوجدان، وتعتبر الحكمة محوراً بارزاً فيه[9].

ويقرأ الناقد تجربة البردوني مدللاً على انعتاقها من قيم وقيود الكلاسيكية: "شعر يمتد مع تاريخ الشعرية العربية، وينهمر في نهور زمانها المتطاولة، لكنه لا يتفق مع تقاليدها، ولا يستمد مادته منها. فهو ابن عصره وزمانه، وفيه يلتحم ماركس بسارتر ويندغم كامو في لينين. وترى رفض الجوع والاحتجاج عليه متلائما مع الاشمئزاز. والإحساس بالقرف من مرائي الكون الشائهة؛ فنجد الأيدي الذبابية، والوجوه الصفائح المكسوة بالقطوب، والجدران التي تسير إلى لا هدف ولا مكان، والقبرات الجائعة التي لا تجد ما يسمنها أو يغنيها من جوع[10].

يضيف: "وتشكيل الشعر على هذا النحو ينبئك أن كثيرا من قصائده نتاج معاناة واقعية، وتأمل عميق في حاضر الذات من خلال رؤية تسعى إلى السمو على الوجود، وإن لم تكن بالحريصة على الظفر بالمنشود. ومن هنا كان التنديد بالحاضر نغمة تعزفها أشعار البردوني في قصائده"[11].

ويذكر العارفون بالأدب ونقده خصيصة ثالثة يتسم بها الأدب الكلاسيكي، وهي الاهتمام بالصياغة والاحتفاء بها، والاعتناء بجودة التشكيل اللغوي وسلامة الأداء، والحرص على الصحة في التركيب. ولعله لهذا الشيء أو قريب منه يتخذ بعض علماء العربية من شعر شوقي وأخرين مادة للدرس اللغوي المحض؛ ففيه من سلامة الأداء وصحته ما يدنو به من اللسان العربي، ويمكن للدارس المحدث من استساغة القواعد والسنن وقبولها في رضى. ولعلهم لذلك أو لشيء قريب منه عابوا على الشعر الحديث لغته، وما اتسمت به من خصائص رأوا فيها خروجاً معيباً على أصول اللغة ومعاييرها. وما تلك الخصائص اللغوية في شعر المحدثين إلا انزياحات يتقبلها كلام الشعراء، وتقتضيها شعريته. وما أكثر انزياح شعر البردوني عن تلك القواعد والأصول حتى أوقع محبي شعره في حيرة، أيقبلونه على ما فيه من عدول عن الأصل وانزياح؟ أم يرفضونه لذلك؟[12].

ويميز -وهو على حق- بين شعر شوقي وحافظ إبراهيم وابن شهاب، وبين شعر البردوني البعيد عن الصلابة والمتانة وقوة السبك، والمتسم بالتفكك والتخلع والموغل في الانزياح النائي عن التنميط، والمسكوكات والصور المكررة والثبوتية.

علماء النقد في أدبنا العربي الحديث ميزوا -دون مسوغ أو تعليل- بين كلاسيكية وكلاسيكية جديدة. وليتهم لم يفعلوا، ليتمكنوا من إدراك الفوارق الشاسعة بين شاعر وشاعر، فلا يقعوا في التخليط، فيتساوى في منظورهم النقدي شاعر كلاسيكي في مواقفه ورؤاه، كبدوي الجبل، مع شاعر حداثي في مواقفه ورؤاه، كعبد الله البردوني، وإن اتخذ البحر الخليلي إطاراً إيقاعياً لأشعاره كما اتخذ ذانك الشاعران الكبيران إطاراً إيقاعيا لأشعارهما[13].

إن الاعتبار هنا ليس بالوزن الواحد أو القافية الواحدة، وإنما الاعتبار هنا بالرؤية والموقف وطرائق التشكيل وأساليب الأداء. والحداثة ليست في الخروج على البحر الخليلي، ولكنها رؤية للكون وموقف منه في آن[14].

وقد رد الدكتور حاتم الصكر، وهو ناقد أكاديمي، على قراءة زميله الدكتور والناقد عبد الله البار. ولم يخرج رد الصكر عن حقيقة الجدل الذي دار منذ الأربعينيات والخمسينيات في بيروت والعراق ومصر حول الجديد والقديم في الشعر.

وقد امتدت المعركة إلى اليمن متأخرة في السبعينيات. وكان البردوني، المجدد والحداثي في الرؤية والموقف واللغة والتشكيل، على رأس المدافعين عن القديم. بينما تبنى المقالح وعبد الرحمن فخري وعبد الودود سيف، تيار التفعيلة والشعر الحر.

ورغم الصراع الذي سفك فيه مداد كثير، لم يغب عن التيار الحداثي الدور الرائع والتجديدي الذي تلعبه قصيدة البردوني. وكان الشاعر الكبير، رغم خصومته الظاهرة مع القصيدة الجديدة، أكثر استفادة من روح التجديد والحداثة في صورها وتراكيبها وبالأخص في لغتها وانزياحاتها التي تجاوزت المألوف والتقليدي، وذهنية التنميط.

إن المؤكد أن عمق معرفة البردوني بالحياة والناس وبأساليب الإبداع قديمه وحديثه، ومواكبته تطور الشعرية الحديثة، قد أكسبته مهارات وقدرات زاهية مكنته من تقديم قصيدة تستعصي على التصنيف والتقييد، وتتمرد على التقليدي والمدرسي. وهو ما فعله أسلافه المجددون أمثال بشار بن برد وأبو تمام وأبو نواس والمتنبي وغيرهم. وما حيرة العديد من نقاده الكبار أمثال عز الدين إسماعيل إلا إحدى شواهد تمرد وغرائبية شعر البردوني على القيم والتقاليد المنهجة.

البردوني والرؤية

ولعل من أهم سمات تجربة البردوني الشعرية والنثرية هي استشراف آفاق الآتي وقراءة كف المستقبل. فقصائده في الأربعينيات والخمسينيات كانت "نبوءة ثورية" بالانتصار الآتي على الاستعمار والاستبداد.

وقد أدرك باكراً خطر الانحراف في صف الثورة والثوار فراح يقرع أجراس الصواعق القادمة.

قبل عدة أشهر من سقوط حكم القاضي عبد الرحمن الإرياني، كتب البردوني مقالته الشهيرة "سقوط البين بين". وكانت المقالة بمثابة المنفستو لحركة الـ13 من يونيو 74. وعندما قامت الحركة قرأ في ملامحها علائم الضعف والوهن في مظاهرها العسكرية.

يا عم دبابات! إني أرى
هذا انقلاب! جدتي عارفة

وكانت توقعات البردوني المعبأة بالرؤيا والمشحونة بالسخرية، سرعان ما تتحول إلى أقوال مأثورة وحكم وأمثال يرددها الناس.

يا بنت أم الضمد قولي لنا
أيٌّ عليٌّ سوف يخصي علي

لم يكن البردوني ناقد الاستعمار والاستبداد الإمامي في المتوكلية اليمنية 1918 - 1962 فحسب؛ بل واصل نقده بشجاعة نادرة للانحراف والفساد في صف الثورة والثوار.

والرجال الذين بالأمس ثاروا
أيقظوا حولنا الذئاب وناموا
ربما أحسنوا البدايات، لكن
هل يحسون كيف ساء الختام؟

ونقده لحركة نوفمبر 69 ولحركة الأحرار اليمنيين (الحركة الوطنية الأم في المتوكلية اليمنية)، ولانحراف ثورة سبتمبر 1962 وأكتوبر 1963. وتشاؤمه من تصارع قيادة الوحدة 1990، قد جر عليه الويلات، وكان الجحود والنكران والحصار أهم أساليب الحكم في التنكيل به.

الناقد هلال ناجي في كتابه "شعراء اليمن المعاصرون" كان من أوائل من أدرك انحياز شعر البردوني للفقراء والمحرومين. كما قرأ عميقاً إجادته في رسم الصورة وابتكارها، وهو (البردوني) -كما يرى ناجي- ولوع بوسيلة من وسائل الإيحاء الرمزي، وهي تشخيص التجريدات، فللفجر شفاه، وللمروج صدور، وللربى أجفان... وهذه الوسيلة الرمزية تثري شعره وتغنيه وتكسبه ظلالاً وألواناً.

وهذا هو سر غموض شعره، وما يخلق التجديد والابتكار والتجريد من حيرة حول شعره حيناً، واختلاف الرؤى والاجتهادات حول نسبته إلى هذه المدرسة الأدبية أو تلك.

نهر البردوني الذي تدفق منذ الأربعينيات واصل عطاءه السخي والزاخر على مدى ستة عقود، وترك آثاره الخصبة والعميقة في حقول المعرفة والإبداع؛ فقد ترك البردوني أكثر من ثلاثة عشر ديواناً، طبع منها اثنا عشر ديواناً، منها:

- من أرض بلقيس
- في طريق الفجر
- لعينيّ أم بلقيس
- السفر إلى الأيام الخضر
- وجوه دخانية في مرايا الليل
- زمان بلا نوعية
- ترجمة رملية لأعراس الغبار... الخ.

أما في حقل الدراسات فقد كان غزير الإنتاج، فهو يوزع يومه بين القراءة التي لا يتركها يوماً، وله قراء مختصون على مدار اليوم. كما أنه يخصص جزءاً من ساعات النهار للتأليف، والاجتماع بالأصدقاء والمريدين. فكان يكتب في مجلة "الجيش" التي رأس تحريرها بانتظام، كما يكتب أسبوعياً في جريدة "26 سبتمبر" منذ صدورها باسم حركة 13 يونيو، ويكتب للمجلات: "الحكمة" و"الكلمة" و"اليمن الجديد".

وله من الكتب:

- "رحلة في الشعر اليمني قديمه وحديثه"، وهو سجل حافل للأدب اليمني في مراحله المختلفة.
- فنون الأدب الشعبي في اليمن.
- اليمن الجمهوري.
- الثقافة الشعبية.
- تجارب وأقاويل يمنية.
- الثقافة والثورة.

و له دراسة ضافية ومهمة عن أبي الأحرار محمد محمود الزبيري بعنوان "من أول قصيدة إلى آخر طلقة". وكتاب أدبي بعنوان "أشتات".

وله ديوانان لم يريا النور، هما:

- رحلة ابن من شاب قرناها.
- العشق على مرافئ القمر.

وله رواية بعنوان "مذكرات مواطن" نشر القسم الأكبر منها في صفحته الأسبوعية في صحيفة "26 سبتمبر".

وله كتاب عن اليمن الموحد لم ير النور.

وقد حصد العديد من الجوائز منها:

- جائزة أبي تمام الموصل 1971.
- جائزة شوقي بالقاهرة 1981.
- جائزة الأمم المتحدة "اليونسكو". وقد أصدرت عملة فضية عليها صورته عام 1402.
- جائزة مهرجان جرش الرابع بالأردن 1984.
- جائزة سلطان العويس بالإمارات عام 1993.

وكتب عنه الكثيرون. وأعدت عن شعره وأدبه العديد من الكتب والأبحاث والدراسات، آخرها رسالة للدكتوراه.

■ المصادر والمراجع:

(7) "في معنى النص وتأويل شعريته". د/ عبد الله حسين البار. مركز عبادي للدراسات والنشر. ص 45.
(8) المصدر السابق. ص 45.
(9) المصدر السابق. ص 46.
(10) المصدر السابق. ص 46 - 48 بتصرف شديد.
(11) المصدر السابق. ص 47.
(12) المصدر السابق. ص 50.
(13) المصدر السابق. ص 53.
(14) "شعراء اليمن المعاصرون". هلال ناجي. مؤسسة دار المعارف، بيروت. ص 86.

الاربعاء 14 رمضان 1428هـ الموافق 26 سبتمبر 2007 العدد (121)
Wed. 14/9/1428 - 26 September 2007

كلما وقعت في واجب التصدي لأفكار «الحوثية»
هرولت عارضة مسلسل «الفجر»:

في أحوال الفضائية اليمنية وأهوالها

جمـال جبـران
jimy34@hotmail.com

(1)

جـاء على أخيـرة صحيفـة «الثورة» الرسـمية عدد الاحـد 11 رمضـان خبـر قـال بمـا يلي «أوضـح الاخ حسـين باسـليم رئيس قطاع «القناة الأولى الفضائية اليمنية» في تصريح خاص ان الاسـتاذ حسن اللوزي وزيـر الاعـلام قد وجه يـوم أمس بإيقـاف عرض بقية حلقات المسلسـل المحلي «شـاهد عيـان» الجزء الثالث وذلـك عقـب عـرض الحلقـة التـي قدمت مسـاء أمس بعنـوان «الأم»، بالنظـر لمـا تضمنته مـن ضحالة فنية وموضوعية الى جانب أن فكرة الحلقة مقتبسة من أحد الأعمال التلفزيونية العربية ولكن بطريقة سيئة وغير لائقة. وأكد باسليم ان الاخ وزير الاعلام قد وجه أيضاً بتشكيل لجنة متخصصة رفيعة المستوى لاستعراض بقية حلقات المسلسل والاطلاع على مضامينها ومدى صلاحيتهـا من حيث المضمون والأداء الفنـي. مشـيراً الـى أن الفضائيـة اليمنية سـتبث اعتباراً من مسـاء اليوم حلقات المسلسـل المحلـي الجديد «حياتنا» وهو عمـل توجيهي واجتماعي رائع وذلك بدلاً عن «شـاهد عيان».

ينتهـي الخبـر هنـا وقـد تعمدنـا نقله كامـلاً بغية وضـوح الصـورة على مـا هي عليه وحتـى لا يقال أن تحريفا قد وقع على بعض فقراته مما أدى الى الإخلال بحقيقة ما كان فيه.

وعليـه يكون من حقنا اسـتخراج عـدد من علامات الاستفهام حول ما جاء في الخبر عاليه.

(2)

يقـول الخبـر الـذي جـاء على لسـان رئيـس قطاع القنـاة الاولى القنـاة الفضائيـة، أن توجيهاً قد صدر مـن طـرف وزير الاعلام قضـى بإيقاف عرض «شـاهد عيـان» وذلـك بسـبب ظهـور حلقـة منه وقـد تضمنت «ضحالة فنيـة وموضوعية الى جانب أن فكرة الحلقة مقتبسـة من أحد الأعمال التيليفزيونية العربية ولكن بطريقة سـيئة وغير لا ئقة». وهنا استفهام: لو لم يكن وزيـر الاعلام قد شـاهد هذه الحلقة لما كان للمسلسـل أن يتوقـف فكما بـدا أنه هو صاحب القرار الأوحد في إيقاف عرض هذا وبث ذاك. وحسـين با سـليم رئيس قطـاع الفضائيـة ليس سـوى «شـاهد عيـان» لا غير. إضافة لحسن الحظ الذي جعل ذاك الوزير يشاهد تلك الحلقـة العربية المنقول عنها مما أدى لاجراء مقارنته بينهما وبالتالي كان قرار إيقاف عرض «شاهد عيان». يبدو وزيـر الاعلام هنا ظاهراً كتيرموميتر ذائقة فنية لكافة ما يعرض على تلك الفضائية اليمنية.

«وأكد با سـليم ان الاخ وزيـر الاعلام قد وجه أيضاً بتشكيل لجنة متخصصة رفيعة المستوى لاستعراض بقية حلقات المسلسل والاطلاع على مضامينها ومدى صلاحيتها من حيث المضمون والأداء الفني».

علامـات اسـتفهام هنـا: لمـاذا أمر الوزير بتشـكيل لجنة رفيعة المستوى للاطلاع على ما تبقى من حلقات المسلسـل؟ أين ذهبت اللجنة الأولى التي، بحسـب ما نعـرف، أنهـا قد تكونـت وبقرار مـن الوزيـر ذاته في وقـت سـابق لرمضان وأقـرت صلاحية الأعمـال التي طرحتهـا عـلى الخارطة البرامجيـة الرمضانية؟ كيف سـقطت تلك الحلقـة المغضوب عليها مـن قائمة ما تم إطلاعها عليه؟ هل ولأنها لم تكن «رفيعة المستوى» فلم تمتلـك حق مشـاهدة كل ما تم تقديمـه لها لإقراره؟هل شـاهدت حقـاً؟ وهل كانت مالكـة قرارهـا؟ عليه وبعد توجيـه وزيـر الاعـلام باعـادة النظر في بـث ما تبقى مـن حلقات «شـاهد عيـان» يمثل هذا التوجيه كسـهم إدانـة فـي صلاحيـة تلـك اللجنة فـي أمر مـا كان في يديها، وبالتالي إدانة الخارطة البرامجية الرمضانية برمتها، وإلا فما حاجتنا للجنة أخرى حتى وإن كانت «رفيعـة المسـتوى»، وكيـف سـنكون على يقـين من أن اللجنة «رفيعة المسـتوى» هذه لـن تكون لاحقاً بحاجة الـى لجنة «أرفع» في مسـتواها من اللجنـة الـ«رفيعة المستوى»؟

(3)

«مشيراً (باسـليم) الى أن الفضائية اليمنية ستبث اعتبـاراً مـن مسـاء اليـوم حلقـات المسلسـل المحلي الجديـد «حياتنا» وهو عمل توجيهي واجتماعي رائع وذلك بدلاً من «شاهد عيان»؟

علامـات اسـتفهام هنـا: لـو أن مسلسـل «حياتنا» بحسـب باسـليم «رائـع» فلماذا لـم يتم عرضـه بداية الشـهر وطرحه علـى رأس القائمة؟ لقد أقـرت اللجنة الفائتة أن مسلسـل «شـاهد عيان» رائـع أيضاً وأقرته علـى الخارطة فلماذا لم يعد رائعاً بعد مشـاهدة وزير الاعـلام لـه؟ مالذي سـيضمن لنـا ان «حياتنـا» وبعد عرضه انه لن يكون رائعاً كما حدث لسابقه؟.

علامات اسـتفهام أخيرة: ماذا لو كان وزير الاعلام لم يشـاهد تلك الحلقة من «شاهد عيان» وكتب أحدهم ناقـداً إياهـا قائـلاً بضحالـة مضمونهـا وبـرداءة مستواها الفني. هل كان لما حدث من إيقاف أن يحدث؟ هي علامة استفهام فقط ولا تنطر إجابة.

(4)

من حسنات هذه الواقعة أنها فتحت، ولو من حيث لا تدري، مناسـبة للحديث عن أحـوال وأهوال الدراما المحليـة ومـا صارت اليـه بعد أن أصبحـت معروضة فـي الفضـاء ولم تعـد محصـورة علـى جغرافية هذا البلـد. وهـو مـا يتوجـب على أهـل القـرار ملاحظته بعين مسؤولة، هذا إن كان بهم رغبة في تحقيق تقدم، وطموح لتغيير الأحوال.

فأولا لا بد من فعل سـؤال كبير، هل يمكن تصنيف هـذه الدرامـا المحلية التي تقدمهـا الفضائية اليمنية ووضعهـا فـي خانة الدراما؟ هـل تنتمي بأي حال من الأحـوال لهـذا العصر والوقـت الذي نحـن فيه الان؟ هـل يمكـن إيجاد فارق بين هـذه الدراما المحلية وبين مـا كان يقدم منها قبل عشـرين سـنة مثـلاً؟ هل يمكن عمـل مقارنة لإيجاد مسـتوى التطـور فيها، مع الأخذ فـي الاعتبـار ضخامـة الدعـم المـادي المقـدم الان لها عـن مـا كان يقدم سـابقاً؟ هل يمكن تصنيـف كل ذاك الصـراخ والصـوت العالـي والتماسـك بالأيدي حال الحـوار علـى أنه دراما؟ ألم يحن الوقـت لفعل دراما هادئـة تأخذ من الواقع متكئاً لها ومن الحوار العاقل البسـيط وسـيلة وصول؟ ألـم يحن الوقـت للكف عن التهريج واعتباره كوميديا؟ ألم يحن الوقت للكف عن اسـتخدام أصحاب العاهات كوسيلة إضحاك والقول بأن هذا مـن الكوميدياوينتمي إليها؟ ألم يحن الوقت اعتبـار أن هـذا الفعـل الحاصـل يمثل عيبـاً أخلاقياً ومدانـاً فـي العالم كله، أقصد السـخرية واللعب على أصحـاب العاهات؟ الكوميديا لا تعني أبداً السـخرية من إخواننا أصحاب العاهات واسـتخدامهم وسـيلة اضحاك.

ألـم يحن الوقـت لنعرف مقـدار التشـابه الحاصل ومـن زمان في تكوين هذه الدراما المحلية بحيث صار أمـر التفريق بينها صعبـاً؟ وعلى هذا مثال: في اليوم الثالـث مـن هذا الشـهر تم عرض الحلقـة الرابعة من مسلسـل «شـر البليـة» على أنهـا الحلقـة الثالثة ومر وقـت غيـر قصير على ذلـك العرض حتـى تم الانتباه لهـذا الخطـأ، وقـد يحـدث هـذا فـي أكبرهـا محطة تليفزيونيـة. لكـن اللافت أن أحداً من الجالسـين معي أمـام التيلفزيون، وكانوا كثـراً، لم يلاحظ ذاك الخطأ. ألهذا القدر صار التشـابه بين حلقات المسلسـل كبيراً حتـى يكون أمر التفريق بـين حلقة عُرضت وأخرى لم تعرض بعد صعباً؟ سـؤال آخـر يمكن إضافته لما جاء عاليه من أسئلة.

(5)

يـا جماعة الخير: التطور أمـر حتمي ينتمي لأصل الحياة. الوقـوف حالة معادية لها وهي المجبولة على الحركـة فكيـف الحـال لـو كان الحاصـل فيهـا تأخراً وهرولة الى الخلف!

هل يعقل وبعد كل هذه السنين التي مرت على جهاز التيلفزيـون اليمني أن نراه عاجزاً عن السـير ولو من بعيـد علـى هامـش مـا يحصل فـي تيلفزيونـات دول الجوار؟ هل يعقل أن نراه عاجزاً عن مسايرة ما يجري فـي عصـره وزمانه؟ ما كل هذا العـداء لمبدأ التراكمية وعامـل الخبرة؟ أين يذهب كل ذاك الجهد المبذول ومن زمـان في داخـل هذا الكيـان الاعلامي الهـام والمؤثر؟ مالذي يقف وراء عجز ترسـه عن الدوران والتقدم الى الامـام؟ هل يمكـن تصديـق حقيقة أن هـذه الفضائية اليمنيـة وكلمـا وقعـت ، مأمورة، فـي واجب التصدي لأفـكار «الحوثية» قيامها ومهرولة الاسـتعانة بعرض مسلسـل «الفجـر» الذي أكل الدهر منه ما أكل وشـرب منـه ما شـرب؟ ألهذا القـدر يبدو عجزها عن مسـايرة أدوات العصـر والتحـدث بلغتـه كبيـراً وفاضحاً الى هكـذا حـد؟ ويكفـي، لقياس حجـم العجز هـذا، النظر الـى تيلفزيونات المملكة السـعودية، مثـلاً، والـmbc منهـا على وجه الخصـوص. فهذه المحطـة الفضائية التجارية الممولة بأموال سعودية رسمية حاكمة تسير بخطوات واثقة من عام الى عام ومن تطور لغيره. ففي الوقت الذي سـكن فيه «شـر البلية» اليمني في خانته الثالثـة وافتضحـت ضحالتـه وصـار تهريجـه بادياً لـكل عـين. في ذات الوقت الذي أصبحـت فيه كوميديا «طاش ما طاش» في الخانة الخامسـة عشـرة وبنجاح متواصـل مرتفـع من عـام الى آخـر بكوميديـا خالية مـن السـفه والتهريج والسـطحية. كوميديا لم تكتفي بالاضحاك بل راحت واصلة حدود النقد، والنقد الحاد منـه، نقد كل شـيء حاضر فـي صميم وكيـان الحياة السـعودية اجتماعياً وسياسياً ودينياً. وهي تتجاوز نفسـها وحواجزهـا من عـام الى عـام مقتحمة في كل مرة خطاً أحمر جديداً. المتابع لحلقات«طاش ما طاش» يدرك هذا جيداً.

وقد كان لافتاً اقتحامها هذا العام، وبعد أن نجحت في كسـر حاجـز خوف المجتمع السـعودي من جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أقدمت دراما «طاش مـا طاش» هـذا العـام على فتـح ملفـات الديمقراطية وحرية الصحافة وحق المواطن السعودي في انتخاب مجلـس الشـورى بدلاً عـن ذاك المُعيَّن من طـرف الملك. إضافـة لملفات حـق المرأة في تقريـر مصيرها وحالها وأحوالهـا. كل هذا والدراما اليمنية ما تزال غارقة في أمور «الدحبشـة» وكوميديا الصوت العالي والتهريج والسفه.

(6)

ياجماعـة الخير والبر والتقـوى ، يا أيها العاملون علـى أمـر التيليفزيـون اليمنـي، لا تكفي ابداً مسـألة تحـول بثنـا من أرضـي الى فضائي حتـى نعتقد أننا صرنـا نمتلـك تليفزيوناً مُشـاهداً ومُحترمـاً. لا يكفي ان نمتلـك فضائية تلو أخرى ونعلن ابتهاجنا بتوقيع اتفاقيـات إيجـار لمحطـات إضافية حتى نقـول أن ما لدينا من برامج ومواد تيليفزيونية صالح للاستهلاك الآدمي.

لا يكفي هذا حتى نعلن أننا صرنا في العصر ومنه ونتحدث بلغته. لابد من وقفة جادة ومسؤولة وإعادة النظـر فـي كل هـذا الحاصـل علـى الشاشـة والذي يقـول بأحوالنـا. يمكننـا وبقليل جهـد التحايل على أمـر الواقع واظهار البلـد بحلة أفضل مما هي عليه، فعليـاً. للتليفزيـون، احياناً أو دائمـاً، مهمة تجميل الواقع.

ما يهم، الآن، هو أن يتم عمل أي شيء إيجابي له أن يقيم للمعادلة ولو بعضاً من توازنها.

لـه، ولو مجازاً، احتـرام مفردتي «يمن جديد». أقول مجازاً.

إعلام يقيم في عصر افتراضي

ومن ذات الاعلام الرسـمي دليل آخـر على حقيقة إقامته خارج الوقت والعصـر والزمن.. الخ. إعلام رسـمي دعمه مأخوذ من أموالنا المستقطعة لكنه لا يقول بحالنا وبأحوالنا الان. مانعيشه ويشير الى نقطة الزهق والقرف. إعلام رسـمي يجد ملاذاً آمناً في هروبه من المسـكوت عنه الى الكلام السـهل والذي لا يجلب عاقبة ولا يسـبب مشكلة. انشـر هنا، كمثال، مقتطفات من «فتاوى» منشورة على الصفحة الأخيرة من الملحق الرمضاني لصحيفة «الثورة» الرسمية يوم 8 رمضان.

«هـل علـى المرأة التي تؤخر قضاء الصيام الى ما بعد رمضان الثانـي القضاء أم الفدية؟... ما كفارة مـن أفطر في رمضان بدون عذر؟... ما كفارة مـن يجامع زوجته في نهار رمضان؟.. هل على المرأة التي جامعهـا زوجها في نهار رمضان كفارة؟... ما حكم صيام المرأة التي جامعها زوجها وهي مكرهة؟.. اذا جامـع الرجـل زوجته في نهار رمضان في اليوم اكثر من مرة فهل عليه كفارة واحدة أم عدة كفارات بعد ما جامع زوجته؟ اذا جامع الرجل زوجته اكثر من يوم في نهار رمضان فماذا عليه؟..

كل هذا في «فتاوى» واحدة وفي عدد واحد. كل هذه الفتاوى والاستفسـارات جاءت دفعة واحدة وفي يوم رمضاني واحد. ماذا أبقت لباقي أيام الشـهر؟ لا أقوم هنا بتسـفيه هذه الفتاوى أو التقليل من شأن قيمتها الدينية. لكن ومنذ متى ونحن قاعدين في هذا المربع وفي ذات الاسـئلة المستفسـرة والباحثة عن نجاتها من النار؟ أين إشـكالياتنا الحاضرة المعاصرة والتي تقول بما نحن فيه. تبدو فتاوى الجماع اكثر أمناً من أمر الخوض في فتاوى أسـئلة تأتي على شـاكلة: ما حكم الشـرع في سرقة مواطن جائع فقير معـدم صائـم لما يفطر عليه؟ ماحكم الشـرع في موظف اختلس من عهدته ما يقيم به احتياجات اسـرته الرمضانية؟ ما حكم من سـرق مضطراً لتأمين الفارق في سـعر كيس القمح المتصاعدة قيمته باستمرار؟ ما حكم أرملة باعت جسدها في نهار رمضان أوليله، لافرق، كيما توفر احتياجات أطفالها الرمضانية من مأكل ومشـرب وإيجار بيت؟ ما حكم الشـرع في ذات الأرملة وقد باعت جسدها ثانية لتوفير احتياجات عيد الفطر السـعيد المبارك؟ هل يلزمها حد شـرعي واحد أم حدين؟ ما حكم الشرع في رب إسرة أخرج أطفاله من المدارس دافعاً إياهم الى ما بعد نقطة حرض الحدودية كيما يذهبوا في رحلة تسـول رمضانية مباركة في أراضي المملكة السـعودية؟ هل يعتبر خائناً للامانة التي سـلمها إياه خالقه وخالقهم أم تراه واقعاً في خانة المضطر؟

ما نريده فعلاً هو هذه الاسئلة وغيرها والتي تقول بما نحن فيه، التي تقول بما صار عليه أمرنا وحالنا. هي هذه الاسئلة التي نبحث عن إجابات لها حتى تأتينا شافية لما يدور في صدورنا من هم وغم وبلاء. أما تلك السـالف ذكرها فلم يعد مكانها الان، أمور النكاح والجماع والافطار واحكامها نعلمها جيداً لفرط ما مررنا عليها وتكررت علينا.

ج. ج

alnedaa_yemen@yahoo.com

الندى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 14 رمضان 1428هـ الموافق 26 سبتمبر 2007 العدد (121) Wed. 14/9/1428 - 26 Septe. 2007

عنوان الندى على شبكة الانترنت

www.alnedaa.net

بعيداً عن المكابرة

محمد الغباري

malghobari@yahoo.com

لا ينقص المبادرة التي أطلقها الرئيس علي عبدالله صالح بشأن الحكم المحلي وشكل نظام الحكم، إلا الجدية في تحويل ذلك الى واقع عملي، ولا يقلل من جهود اللقاء المشترك ان يأتي الاعلان من خارج طاولة الحوار.

حين رفعت المعارضة مطالبها بحكم محلي واسع الصلاحيات وبإيجاد نظام حكم برلماني، كان المؤتمر الشعبي بدون بديل يقابل هذه الاطروحات. وما أعلنه الرئيس أمس الأول يمثل مبادرة من الحكم تقابل ما طرحته المعارضة وإن اتفقت معها في كثير من القضايا، وبخاصة ما يتعلق بطبيعة نظام الحكم المحلي.

غياب المعارضة عن اللقاء الرئاسي الذي خرجت منه تلك المبادرة لا يجب أن يشكل مصدراً للتعامل مع القضية بمنطق المكابرة والعناد، بل إن المسؤولية الوطنية تقتضي من هذه الاحزاب أن تتعامل بإيجابية مع هذا الاعلان، وأن تغوص في تفاصيله وتحاور على آليات تنفيذه وبما يحافظ على جوهره حتى لا يكون صورة مشوهة لما هو مطلوب ويفقد المواطنون الثقة في كل الاطروحات.

ليس معيباً أن تسجل المعارضة موقفاً مؤيداً لأي خطوة إيجابية من الحكم، ولا ينقص من أدائها، ونضالها أن يأتي جزء من مطالبها عن طريق السلطة، بل إن الخلاف المفترض حول طبيعة نظام الحكم قد يبدو الوحيد الذي يحتاج الى الحوار. أما بقية القضايا الذي تضمنتها مبادرة الرئيس فهي محط اتفاق بين فرقاء السياسة وحتى الحكم الرئاسي فإنه نموذج معمول به في اكثر من بلد من البلدان الديمقراطية الفيدرالية كالولايات المتحدة وألمانيا.. وما كان مطلوباً من قبل المعارضة هو نظام واضح بمسؤوليات واضحة.

بإمكاننا أن نكون شركاء في معالجة المشكلات التي تواجهنا، ويمكننا ايضاً أن نساهم في تعقيدها. ولهذا فإن من المهم مطالبة الرئيس بأن يعطي لمبادرته صفة الشمول بإصدار قرار معلن بإعادة جميع العسكريين والمدنيين الذين أبعدوا عن وظائفهم عقب حرب صيف 1994 إلى مواقعهم التي كانوا يشغلونها آنذاك، والانتقال فوراً الى إزالة كل الاضرار التي لحقت بملاك الأراضي في تلك المحافظات، وفقاً للتقرير الذي أعدته اللجنة المشكلة لهذا الغرض. حينها سنكون قد قطعنا شوطاً مهماً في سبيل بناء يمن ديمقراطي حديث لكل أبنائه.

الدخول في مناقشة تفاصيل مضامين المبادرة الرئاسية من حيث صلاحيات الرئيس، وعلاقته مع البرلمان، وطرق مساءلته عند تجاوز صلاحياته، هي الأهم من الحديث عن الكيفية التي أُخرجت بها. كما أن دراسة تفاصيل مقترح الحكم المحلي وبما يحافظ على جوهر الفكرة ويحول دون مصادرتها عبر النصوص القانونيةالملتوية والفضفاضة، وتحديد الكيفية التي يجب أن تكون عليها الحكومات المحلية، وصلاحياتها وطرق مساءلة القائمين عليها، قضايا تستحق منّا جميعاً النقاش والاجتهاد وفي المقدمة أحزاب اللقاء المشترك؛ باعتبارها

الوحدة

طه الجند

كم أنتِ وحيدة أيتها الأخت
تستندين في الظهيرة إلى جدار قليل
إلى وقع الجيران في الأماسي
كم كان وحيداً تسامح صالح في المكلا
كم كانت وحيدة تأملات البيض في مسقط
كم أنا وحيد في الصافية
كم هو وحيد ذلك الخياط
بائع البطاط العجوز
جارتي الطويلة والمرتبكة
الصحفي السهران
القمر الذي رآه الشاعر
القرى المتروكة للريح
الزحام في السوق
أخي المجهول في جدة
ابني ضيف الله
كم أنتَ وحيد أيها الصيف

كم أنت وحيد أيها المطر
كم أنتِ وحيدة يا أمي في ذمار
كم هي وحيدة تلك الثكنات
كم هي وحيدة رائحة النعناع
كم أنتِ وحيدة يا نحلة دوعن
يا زهرة الرمان في صعدة
يا قلعة الدن في وصاب
كم هم وحيدون نزلاء الصمت
والوساوس
ظل المحتاجين في المساجد
حُمّى الضنك في تهامة
نباح الكلاب على المشارف
كم أنتم وحيدون
كم أنتن وحيدات
22مايو 2005

نافذة

يعلم بما تخفي الجيوب!

منصور هائل

mansoorhael@yahoo.com

انعقد قران الفلكلوري بالكايكارتوري عصر يوم الاثنين الماضي بدار رئاسة الجمهورية وقد اطلقت عليه جوقه الاعلام السلطانية صفة لقاء الرئيس بأحزاب المعارضة مع أن شارع السياسة الماكر في هذه البلاد يحفظ حذافير حكاية أحزاب الأنابيب أو تلك الحزمة من المسميات المفرخة ويطلق عليها اسم أحزاب «آدم».

وبعد الاعتذار لكل من: حزب رابطة أبناء اليمن وحزب التجمع الوحدوي اللذين شاركا في اللقاء لا بأس من الإشارة إلى الملمح السينمائي الفلك- كاتوري الذي تبدَّى في اللقاء وانعكس في أحاديث بعض تلك الكائنات المتحفية المبرمجة بمقاييس زمن ما قبل الكمبيوتر بدلالة أنها ذهبت تطلق نيران ذخيرتها الفاسدة على الأحزاب الأخرى ومنها الحزب الاشتراكي، مثلاً. وكانت تغرف من منجم الخرداوات صفات مثل: «الماركسي» «الملحد»«الشيوعي»... إلخ.

وحدثني صديق حضر الجلسة أن قيادات الحزب الحاكم التي كانت حاضرة، من الامين العام الى مساعديه، بدت وكأنها «الحمائم» بالقياس الى أولئك «المعارضين» الذين طالبوا بمحاكمة الأحزاب المؤيدة لاعتصمات واحتجاجات المتقاعدين في المحافظات الجنوبية ومحاكمة حركة الإحتجاجات برمتها لأنها، بحسبهم، «خيانة عظمىَ». وبالمختصر كانوا يطالبون بمحاكمة واعتقال بلد بكامله كان اسمه جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

حتى عندما سمعوا الرئيس يتحدث ويقر بمشكلات حقيقية تحتاج الى حوار، أنكروا عليه ذلك واستنكروا تواضعه وزهده بمنجزاته التي غدت تضاهي أكبر المنجزات في دول العالم المتقدم.

ولما كان الرئيس هو الأخبر بأحزابه وأصحابه فقد نجا من براثنهم عندما مرق من بينهم بخفة غزال في اللحظة التي وضع فيها اللقاء أوزاره.

والحق، ولا بد من قول كلمة حق، أن الرئيس وبعد مراس طويل وذكي، صار يعلم بما تخفي الجيوب*، ولم يعد ينطلي عليه الكلام المعسول ولو كان عن منجزاته!

وبما أن معظم تلك الكائنات غير معروفة لدى صديقي الذي سمع الكثير مما لم يتيسر لنا سماعه؛ فقد خرج من اللقاء وهو يقول: «لقد عرفت الآن لماذا لا تقبل أحزاب اللقاء المشترك بحوار محفوف بحفلة زار؟!».

* تخفي الجيوب: يعني العرائض المطلبية بمساعدات او سيارات أو خلاف ذلك!

حسن الإبي عمره 117 عاماً ويعيش مع المرضى النفسيين منذ 25 سنة

كائن مقيم في النسيان

■ هلال الجمرة

«أنا أشتي حبة سع هذه (رصاصة) وبس»، رددها مسن يعيش مع مرضى نفسيين في مستشفى الأمل للطب النفسي (المصحّة النفسية سابقاً).

لم يكن حسن الإبي، المعروف بـ«العم حسن»، مريضاً نفسياً أو متخلفاً عقلياً، بل مسناً. ولد عام 1890، فنيت أسرته ولم يعد له سوى ابنة أخيه، تزوره أحياناً.

هذا المسن يقطن منذ 25 سنة. فقد كان في الرعاية الاجتماعية قبل افتتاح المستشفى في 2003 وتأسيس المصحة عام 1991.

كان العم حسن ممدداً رجليه وواضعاً إحداهما على الأخرى بلا مبالاة، مسنداً ظهره الى شبك حديدي داخل حوش المستشفى حيث اعتاد الخروج من غرفته، التي يسكن فيها مع خمسة من المرضى النفسيين المزمنين.

لا توجد دار للعجزة ولا رعاية من الدولة، لهذا اضطر المستشفى الى رعاية هذا المسن وكفله أحد الخيرين، حسب مدير الادارة النفسية في المستشفى.

سمعت قصته من أحد الأخصائيين النفسيين، وتلهفت شوقاً لسماعه و هو يسرد قصصه عن تقلبات الحياة والسنوات الجميلة التي عاشها.

– كيف حالك ياعم حسن؟.

– «لا تحاكيني من صحتي ومن الدنيا! حاكيني من دياكم ،من عيشتكم»، أجاب بيأس.

فهو لم يعد يأبه لهذه الدنيا ولا للعيش، وإنما ينتظر رصاصة تخترق قلبه الجريح فتريحه وتخلصه، من بلاد سئم معايشتها، ووطن عاصر معه أربعة أنظمة اعتلت حكمه.

– ليش هكذا؟

يجيب وعيناه على ساحة المستشفى: «أنا أشتي أموت خلاص.. أنا منتظر لرصاصة من زمان، ايش باقي؟ ما عادنا صغير ولا عادنا ولدت».

وكنت أستمع إلى العم حسن باهتمام. واستطرد قائلاً: «خليني أجلس! رُح لك! أنا بس اشتي أموت ،رُح شل لك واحد ثاني انا تاعب مريض آه! آه!». يتأوه من ألم بداخله حيث برر لي عبده سيف الشعبي الكان برفقتي حينها: «عمي حسن من الضعف والكبر بيحس أن كل عضو يؤله حيث عرضناه طبيب في إحدى المرات وأكد أن حالته ناتجة عن كبر سنه».

عندما أكثر من إلحاحه حاولنا تهدئته فهو حساس جداً فقلت له: «الله يشفيك». وعاد وركز نظره عليَّ قائلاً ببطء وكأنه يريد إعطائي الفرصة لسماعه وتدبر ما يقوله وليس لأنه مُسن: «يشفيني ليش؟! عادنا خلقت؟! عادنا صغير؟! أنا بس أشتي رضاء الله».

واستمع العم حسن إليَّ بصبر ثم سألني: «أيش يعملوا لنا أيش يسووا أنا ما أعرف علي عبدالله صالح.. هو رئيس نفسه بس، أنا ما أعرف احد..».

وصل به الغضب أوجَّه ومد يده فأخذ العمامة من على رأسه ورمى بها بجانب قدمي: «رُح لك.. أنت ابني رح لك.. أشتي ترح لك لا تحاكيني، آهه!». وأتم كلامه بما ابتدأ به وكرره في حديثه كثيراً: «اشتي حبة سع هذي وبس أرتاح أنا مليت هذه الدنيا».

كانت دقائق قصيرة ولم تكن مليئة بالمعلومات كما هي مليئة بالاحزان والكرب، لذا فقد أكمل لنا بعض قصص عمنا حسن من ارتاح له وتكلم معه بقلب مفتوح خاصة عندما عرف أنه من أبناء محافظة لحج وأنه يعود إلى الشطر الجنوبي، هذا الرجل هو الاستاذ عبده الشعبي، اخصائي نفسي.

الشعبي يقول إن العم حسن «من أقدم نزلاء المستشفى ومن فئة المسنين ولا يوجد له، حسب معلوماتنا سوى بنت أخ تزوره بين الفينة والأخرى».

وأضاف: « ما يزال يستحضر تاريخ البلد شماله وجنوبه وعاصر العثمانيين والانجليز ويفضل أيامهما على ما هو سائد اليوم».

وعن حالة العم حسن أوضح الشعبي: «هو يعاني من فراغ فهو عاش حتى فترة قريبة مع فئة المتخلفين عقلياً وبناءً على طلبه تجاوبت معه ادارة المستشفى وأعطوه غرفة مع بعض المرضى المزمنين الذي ينسجم معهم، بحكم كبر سنه». العم حسن يرتاح مع بعض النزلاء فهو يتعامل مع النزيل «عايش» بطريقة خاصة جداً وتربطهما علاقة حميمة وأبوية. فأحياناً ترى العم حسن يؤكل «عايش» بلطف وحنان أبوبي تناول بعض الطعام. وتحدث عن شهر رمضان بيأس: «رمضان هذا رجل ولا مرة؟! أنا ما أعرف هذا رمضان».

وعن النظرة التشاؤمية للحياة التي ينظر إليها العم حسن: «هذه النظرة هي بحكم السن والمشاكل وغياب الأسرة التي لا نعرف عنها أو عن مصيرها»، قال الشعبي.

● علاقة ودية وأبوية بين العم حسن وعايش